



# بِسْ مِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِي مِ اللَّهِ الرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِي مِ

الحمدُ لله ذي المنّ والإحسان، والقدرة والسلطان، الذي أنشأ الخلق بربوبيته، وجنّسهم بمشيئته، واصطفى منهم طائفة أصفياء، وجعلهم بَرَرَة أتقياء، فهم خواصُّ عباده، وأوتادُ بلاده، يَصْرِفُ عنهم البلايا، ويخُصُّهم بالخيرات والعطايا، فهم القائمون بإظهارِ دينِه، والمتمسِّكون بسُنَنِ نبيّه، فله الحمدُ على ما قدَّر وقضى، وأشهدُ أن لا إله إلا الله الذي زَجرَ عن اتخاذِ الأولياءِ دونَ كتابِه، واتباع الخلق دونَ نبيّه صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه المصطفى، ورسولُه المُجتبى، بلَّغ عنهُ رسالتَه، فصلَّى اللهُ عليه آمرًا وناهيًا ومُبِيحًا وزاجرًا، وعلى آله الطيبين (١٠)، أمّا بعدُ:

فإنَّ العلمَ بحديثِ رسولِ الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وروايتِه من أشرف العلومِ وأفضَلِها؛ لأنه ثاني أَدِلَّة علومِ الإسلامِ، ومادَّةُ علمِ الأصولِ والأحكامِ، لا يَرغبُ في نَشْرِه إلا كلُّ صادقٍ تَقيِّ، ولا يَزهَدُ في نَصرِه إلا كلُّ مُنافقٍ شَقيٍّ.

فكفى خادم الحديثِ فضلًا دخولُه في دعوتِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، حيثُ قال: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»(٢).

<sup>(</sup>١) «علوم الحديث» للحاكم [ص: ١].

 <sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود [۳٦٦٠]، والترمذي [٢٦٥٦]، وابن ماجه [٢٣٠] من حديث زيد بن
 ثابت رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

ولعلوم الحديثِ أهميةٌ كبيرةٌ؛ إذ بها يُعرفُ صحيحُ الحديثِ من سقِيمِه، وعدْلِه من مُعْوَجِّه؛ ومن خلاله يتبينُ الحديثُ المُعَلُّ من المحفوظ، والصحيحُ من الضعيف، والموقوفُ من المرفوع، والمقبولُ من المردود، وعليه يقومُ استنباطُ الأحكام من السُّنة الشريفة.

وكتابُنا هذا كتابُ «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين» للإمام زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١) الذي هو من أبرزِ علماءِ الحديثِ في عصرِه، ومتفقٌ على عظيمِ منزلَتِه، واعتنائِه بعلومِ الحديثِ روايةً ودِرايةً، كما يظهرُ من خلال كتابِه هذا، وباقي مؤلفاته.

قد لخُّص مؤلِّفُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ المهِمَّ من علوم الحديث، واقتصر على التعاريف،

<sup>(</sup>١) دشرح النووي على مسلم ١٤ [١/ ٣-٤].

إلا في مواضِعَ تحتاجُ لبَسْطٍ، فرتب وهذّب، وقدَّم وأخَّر، وزاد فوائدَ وفرائدَ، فجاء بمصنَّف رائعٍ، ليس بالمختَصَر المُخِلِّ، ولا بالمُسهَبِ المُمِلِّ، وتَبرزُ أهميته في مناسبتهِ للمبتدئين من طلاب العلم، فَصَارَ جديرًا إِذْ صَغُرَ حجمًا وتَراءَى نجمًا لكل أثري بقول من قَالَ:

والنَّجْمُ تستصْغِرُ الأبصارُ صورتَه والذنْبُ للطَّرْفِ لاللنجمِ في الصّغَرِ (١)

ولهذا الكتاب نسخة واحدة فريدة، أرسلَها لي أخِي الشيخُ عادل العوضي - حفظه الله - وهي من مخطوطات مكتبة أسعد أفندي بتركيا، فهذا التحقيقُ والنشرُ الطباعي لها، يعد إنقاذًا للكتاب من الهلكة، وقد اعترى هذه النسخة بعضُ السَّقطِ في مواضعَ من الكتاب، فأصلحتُه من كتب علوم الحديثِ؛ ليستقيم المعنى، وجعلتُ الزيادة بين معكوفين؛ ليتميزَ الأصلُ من المضاف، وقد مهّدت بين يدي الكتاب بمباحثَ متعددة هي:

# أُولًا: ترجمة المؤلف، وفيها:

- اسمّه، ونسبه وولادته.

- نشأته، وذكر شيوخه، ورحلته في طلب العلم.

- ثناء العلماء عليه. - المناصب التي تقلدها.

- زهده، - محنته.

- كراماته. - مؤلفاته.

- وفاته.

(١) البيت لأبي العلاء المعري، ينظر: "دمية القصر" [١٦٤/١].

## ثَانيًا: دراسة الكتاب، وفيها:

- اسم الكتاب وإثبات نِسْبته للمؤلف.

- موارده. - منهجه فیه.

- وصف النسخة الخطية. - منهج العمل في الكتاب.

# ثم ألحقت الكتاب بفهارس نظرية، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية. - فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.
 فهرس الكتب الواردة في المتن.

- فهرس الموضوعات. - فهرس الفهارس.

والله أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِ الكريم، ومُوجِبًا للفوز برضوانه في جنات النعيم، وأن ينفع به صاحبَه وكاتِبَه وقارِئَه، في الدنيا والآخرة، وأن يجعله سببًا لإحياء علوم السُّنة التي هي مهجورة داثرة، وأن لا يجعل ما علمنا وبالا علينا، وأن لا يجعل سعْيَنا ونصَبَنا في العلم يذهب هباءً، بمنَّه وكرَمِه، إنه أكرمُ الأكرمين، وأرحمُ الراحمين، لا يُرُدُّ سؤالًا ولا يُخَيِّبُ آمالًا.

#### وكتبا

أبو عبد الله محمد السيد عبد العزيز الأزهري الشافعي غفر الله له ولوالديه وأهله وذريته والمسلمين غرة المحرم سنة إحدى وأربعين وأربعمائة وألف ١٤٤١/١/١



# أولًا: ترجمة المؤلف

### وفيها:

- اسمه، ونسبه وولادته.
- نشأته، وذكر شيوخه ورحلته في طلب العلم.
  - ثناء العلماء عليه.
  - المناصب التي تقلدها.
    - زهده.
    - محنته.
    - كراماته.
    - مؤلفاته.
      - وفاته.



# ترجمة الإمام المناوي رَحْمَهُ ٱللَّهُ

#### اسمه، ونسبه:

يقول تاج الدين محمد بن محمد عبد الرؤوف المناوي(١):

هو الشيخُ الإمام المحدثُ عن خير الأنام، الراسخُ في العلم، المتلفِّعُ بِمُروط التقوى والجِلْم، خاتِمةُ المحققين المنتقدين، بقيَّةُ العلماءِ المجتهدين:

زينُ الدين عبدُ الرؤوف (٢) ابنُ الشيخِ الإمامِ العالمِ العاملِ، الشاملِ، رُحْلَةِ أهلِ الأدبِ، ترجمان لغةِ العربِ، لسانِ المتكلّمين، أحدِ العلماءِ العاملين، مولانا تاجِ العارفين، ابنِ الشيخِ العالم الكامل، النّحْرِيرِ الفاضل، نورِ الدينِ عليّ ابنِ الشيخِ العالم الكامل، مولانا زينِ العابدين ابنِ شيخ مشايخِ ابنِ الشيخِ العالمِ الربانيِ البارعِ الكاملِ، مولانا زينِ العابدين ابنِ شيخ مشايخِ الإسلامِ، قاضي القضاةِ، مولانا شرفِ الدين يحيى المُنَاوِيّ الحدّادي (٣). اه.

أما «المُنَاوِيّ» فنسبة إلى مُنْيَةِ بَنِي خَصِيبٍ (١)، بلد بصعيد مصر (٥).

<sup>(</sup>۱) هو ابن مؤلف كتابنا هذا، جمع له ولده: العلامة تاج الدين مناقبه في مجلد سمَّاه «إعلام الحاضر والبادي بمقام الشيخ عبد الرؤوف المناوي الحدادي» وقد وقفت على نسخة مصورة من مكتبة عارف حكمت، وسأور دبعضًا من مناقبه التي أور دها في هذا الكتاب.

<sup>(</sup>٢) قال المناوي في مقدمة «الكواكب الدرية» [1/ ٤]، ومقدمة «فيض القدير» [1/ ٢]: «أنا محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي».

<sup>(</sup>٣) "إعلام الحاضر والبادي" [ق٢/ أ]، وانظر ترجمته في: "خلاصة الأثر" للمحبي [٢/ ١٢ ٤ - ٤١٥]، «البدر الطالع للشوكاني" [ترجمة ٢٣٨]، "فهرس الفهارس" [٣١٩]، "الأعلام" للزركلي [٣١٩].

<sup>(</sup>٤) هي: "محافظة المنيا" إحدى محافظات مصر. (٥) "الضوء اللامع" [١١/ ٢٢٨].

وضبطه السّيُوطي (١)، وحاجي خليفة (٢) هكذا: «الـمُنَاوِيّ» بضم الميم.

وأما «الحَدَّادِي»، فنسبة إلى قرية من أعمال تونس بالغرب الأقصى يقال لها: حدادة (٣).

#### ولادته:

كَانَت وِلَادَته فِي سنة اثْنَتَيْنِ وَخمسين وَتِسْعمِائَة (١).

# نشأته، وذكر شيوخه ورحلته في طلب العلم:

يقول تاجُ الدينِ ابنُ الشيخِ عبدِ الرؤوفِ المناويِّ:

نشأ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ في حِجْرِ والده، فحفِظَ القرآنَ قبلَ البلوغِ ثم المتونَ، كالبهجةِ، والألفيةِ، وعرضَها على مشايخِ عصرِه، ثم قرأ على والده علومَ العربيةِ، وعلى شيخِ الإسلامِ الشمسِ الرمليِّ فقة الشافعيةِ، وعلى مفتي الحنفيةِ الشيخِ عليِّ المقدسيِّ علومَ الأدبيات، والتفسير، والحديث، وغيرَ ذلك، وحضرَ دروسَ الشيخِ الإمامِ قطبِ فلكِ العلماءِ الأعلامِ الشمسِ محمدِ البكريِّ في التفسير، والتصوف، والنجمِ الغيطيِّ، والشيخِ قاسم، وأخذ عن الشيخ حمدان، والشيخ أبي النصر الطبلاويِّ الفقة، لكن كان جُلُّ اختصاصِه بالشمس الرمليِّ، لا يفارقه في دروسِه، وقراءتِه، وكان عنده بمنزلة الولد(٥).

<sup>(</sup>١) «لب اللباب» [ص:٢٥٣].

<sup>(</sup>۲) «كشف الظنون» لحاجي خليفة.

<sup>(</sup>٣) «إعلام الحاضر والبادي» [ق٢/ أ].

<sup>(</sup>٤) «خلاصة الأثر» للمحبى [٢/ ١٢ ٤ - ٤١٥].

<sup>(</sup>٥) «إعلام الحاضر والبادي» [ق٤/أ].

#### ثناء العلماء عليه:

قال محمدُ بنُ فضل الله المحبي: «الإِمَامُ الْكَبِيرُ الْحجَّةُ الثبتُ القدْوَةُ صَاحبُ التصانيفِ السائرةِ وَأجلُ أهل عصرِه من غيرِ ارتيابٍ وَكَانَ إِمَامًا فَاضلًا، زاهدًا عابدًا قَانِتًا لله خَاشِعًا لَهُ، كثيرَ النَّفْعِ»(١).

وقال عبد الحيّ الكتاني: «وصفّه بالحافظ جماعةٌ منهم: صاحبُ «نشر المثاني» بل حلّاه بخاتمة الحفّاظِ المجتهدين.

ولاشك أنه كان أعلم معاصريه بالحديث، وأكثر هم فيه تصنيفًا وإجادة وتحريرًا، بل قال عنه المحبي في «خلاصة الأثر»: «هو أجلُّ أهلِ عصرِه من غير ارتياب». وقال أيضًا: «هو أعظمُ علماء هذا التاريخ آثارًا». وناهيك بهذا من مثله ثم وجدت أبا مهدي الثعالبي حلَّه في ترجمة تلميذِه الشمس الطهطاويّ بخاتمة الحفاظ. ووصفه الحافظُ المقري في «فتح المتعال» بالعلَّامة محدث العصر علَّامة مصر وقال عنه: «لقيته بالقاهرة وزرته في بيته وجاءني إلى منزلي» ثم نقل عن شرحه الكبير على الجامع الصغير فقال: الذي مزج فيه الشرح بالمشروح امتزاج الحياة بالروح»(۱).

وقال الزركلي: «من كبار العلماء بالدين والفنون» (٣).



<sup>(</sup>١) اخلاصة الأثرة [٢/٢١٤].

<sup>(</sup>٢) ﴿فهرس الفهارس ١ [٣١٩].

<sup>(</sup>T) «الأعلام» [1/ T. ۲].

# المناصب التي تقلدها:

تَقلُّد النيابةَ الشافعيةَ ببعضِ المجالسِ المصريةِ(١)، ووَلِي تدريسَ المدرسةِ الصلاحيّة (٢).

#### زهده:

كان الشيخُ عبد الرؤوف المناوي رَحِمَهُ اللّهُ كما يقول عنه ولده تاج الدين: «قليل الرِّيِّ والشَّبَعِ، يقتصرُ يومَه وليلتَه على أكلةٍ واحدةٍ من الطَّعام، مستعينًا بالصبر والصلاة، متقرِّبًا بحُسن العمل إلى من خلق الموت والحياة، متنزهًا في رياض الأذكار، مثابرًا على التسبيح بالعشيِّ والإبكارِ، سالكًا في نُصْرةِ الحقِّ سبيلِ الأخيار، صابرًا عند الأخطار، صادقًا في نقلِ الأخبارِ عن الأخيار، جامعًا لما تفرَّق من العلوم، طالعًا في أُفق مَنْ يُقتدَى بهم لأنهم كالنجوم، لا ينظرُ إلى الدنيا ونَصْرتها، ولا يكترثُ بزهرِها وزَهرتِها، ولا يَغترُ بزخارفِها، ولا يلتفتُ إلى طرفِها ومطارفها، ولا يطمعُ في درهمِها ودينارِها، ولا يتأثّرُ بظهور عجائبِها، ولا يكترثُ بما باشره من جليلِ مناصِبِها، ولا يتجمّلُ بزينة أهلِها، مع أنه كان رأسَ يكترثُ بما باشره من جليلِ مناصِبِها، ولا يتجمّلُ بزينة أهلِها، مع أنه كان رأسَ رؤسائِها، وأربابِ طيالِسِها» (٣).

<sup>(</sup>١) "إعلام الحاضر والبادي" [ق٤/ أ].

<sup>(</sup>٢) وكانت بجوار قبر الإمام الشافعي رَضَّالِللَّهُ عَنْهُ، قال السيوطي رَحَمُهُ اللَّهُ: "وينبغي أن يقال لها: تاج المدارس، وهي أعظم مدارس الدنيا على الإطلاق لشرفها بجوار الإمام الشافعي؛ ولأن بانيها أعظم الملوك، ليس في الإسلام مثله، لا قبله ولا بعده، بناها السلطان صلاح الدين بن أيوب – رَحَمُهُ اللَّهُ تعالى – سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة». انظر: «حسن المحاضرة» [٣/ ٧٥٧]. وهي غير «المدرسة الصلاحية» التي بالقرب من الناصرية في درب بني كسرى كانت أو لادارا لبني العديم ثم انتقلت إلى صلاح الدين يوسف بن الأسعد بالطريق الشوعي فكانت داره. ينظر: «كنوز الذهب في تاريخ حلب» [1/ ٣٣٥].

<sup>(</sup>٣) «إعلام الحاضر والبادي» [ق٣/ أ].

يقول تاج الدين: «لمَّا تقلَّد النيابةَ الشافعيةَ، كان لا يتناولُ منها درهمًا ولا دينارًا، ثم دفع نفسَه عنها وانقطعَ عن مخالطة الخلقِ، وانعزلَ في منزلِه، وأقبلَ على التصنيفِ فصنَّفَ في غالبِ العلومِ»(١).

ولمَّا دُسَ عليه السَّمُّ وأكلَه، تَوالى عليه النقصُ في أطرافِه وبدَنِه، من كثرَةِ التداوي بحقنه، فزاد عليه تعبُ قلبِه وقالبِه، وأنكادٌ لا تحتمِلُها الجبال، ولا يصِلُ معها إلى جميع مآربِه، ومع ذلك لم يزل في عملٍ صالحٍ يرفَعُه، وتصنيفٍ يصنَعُه (٢).

ومِن صبر على الابتلاء ما كتبه في مقدمة كتابه «الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور» قال: ﴿وقد كنتُ أولا زَبَرْتُ منه قطعةً صالحة ، ثم صُبَّتْ عليّ المصائبُ نثرًا ، والرزايا واحدةً بعد أخرى ، فصار مطروحًا في بعض زوايا البيوت ، فمضى على ذلك سُنونٌ ، حتى عشَّشَ عليه الحمامُ ، ونَسَجَ عليه العنكبوتُ ، فاطّلعَ على ذلك بعضُ إخوانِ الصفا ، فألزمني بإتمام ما كتبتُ وتبييضِ ما سوَّدتُ ، وإبرازِ ما عنِ الناسِ حجبتُ ، فشرعتُ في إكمالِه ، وتهذيبِه ، وتبويبِه ، مع سُوء الحالِ وشُغلِ عنِ النالِ ، وفقدِ العينين وشللِ اليدينِ ، غَمٌّ وسَقَمٌ وحُزْنٌ معًا ، في جَنانٍ وأحشاءٍ معًا ، ودمعٌ منهملٌ من الآماقي ، وإلى الله أشكو ما أقاسي وألاقي "(").

#### محنته

لمَّا وُلِيَ تدريسَ المدرسة الصلاحيَّة، حسدَه أهلُ زمنِه، وقاموا القيامةَ

<sup>(</sup>١) [علام الحاضر والبادي [ق٤/أ].

<sup>(</sup>٢) (إعلام الحاضر والبادي) [ق٤/ ب].

<sup>(</sup>٣) من مقدمة كتابه «الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور».

بسبب ذلك؛ لأنه بعدَ موتِ شيخِه الرملِيِّ ما خالط فضلاء ذلك الزمنِ، وكانوا لا يعرفون تَبَحُّر الشيخِ في العلومِ، فلمَّا توجه إلى المدرسةِ وألقى بها الدروسَ حضرَه فضلاء كلِّ مذهبٍ منتقدين عليه، وشرع في إقراء مختصرِ المزني، ونصبَ الجدلَ بين المذاهب بما لم يسمعْ ولا طَرَقَ آذانهم من قبل، فأذعنوا بفضله، واعترفوا به وبتبَحُّرِه في العلومِ المنطوقِ منها والمفهوم، وصار أجلَّاء العلماءِ يحضُرونه، ويُصْغون لتقريره، وما يُلقِيه من الأبحاث المهمَّة، والفوائدِ التي تحملُ على الرأسِ والعينِ، وصاروا يتعجَّبونَ من ذلك، ويقولون له: من أين هذا؟

#### كراماته:

# يقول تاج الدين رحمَه الله:

«لمَّا مَرِضَ مَرَضَ الموتِ ظهرتْ منه كراماتٌ خارقةٌ، منها: أني لازمتُه في مَرَضِه، فخَطَرَ لي أني أزورُه وأتوجَّهُ لمصلحةِ، فلمَّا قدمتُ عليه، قال: لا تذهبِ اليومَ مِن عندي فإنهُ يومُ الوداعِ، فكان كذلك.

ومنها: أنَّ الوجعَ لمَّا كان يَقْوَى عليه فنُسَلِّيه ونقولُ له: أنتَ الآن طبيبٌ. يقولُ: لكلِّ أجل كتابٌ وقد انقضَى أَجَلي وليس فيها طيبةَ (١)»(٢).

#### مؤلفاته:

كان الإمامُ عبدُ الرؤوفِ المناويُّ رَحْمَهُ ٱللَّهُ مكثرًا مِنَ التَّأْلِيفِ مُقبلًا عليه،

<sup>(</sup>١) كذا في الأصل، ولعلها: أطبة، أو طبيب.

<sup>(</sup>٢) «إعلام الحاضر والبادي» [ق٤/ب].

فصنفَ في غَالبِ العُلُومِ، وقد ذَكَرَ له ولدُه تاجُ الدين جملةً مِن مصنفاتِه، فمِن ذلك:

١ - تفسير سورة الفاتحة والبقرة.

٢ - شرح على شرح العقائد للتفتازاني سمًّاه «غاية الأماني» لم يكمل.

٣- شرح على نظم عقائد النسفي لابن أبي شريف.

٤ - شرح على الفن الأول من كتاب النقاية للسيوطي.

٥- إعلام الأعلام بأصول فني المنطق والكلام.

٦- شَرحُ متن النخبة لابن حجر، شرحان، أحدهما كبير والآخر صغير.

٧- اليواقيتُ والدررُ في شرح شرح نخبة ابن حجر.

٨- فيض القدير بشرح الجامع الصغير.

٩ - تقريب البحر الغزير بشرح الجامع الصغير.

١٠ - مفتاح السعادة بشرح الزيادة على الجامع الصغير.

١١- الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور.

١٢ - المجموع الفائق من حديث خاتمة رسل الخلائق.

١٣ - شرح على نبذة شيخ الإسلام البكري في فضل ليلة نصف شعبان.

١٤ - شرح على الأربعين النوواية.

١٥ - رتب كتاب الشهاب للقضاعي، وشرحه.

١٦ - كتاب في الحديث انتقاه من لسان الميزان مما قيل فيه إنه موضوع أو منكر
 أو متروك أو ضعيف، ورتبه كالجامع الصغير.

١٧ - كنز الحقائق في حديث خير الخلائق.

١٨ - شرح على «الشفا» للقاضي عياض لكنه لم يكمل.

١٩- شرح على الخصائص للسيوطي.

٠٢- الروض الباسم في شمائل المصطفى أبي القاسم.

٢١ - خَرِّج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي.

٢٢ - كتاب في الأدعية المأثورة بالأحاديث المشهورة.

٢٣- المطالب العلية في الأدعية الزهية.

٢٤ - شرح على ورقات إمام الحرمين.

٧٥ - شرح على نظم الورقات لشيخ الإسلام ابن أبي شريف.

٢٦- اختصر التمهيد للإسنوي، لكنه لم يكمل.

٧٧- تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف.

٢٨ - فتح الرؤوف الصمد بشرح صفوة الزبد.

٢٩- إِحْسَان التَّقْرِير بشرح التَّحْرِير.

٣٠ فتح الرؤوف الخَبِير بشرح كتاب التَّيْسِير نظم التَّحْرِير وصل فِيهِ إِلَى كتاب الْفَرَائِض، وكمله ابْنه تَاج الدِّين مُحَمَّد.

٣١- فتح الرؤوف الْقَادِر لعَبْدِهِ هَذَا الْعَاجِز الْقَاصِر.

٣٢- إتحاف الطلاب بشرح كتاب العباب انتهى فِيهِ إِلَى كتاب النَّكَاح وحاشية عَلَيْهِ لِكنه لم يكملها.

٣٣- شرح على المنْهَج انْتهى فِيهِ إِلَى الضَّمَان.

٣٤- حاشية على شرح المنْهَج لم تكمل.

٣٥- كتاب فِي أَحْكَام المسَاجِد سَمَّاهُ تَهْذِيب التسهيل.

٣٦- إتحاف الناسك بِأَحْكَام المناسِك.

٣٧- الفَتْح السماوي بشرح بهجة الطَّحَاوِيّ ثمَّ اخْتَصَرَهُ فِي نَحْو ثلث حجمه.

٣٨- النزهة الزهية فِي أَحْكَام الحمَّام الشَّرْعِيَّة والطبية.

٣٩- شرح على هَدِيَّة الناصح للشَّيْخ أَحْمد الزَّاهِد لكنه لم يكمل.

٤٠ - الدّر المصون فِي تَصْحِيح القَاضِي ابْن عجلون لكنه لم يكمل.

١ ٤ - شرح على مُخْتَصر المُزنِيّ لم يكمل.

٤٢ - اختصرَ العباب وَسَماهُ جمع الجَوَامِع وَلم يكمل.

٤٣- بُلُوغ الأمل بِمَعْرِفَة الألغاز والحيل.

٤٤ - كتاب فِي الْفَرَائِض.

٥٤ - المحاضر الوضية في الشمعة المضية.

٢٦ - كتاب جمع فِيهِ عشرة عُلُوم أصُول الدّين وأصول الْفِقْه والفرائض والنحو والتشريح والطب والهيئة وَأَحْكَام النُّجُوم والتصوف وَكتاب فِي فضل العلم وَأَهله.

٤٧ - كتاب اختصر فِيهِ الجُزْء الأول من المُبَاح فِي علم المِنْهَاج للجلدكي.

٤٨ - شرح على القَامُوس انتهى فِيهِ إِلَى حرف الذَّال.

٩٤ - انْحتصرَ الأساس ورتبه كالقاموس، وَسَماهُ أَحْكَام الأساس.

• ٥- كتاب الأَمْثَال.

٥١ - كتاب سَمَّاهُ عماد البلاغة.

٥٢ - كتاب فِي أسمَاء البلدَانِ.

٥٣ – التَّوْقِيف على مهمات التعاريف.

٤٥ - قُرَّة عين الإِنسَان بذكر أسمَاء الحَيوَان.

٥٥- الْإِحْسَان بِبَيَّان أَحْكَام الحَيَوَان.

٥٦ - غَايَة الْإِرْشَاد إِلَى معرفَة أَحْكَام الحَيَوَان والنبات والجماد.

٥٧ - كتاب فِي التَّفْصِيل بَين الْملك وَالْإِنْسَان.

٥٨ - فردوس الجنان فِي مَنَاقِب الأَنبِيَاء المذْكُورين فِي القُرْآن.

٩ ٥ - الكُواكِب الدرية فِي تراجم السَّادة الصُّوفِيَّة.

• ٦- الصفوة بمناقب بَيت آل النُّبُوَّة.

٦١ - أفرد السيدة فَاطِمَة بترجمة.

٦٢ - أفرد الإمام الشَّافِعِي بترجمة.

٦٣ - أفرد الشَّيْخ عَلِيّ الخواص بترجمة (شيخ الشَّيْخ عبد الوَهَّاب الشعراني).

٦٤- شرح على منازِل السائرين.

٦٥ - شرح على حكم ابن عطاء الله.

٦٦- فتح الحكم بشرح تُرْتِيب الحكم لكنه لم يكمل.

٦٧ - شرح على رِسَالَة ابن سينا فِي التصوف سَمَّاهُ إِرْسَال أهل التَّعْرِيف.

٦٨ - شرح قصيدة العينية.

٦٩ - شرح على المواقف التقوية لم يكمل.

٠٧- شرح على رِسَالَة الشَّيْخ ابْن علوان فِي التصوف.

٧١- كتاب منحة الطالبين لمعْرِفَة أسرار الطواعين.

٧٢- كتاب فِي التشريح والروح وَمَا بِهِ من صَلَاح الإِنْسَان وفساده.

٧٣- كتاب فِي دَلَائِل خلق الإِنْسَان.

٧٤ - شرح على ألفية ابن الوردي في المنامات.

٥٧-شرح على منظومة ابن العِمَاد فِي آدَاب الأكل سَمَّاهُ فتح الرؤوف الجواد
 وَهُوَ أُول كتاب شَرحه فِي الآدَاب.

٧٦- الجَوَاهِر المضية فِي بَيَان الآدَاب السُّلْطَانِيَّة.

٧٧ - بغية المحْتَاج إِلَى معرفَة أَصُول الطِّبّ والعلاج.

٧٨- بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين.

٧٩ - الدّرّ المنضود فِي ذمّ البُّخْل ومدح الجود.

• ٨- تَارِيخ الخلفاء(١).

#### وفاته:

مات في صبيحة يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر صفر سنة إحدى وثلاثين بعدَ الألفِ، وصُلى عليه بالجامع الأزهر يوم الجمعة، ودُفن بجانب زاويته التي أنشأها، فيما بين زاويتي سيدي الشيخ أحمد الزاهد، والشيخ مدين

<sup>(</sup>١) ينظر: "إعلام الحاضر والبادي" [ق ١٨ ، ١٩]، اخلاصة الأثر" للمحبي (٢/ ١٢ ٤ -١٥٥).

الأشموني رَضَيَالِلَهُ عَنْهُمَا وقد رثاه الشيخ علي العاملي أحدُ العدول بمحكمة بابِ الشعرية بقوله:

عالم الإسلام كان ذو التصانيف الحسان والبديع والبيان والبديع والبيان والحديث بالعيان ما له في العصر ثان راقيًا أعلى الجنان روحه في كل أذان ما أضاء النيران ما أضاء النيران

قد توفي شيخنا السمناويُّ السوليُّ منْ حوى علم المعاني والأصولِ والفروعِ كان قطبًا عارفًا كان قطبًا عارفًا فسقضى ومضى منقضى ومضى وعلى ذاتٍ له وعلى ذاتٍ له مذ تُوفّى أرَّخوه

**\$ \$ \$** 

<sup>(</sup>١) «إعلام الحاضر والبادي» [ق٥/أ].



# ثانيًا: دراسة الكتاب

# وفيها:

- اسم الكتاب وإثبات نِسْبته للمؤلف.
  - موارده.
  - محتوى الكتاب ومنهجه فيه.
    - وصف المخطوط.





# اسم الكتاب وإثبات نسبته

سمَّاه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فاتحة كتابه، فقال: «سَمَّيته: بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين».

وقد اشتهر عند المؤلفين بـ «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين» وهذا إما اختصارٌ منهم لكِلا الاسمين، أو اعتمادٌ على شهرة الاسم الأول، والكتاب مقطوع بنسبته إلى المؤلف، ويتبين ذلك بأمور:

# ذكر هذا الكتاب له كلُّ من:

ولده تاج الدين في «مختصر إعلام البادي والحاضر»(١)، وسمّاه «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين».

محمد بن فضل الله المحبي الحموي (ت ١١١١ هـ) في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» [٢/ ٤١٤]، وسمّاه «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين».

محمد عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢ هـ) في «فهرس الفهارس» [٢/ ٥٦٢]، وسمّاه «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين».

<sup>(</sup>۱) هذا الكتاب اختصره تاج الدين من كتابه "إعلام الحاضر والبادي" وقد قال في مقدمته: "وبعد، فهذه نبذة لخصتها من كتابي "إعلام الحاضر والبادي بمقام والدي الشيخ عبد الرؤوف المناوي". اه. وهذه النسخة تقع في خمس ورقات، مصورة عن الخالدين في القدس (۲۷) تراجم (فهرس المخطوطات المصورة، تاريخ ۲/ ۳ ص (۱۱۲) رقم ۹۹۹ ف ۱۰). ومن مميزات هذا المختصر أنه ذكر مؤلفات لوالده الشيخ عبد الرؤوف المناوي لم يذكرها في الكتاب الأصل، ومنها كتابنا هذا.

إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» [٣/ ١٨٨]، «هدية العارفين» [١/ ١٠ ٥]، وسمّاه \*بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين».

ما جاء على النسخة الخطية من نسبته للإمام محمد عبد الرؤوف المناوي رَحْمَهُ ٱللَّهُ.



#### موارد الكتاب

لقد تنوَّعتْ موارِ دُالمناويِّ رَجِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه هذا، مع حرصِه على الاختصارِ، وعدمِ الإطالةِ في كتابِه، ليسْهُلَ تناولُه حيث فَتَرتِ الهِمَمُ، وقلَّتِ العزائمُ، وقد كان حريصًا على الإفادة والاقتباسِ من مصنفاتِ علومِ الحديثِ، ومن أهمِّ الكتب التي اعتمدها المؤلف:

- «مقدمة صحيح مسلم».
- «معالم السنن» للخطابي.
- «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم.
  - «معرفة علوم الحديث» للحاكم.
- «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي.
  - «مناقب الشافعي» للبيهقي.
    - «التمهيد» لابن عبد البر.
  - «الكفاية في علم الرواية» للخطيب.
  - -- «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب.
- «قواطع الأدلة في الأصول» للسمعاني.
  - «فضل الأخبار» لابن منده.
    - مقدمة ابن الصلاح.
  - «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي.

- «المنهل الروي» لابن جماعة.
- «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي.
  - «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي.



#### محتوى الكتاب ومنهجه فيه

وقد اقتصرَ مؤلِّفُه رَجِمَهُ ٱللَّهُ على تعريف مصطلحاتِ أهلِ الحديثِ، دون إطالةٍ في بيانِ ذلك، فقال في مقدمة كتابِه: «هذه مقدمةٌ لطيفةٌ، ومقالاتٌ ظريفةٌ، تحتوي على بيانِ علم أصول الحديث».

وقسم الكتاب إلى: مقدمة، وأربعة مقاصد.

فالمقدمةُ في: تعريف المتن، والسند، والإسناد، والخبر.

والمقصدُ الأول في: أقسام الحديث، وأنواعه.

والمقصدُ الثاني في: بيان من يُروى عنه.

والمقصدُ الثالث في: كيفية تَحَمُّل الحديث، وطريق نقله، وضبطه، وروايته.

والمقصدُ الرابع في: أسماء الرجال، وما يتصل بها.

وشرَعَ في بيان المقاصد الأربع، وأقسامها، مع ضربِ مثال لكلَّ منها، مع تَعَهُّدِ الاختصار، وتركِ الإطالةِ، والحرصِ على عدمِ فواتِ نوعٍ أو قسمٍ منها، فرتب وهذّب، وقدّم وأخر، وجمع واختصر، فجزاه الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.



#### وصف النسخة المعتمدة

هي نسخة فريدة تقع ضمن مجموع (١) محفوظ بمكتبة أسعد أفندي برقم حفظ (٢٥٧) بتركيا وبياناتها كالآتي:

تبدأ من (۱۵۷/ أ-۱۸۸/ ب).

عدد أوراقها: ٣٠ ورقة ليس عليها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، لكن وقع في الصفحة التي تلي نهاية النسخة: تعليق بخط الناسخ وكتب عقبه اسمَه، وتاريخ كتابيّه، فقال: كتبه عثمان بن حسن الأثري، ١١٥٣ وتكرر هذا الأمر في عدة مواضع من المجموع بتواريخ مختلفة مرة بتاريخ ١١٧٩، وأخرى بتاريخ ١١٨٠.

عدد الأسطر: واحد وعشرون سطرًا في كل وجه من لوحات المخطوط.

عدد الكلمات: متوسط عدد الكلمات في كل سطر: اثنتي عشرة كلمة.

<sup>(</sup>١) يقع هذا المجموع في [٢٠٩ ورقة]، ويشمل على عدة رسائل:

الرسالة الأولى: كتاب الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي تَخَلَقُهُ وتبدأ من الورقة رقم (١) إلى الورقة رقم (١) إلى الورقة رقم (٢٩).

والرسالة الثانية: انخبة الفكر، لابن حجر وتبدأ من الورقة رقم (٤٣/ ب) إلى الورقة (٤٦).

والرسالة الثالثة: «نزهة النظرة لابن حجر، وتبدأ من الورقة رقم (٤٨/ ب) إلى الورقة (٢٥/ أ).

والرسالة الرابعة: اشرح النخبة لإبراهيم الكردي، وتبدأ من الورقة (٨٤/ ب) إلى نهاية الورقة (١/١٠٨).

والرسالة الخامسة: «تعليقات غضنفر بن جعفر على نخبة الفكر» وتبدأ من الورقة (٩٠٩/ ب) إلى الورقة (١٠٩/).

والرسالة السادسة: كتابنا هذا وتبدأ من الورقة رقم (١٥٦/ ب) إلى الورقة (١٨٦/ أ).

و كتبت هذه النسخة بخط جيد، منقوط، ولم تخلُ النسخة من الأخطاء، وبعض السقط، وبعض الكلمات غير المقروءة.

والورقة الأولى من المجموع عليها تَمَلَّك لمحمد الرفقي آل أحمد، وتحته خاتمه الخاص، وكتب فيها:

بعطاء المهيمن المنجي صار ملكًا لعبده الراجي فضل مولاه عمّ آلاءه آل أحمد محمد الرفقي

وعلى الورقة الأولى أيضًا: ترجمة لعبد الله بن عباس رَضَيَالِللهُ عَنهُ في ثمانية أسطر مبتورة، ومنقبة لعبد الرحمن بن عوف رَضَالِللهُ عَنهُ في أحد عشر سطرًا كاملًا، وترجمة لعبد الله بن عمر في ستة أسطر مبتورة، وحكاية غريبة عن الشيخ أبي الطالب الشهير بالمهذب.

وعلى الورقة الثانية: ترجمة لعبد الله بن مسعود، والعباس بن عبد المطلب، وأبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمْ، وبعض التعاليق باللغة الفارسية.

وعلى الورقة الثالثة: ترجمة للإمام الزهري رَجْمَهُ اللَّهُ في خمسة أسطر غير كاملة، وبعض الفوائد والتعاليق باللغة الفارسية، وعليها تملُّك باسم: محمد، وكتب فيها: تملَّكه العبدُ الفقيرُ السيدُ محمد، عفا الله عنه بلطفه.

وعلى الورقة الرابعة: فائدةٌ طويلةٌ من كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي رَجِمَهُ ٱللَّهُ شَمِلَتِ القدرَ الأكبر من الورقة.

وعلى الورقة الخامسة: تملَّكُ آخر، كتب فيه: شرُف باستصحابه أفقرُ العبيدِ إلى كرم ربه الغني الحميدِ السيدُ أحمدُ رشيد عبد الله أفندي، وتحته خاتمه الخاص.

وعلى الورقة السادسة: تملُّكُ آخرُ، كتب فيه: تملَّكه الفقيرُ محمدُ نظيري قاضيًا بمدينة ترخالة.

و تملُّكُ آخرُ كتب فيه: من كتب العبدِ الفقيرِ محمد الرفقي من آل النبي عليه السلام، وتحته خاتمه الخاص.

وفي نفس الصفحة خاتم مكتبة أسعد أفندي، التي انتهت إليها النسخة، وحصلنا عليها منها.



والمالط الموالنع الرن ويرو الماو الحادي موالحرث فواحدد ومروج وا مسلم الرقب المرادة المحرس الدفع المان إلى المادد رسوله بالم بعوادا ومراجعة الأملاع المودد حماة والمابن فلموارا أأكم والنابين فلمواركم الما واستان والمان المان والمنافع المستانة الم ويا معاوان في مني فها والما في مي السف ملح علاجا ومسل والسام عي الباتي ومندع لندوكها (واكتاد تصعيد فالأو فرصاص بروالاحر والقليلة مولوه كالم لولاه فيحام وتميعا وعالمه وحيه الدن عياسا الن والورسار المعلى النين صلاة وسلاما الله المناد فالدن وفولا والمالية يأناه والخركا بغيض لنسوش التي التي والمين الاوم لختر منقدي لماح بوار ومرا وفي الأم المراه النسائد الأي عارم ويعد بدو معدم الطبعة ومناوت فراه كويل بي كان عبها فان المانية المناق والوالم علماء على والجرث معمل المتداكان والمن والمرافع والديث الناء والمرود المرف اسطال الحرش افرم العيرى معلق مزافة فلخم صورة ونكاهيا الحرس وعمر العمروع والمع مورة والع والنفكر وجواما صرفا فطالخراسا وكدب معامد فالعدمة في ومالت السدولواد المخرسة أومطنون فموق فالعدل والأس والخرو للغصرااول في ت الحرث والواح فحرالها اوالنارك فيهاكم ليوثوارا والمقصالة في ماير رويله والمسالية فالموار مالفت روائز في الكنة ميلوالم ع المرث وطرق ملم ومبط ورواية وصالح العادة فالمخام على أف ومرضها فكون في الكالوال مقيلها وغردات اوجود وداغ الفيفر والجارسي الوقع استعملا فالديض المتعالية ولا اوله كام و و رحا كواف كالوا واصل مي

> نماذج مصورة من الأصل صورة الورقة الأولى

است بيورو كارم مذكاه اومنوسي ارتاس معنى كوليال فراه ووق قد ما راما الما اللوكون الوليان ولذا أن الولات المائة فالمراكز المراكز الألسال والانتها فاعدالك إدراها وتراؤه في وطور يارض موالا ومركدا فالراهية الاحلية لات لا مراه كمت السن وكاب أبع معنى من كبلا معرفي الادربان والمادا إلى والمائل والورة المارال الأوال كوروانسو مرملك واداع كالمات مودالكس الاول ومل المرافع المرت والومول الما تعرف الورا الرفاق لا العلية ريام يم التي موسل المال والماد الأوا وبكر الداما في قداد العدال المساو وحرر بلا عادة المنطوال ومعمر أبكرن ماروا وادواعي بضطركا ودم ويعناه واسترار فلمواناع يَّةً عَلَى اللهِ مِنْ اللَّهِ م ما قَلَ فَي اللَّهِ مَنْ اللَّهِ الْحَصِينَ لِمِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهِ لَهُ إِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ م الازة العوالي مواست والمائكة استحال والمديد وأواد المادان والادال فزف زلاة المديث كأع وبستالاد الفائقة حث قال المحاسلون العازة وبذا لأبر ية ولتبية والمسترود مقالم مداورا الأوالية المداد كوملي ورث كويه الماديث كالموص فللال الم مرج ادا ملاس فالمرقاع بدواورة على فالإبود عرف المرمان العادة لولا لأمر والرسوالية وينوه والفلاز لعز إنااس المروالو الواقعام فعورووا إن الع بدس الحفاليا قال ولي رو احدم ادا اددن بعواقي والعوط العداريس مفال ألامل الأساولهما صفالدرو ملي د واحد إله وقل منه افرة ادافه مدد المرود والأماره مداد القالسيود ومي المدعل ماخ ام اللي الدي الله الله الله ولية والمديدة الموة المواه وعلى إمار مي مع الله المراج ولا إلى كذا الالله ا إرساط بعنوا كدو هي مواقع ال ومن الانكون الشريخيا يلزمون معبود الغادااب 6644 ب مرتبط عند ادافاء مراكب و واللاتالوه في ين بطائن والسور والمساوليات به ويرشته والمذرج القاط بعن ال المركب فالدواد المخر is s. karan a h الله والمراوي المولاي الرواد Esed el. 2.95 1/2 End

> نماذج مصورة من الأصل صورة الورقة الأخيرة

# منهج العمل في الكتاب

- قمتُ بنسخ الكتاب من النسخة المعتمدة.
- ضبطتُ النص وصحَّحتُه، وذلك بالرجوع في الغالب إلى المصادر التي يعزو إليها المؤلف، فما كان من خطأ واضح صحَّحته، وما كان مُشكلًا تركته على ما جاء في النسخة، وما كان من سقط أضفتُه من كتب علوم الحديث، وجعلته بين معكوفين، مع عزو الزيادة إلى مصدرها.
  - نسَّقتُ فقرات الكتاب، ووضعت علامات الترقيم المناسبة.
  - قمت بوضع الرسم العثماني للآيات الواردة في الكتاب مع عزوها لسورها.
- خرجت الأحاديث والآثار تخريجًا مختصرًا، ولم أسهب في التخريج، ولا في التعليق، إلا في مواضع تحتاج قليلة.
- وَتُقتُ النصوص الواردة التي يذكرها المؤلفُ من مصادرها الأصلية، فإن لم أقف على المصادر الأصلية، عزوتُها لمصادرَ أخرى تنقل عنها.
  - ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين ربما يخفى ذكرهم.
  - قدمتُ بمقدمة علمية بيَّنت فيها أهمية علوم الحديث باختصار.
    - ترجمتُ للمؤلف، وذلك في نقاط عديدة.
      - عرَّفت بالكتاب، وما يدور حوله.
- صنعت فهارس نظرية للآيات، والأحاديث، والأعلام والكتب، وفهارس للموضوعات.

وأرجو بهذا أن أكون قد وُفِّقتُ لخدمة هذا السفر النفيس مع اعترافي بالعجز والتقصير، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

# بغية الطالبين لعرفة اصطلاح المحدثين

# بِسْ مِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَانِ ٱلرَّحِي مِ

الحمدُ شهِ الذي فتحَ لمنِ اتصلَ بسلسلة إسنادِ حديثِ رسولِه بابًا رفيعًا، وأوصلَه بعد الانقطاعِ إلى خدمةِ جنابِه فبلغ محلًا منيعًا، ولِمَا نهاه عنه مجتنبًا مطيعًا، والصلاة والسلام على محمد النبي الذي كان لمولاه فيما أمره سميعًا، وعلى آله وصحبه الذين حَمَى الله بهم الدين، وأنور منار الإسلام المتين، صلاةً وسلامًا دائمينِ، إلى يوم الحشرِ، منقِذَينِ لنا من هوْلِ يوم النَّشْرِ، وبعدُ:

فهذه مقدمةٌ لطيفةٌ، ومقالاتٌ ظريفةٌ، تحتوي على بيان علم أصولِ الحديثِ سميتُها: «بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين»، أو «زهر النضير في اصطلاح المحدثين».

وينحصرُ المقصودُ من ذلك في: مقدمة، وأربعة مقاصد.

فالمقدمةُ في: تعريف المتن، والسند، والإسناد، والخبر.

والمقصدُ الأولُ في: أقسام الحديث، وأنواعه.

والمقصد الثاني في: بيان من يُروى عنه.

والمقصدُ الثالثُ في: كيفية تحمُّل الحديث، وطريق نقله، وضبطه، وروايته.

والمقصدُ الرابعُ في: أسماء الرجال، وما يتصل بها.

ومن واجب الوجود، ودائم الفيض والجود، أستمدُّ التوفيق، وأستعدُّ لإفادة التحقيقِ إنه وليُّ [١٥٧/ أ] النَّعَمِ، ومَوْلَى الحُكْم والحِكَمِ.



#### المقدمة

اعلم أن المتن: ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني(١١).

والحديثُ: أعمُّ من أن يكون قولَ الرسولِ، أو الصحابةِ، والتابعين، وفعلَهم وتقريرَهم (٢).

والسندُ: إخبارٌ عن طريق المتن(٢٠).

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله (٤).

وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديثِ وضعفِه على السندِ والإسنادِ، والإسنادُ خصيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمةِ وسُنَّةٌ بالغةٌ مؤكدةٌ.

قال عبدُ اللهِ بنُ المبارك: «الإسنادُ من الدين، ولو لا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء»(٥).

والخبرُ: كلامٌ يفيدُ بنفسه نِسْبةَ شيء إلى شيء في الخارج (٢٠). ونعني بالخارج: أن يكون لهذه النسبةِ نسبةٌ أخرى خارجيةٌ هي

<sup>(</sup>١) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي [١/ ٢٧١].

<sup>(</sup>٢) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» لابن جماعة [ص:٢٩].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٢٨].

<sup>(</sup>٥) «الثقات» للعجلي [ص: ٧]، و «مقدمة صحيح مسلم» [١/ ١٥].

<sup>(</sup>٦) ينظر «المنهل الروي» لابن جماعة [ص: ٣٠-٣١]، و «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٨].

حكاية عنها، فإن تطابقتا فصادقٌ، وإلا فلا، بخلاف الإنشاء فإن المتكلمَ ينشئُه ابتداءً(١).

والخبرُ والحديثُ مترادفان (٢)، وقيل: بينهما خصوصٌ وعمومٌ، فكلُّ حديثٍ خبرٌ، ولا ينعكس (٣).

وهو إما: صِدْقٌ قطعًا كخبر الله، أو: كَذِبٌ كخبر مسيلمة، أو: مظنونُ الصدق كخبر العدلِ، أو الكذبِ كخبر الفاسق، أو: المشكوكُ فيه كالمجهول.

وهو: متواترٌ، أو آحادٌ.

فالمتواترُ: ما بلغتُ رواتُه في الكثرة مبلغًا أحالتِ العادةُ تواطؤهم على الكذب، ويدومُ هذا، فيكون أولُه كآخره، ووسطُه كطرفَيْهِ، كالقرآن، والصلواتِ الخمس، [٧٥٧/ب] وأعدادِ الركعات، ومقاديرِ الزكاة (٤٠).

ومِنْ ثَمَّ لم يحصل لنا العلم بصدقِ اليهودِ مع كثرتِهم أن موسى صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهِ وَسَلَّمَ كُلُّهِ الْآلَةُ وَضَعَهُ الآحادُ أُولًا، ثُمَّ أَفْشَوْهُ، ثُمَّ كُثُر الناقلون.

ويجبُ أن يكونَ العلمُ به ضروريًّا مستنِدًا إلى محسوسٍ؛ إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم أو عن صدقِ الأنبياءِ أو عن ظنِّ لم يحصُل لنا العلمُ.

<sup>(</sup>١) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧١].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الموقظة» للذهبي [ص: ٥٦]، «قواعد التحديث» للقاسمي [ص: ٦١].

<sup>(</sup>٣) ينظر «نزهة النظر» [ص: ٤١]، «تدريب الراوى» [١/ ٢٩].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٠]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٧١].

والعددُ: إما «كامل» وهو وما يورِثُ العلمَ أو «زائد» وهو ما يحصُل العلم ببعضه، فالأول ليس معلومًا لنا لكِنَّا بحصولِ العلمِ الضروريّ [نستدِلُ على كمالِ العددِ لا بالعكسِ.

وأقلُ ما يحصلُ به العلمُ الضروريّ] (١) معلومٌ لله تعالى؛ لأنّا لا ندري متى يحصُل لنا العلمُ بوجود مكة عند تواتر الخبر فإنه كان بَعْدَ خبر المائةِ أو المائتينِ، ويعسُر تجرِبَةُ ذلك وإن تكلّفْناه [فسبيله] (١) أن نراقِبَ أنفسَنا فإذا أخبرنا بوجود مقتولٍ في السوق مثلًا خبرًا متواليًا فإن قولَ الأولِ يحرك الثاني وقولِ الثاني والثالثِ يؤكده وهَلُمَّ جرًّا إلى أن يصيرَ ضروريًّا (١).

قال ابنُ الصلاح: «مَنْ سُئلَ عن إبراز مثالِ لذلك أعياه تَطَلَّبُه، وحديثُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ» (٤) ليس في ذلك وإن نقله عددُ التواتر وزيادة؛ لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، نَعَم؛ حديثُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ وَلَكُ طِرأ عليه في وسط إسناده، نَعَم؛ حديثُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٥) فإنه نَقَله من الصحابةِ العددُ الجمُّ، قيل: هم أربعون، وقيل: اثنان وستون [٨٥١/ أ]، وفيهم العشرةُ المبشرةُ، ولم يَزَلُ العددُ في ازديادٍ على التوالي والاستمرار» (١).

والآحادُ: هو كلُّ خبر لم ينتهِ إلى التواتُرِ (٧).

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٢].

<sup>(</sup>Y) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [1/ ٣٧٢].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [1/ ٣٧١-٣٧١].

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري [١]، مسلم [١٩٠٧] من حديث عمر بن الخطاب رَضَالِنَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري [١١٠]، مسلم [٢٢٦٦] من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٦) «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٦٩].

<sup>(</sup>٧) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٢]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٢].

ومنه ما هو «مقبولٌ» يجبُ العملُ به، ومنه ما هو «مردودٌ».

وقد يفيدُ خبرُ الواحدِ العلمَ النظريُّ بالقرائن.

قال ابنُ الجوزيِّ: «حصْرُ الأحاديثِ يبعُدُ إمكانُه غير أنَّ جماعةً بالغُوا في تتبُّعِها وحصرِها»(١).

قال الإمام أحمد رَضِي للله عَنهُ: "صحّ سبْعُمائة ألف وكسر"».

وقال: «قد جمعتُ في المسند أحاديثَ انتخبتُها من أكثرَ من سَبعِمائة ألفٍ وخمسين ألفًا، فما اختلفتم فيه فارجِعوا إليه، وما لم تَجِدوا فيه فليس بحُجةٍ»(١).

والمرادُّ بهذه الأعدادِ: الطرقُ لا المتونُّ.

تنبيه: إنَّ متنَ الحديثِ نفسَه لا يدخلُ في الاعتبار إلا نادرًا بل يكتسبُ صفةً في القُوَّةِ والضعفِ، وبينَ بينَ، بحسبِ أوصافِ الرواةِ في العدالةِ والضبطِ والحفظِ وخلافِها، وبينَ ذلك، أو بحسبِ الإسنادِ في الاتصال والانقطاعِ والإرسالِ والاضطرابِ ونحوِها، فالحديثُ على هذا ينقسِمُ إلى: صحيح، وضعيفٍ، وحسَنٍ.

هذا إذا نُظر إلى المتن، وأمَّا إذا بُحِثَ عن أوصاف الرواة نفسِها، فقيل: ثقة، عدل، ضابط، وغير ثقة، أو متهم، أو مجهول، أو كذوب، ونحو ذلك، فيكون البحثُ عن الجرح والتعديل.

<sup>(</sup>١) «تلقيح فهوم أهل الأثر» [ص: ٢٦٢]. (٢) ينظر المصدر السابق.

وإذا نُظِرَ إلى كيفية [٨٥٨/ ب] أخذِهِم وطُرُقِ تحمُّلِهِم الحديثَ كان البحثُ [عن أوصاف الطالب.

وإذا بُحِثَ عن أسمائهم وأنسابهم ووَفَيَاتِهم كان البحثُ](١) عن تعيينهم وتَشْخيص ذواتِهم(٢).

فالمقاصد مرتَّبَهٌ على أربعةِ فصولٍ:

الأول:

في أقسام الحديث، وأنواعه

وأعلاها الصحيحُ لذاتِه وهو: «ما اتَّصلَ سندُه بنقلِ عدْلِ ضابطٍ عن مثلِه إلى منتهاه من غير شذوذٍ وعلَّةٍ قادحةٍ» (٣).

فخرج بـ «المتصل» ما لم يتصل، وهو المنقطعُ، والمرسلُ، والمعضَل. و «بنقل عدلٍ» ما في سنده راوٍ مُغَفَّلُ كثيرُ الخطأ، وإن عُرِفَ بالصدقِ والعدالةِ.

وبقولِنا: «من غير شُذوذٍ» ما يرويه الثقةُ مخالفًا لرواية الناس.

وبه «العلة» عما فيه أسباب خفية غامضة قادحة.

فهذا هو الحديثُ الذي يُحْكَمُ بصحتِه بلا خلافٍ بين المحدِّثين كما [قال] ابنُ الصلاحِ(١).

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٤]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٣].

<sup>(</sup>٣) ينظر المقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ١١-١٢]٤) المقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ١٤].

ولا يُشترَ طُ العددُ في الرواية كالشهادةِ خلافًا لبعض متأخري المعتزلةِ (١٠). وتتفاوتُ درجاتُ الصحيح بحسَبِ قوَّةِ شروطِه (٢).

وأولُ مَنْ صنَّفَ في الصحيح المجرَّدِ: الإمامُ البخاريُّ، ثم مسلمٌ، وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعد كتاب اللهِ تعالى (٣).

وأمَّا قولُ الشافعيِّ رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ: «ما أعلمُ شيئًا بعدَ كتابِ اللهِ تعالى أصحَّ مِن موطَّأ مالكِ رَضِيَّ لِللَّهُ عَنْهُ (١). فقَبْل وجود الكتابين.

وأَعْلَى أقسامِ الحديثِ: ما اتفقا عليه، ثمَّ ما انفرَدَ به البخاريُّ، ثمَّ ما انفرَدَ به البخاريُّ، ثمَّ ما انفرَدَ به مسلمٌ، ثمَّ ما هو عَلَى شرطِهِما وإن لمْ يُخْرِجاه، ثمَّ على شرطِ البخاريُّ، ثم عَلَى شرطِ مسلمٍ، ثم ما صحَّحَه غيرُهما [٩٥١/أ] من الأثمةِ، فهذهِ سبعةُ أقسام (٥).

وما حُذِفَ سندُه فيهما - وهو كثيرٌ في تراجم البخاريِّ قليلٌ جدَّا في مسلم - فما كان فيه بِصيغَةِ الجزمِ نحوُ: «قال فلانُّ» و «فَعل» و «أَمر» و «رَوى» و «ذَكر» معروفًا فهو حُكْمٌ بصحَّتِه، وما وَرَدَ مِنْ ذلك مجهولًا فليس حُكْمًا بصحَّتِه، ولكن إيراده في كتابِ الصحيح مُشْعِرٌ بصحَّةِ أَصْلِه (٢).

<sup>(</sup>١) ينظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي [١/١٣/١]، «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي[١/٤/١].

<sup>(</sup>٢) ينظر «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي [١/ ١١١]، «المنهل الروي» [ص:٣٨].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٧ - ١٨]، «إرشاد طلاب الحقائق» [١/ ١١].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٨]، ﴿إِرشاد طلاب الحقائق» [١/ ١١٦ –١١٧].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٦]، «الشذا الفياح» للأبناسي [١٠٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر «التقريب والتيسير» للنووي [ص: ٧٧-٢٨]، «المنهل الروي» [ص: ٣٤].

وأمَّا قولُ الحاكِمِ: «اختيار البخاريِّ ومسلم أن لا يذْكُرا في كتابَيْهِما إلَّا ما رواه الصحابيُّ المشهورُ عن رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وله راويانِ ثِقَتانِ فَاكْثرُ ثُمَّ كذلك في كُلِّ درجةٍ »(١). ففيه بحثٌ (١).

قال الشيخُ مُحيِي الدينِ النوويُّ رَضِّكَالِلَّهُ عَنْهُ: «ليس ذلك من شرطِهما لإخراجِهما أحاديثَ ليس لهما إلا إسنادٌ واحدٌ منها حديثُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(٣) ونظائرُه في الصحيحين كثيرةٌ»(٤).

قال ابنُ حِبَّانَ: «تفرَّدَ بحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» أهلُ المدينةِ وليسَ هو عندَ أهلِ العراقِ ولا عندَ أهلِ مكةً ولا اليمنِ ولا الشامِ ولا مصرَ. رواه البُخاريُّ (٥)، عن الحُميديِّ، عن سفيانَ.

ورواه مُسلِمٌ (١)، عن ابن المثنّى، عن يزيدَ بنِ هارونَ (٧) الثقفيّ.

وأبو داود (١٨)، عن محمد بن كثير، عن الثوريّ.

والتِّرمذيُّ (٩)، عن ابنِ المثنَّى، عن الثقفيِّ.

<sup>(</sup>١) «المدخل إلى كتاب الإكليل» [ص:٣٣].

 <sup>(</sup>۲) وقد بحثه الحافظ ابن طاهر المقدسي في «شروط الأثمة الستة» [ص: ۲۲-۲۳]، وأجاد الحافظ الحازمي في الرد عليه ببحث نفيس. انظره في كتابه «شروط الأثمة الخمسة» [ص: ۳۶-۵].

<sup>(</sup>٤) «إرشاد طلاب الحقائق» [١/ ٢١٦-٢١٧].

<sup>(</sup>٥) البخاري [١]. (٦) مسلم [١٩٠٧].

<sup>(</sup>٧) كذا في الأصل: «يزيد بن هارون»، والصواب: «عبد الوهاب» كما عند مسلم [٧٠٧].

<sup>(</sup>A) «سنن أبي داود» [۲۲۰۱].

<sup>(</sup>٩) «سنن الترمذي» [١٦٤٧].

والنَّسائيُّ (١)، عن ابنِ منصورٍ ، عن القَعْنبِيِّ ، عن مالكِ.

وابنُ ماجه(٢)، عن ابن [أبي] شيبةً، [عن] عبدِ الوهاب(٣).

كلُّهُم عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، [٩٥١/ب] عن محمدِ بنِ إبراهيمَ، عن علقمةَ، عن عمرَ بنِ الخطابِ رَضَّ اللَّهُ عَنْ هُمَا» (٤).

وأمَّا الحسنُ لذاته فهو: أن يَرْوِيَه عدلٌ قَلَّ ضَبْطُه عن ضَبْطِ الصحيحِ (٥). والحسنُ لغيرِه: ما لا يكونُ في إسناده مُتَّهَمٌ، ولا يكون شاذًّا، ويُرْوَى من غير وجهٍ نحوه (١).

وإذا تعدَّدَتْ طُرُقُه حُكِمَ له بالصحةِ فيصيرُ صحيحًا لغيرِه (٧).

وقال الخَطَّابيُّ: «الحسنُ ما عُرِفَ مَخرَجُه، واشتَهَرَ رِجالُه، وما عليه مَدارُ أكثرِ الحديثِ»(^).

وقال ابنُ الصلاح: «هو قسمانِ:

الأولُ: أن يكونَ روايهِ مشهورًا بالصدقِ والأمانةِ لكنْ لا يَبْلُغُ درجةَ رجالِ الصحيحِ ويرتَفِعُ عمَّنْ يُعَدُّ ما ينفَرِدُ به من حديثِه مُنكَرًا، ويُعَدُّ مع سلامةِ الحديثِ منه أن يكونَ شاذًا أو مُنكَرًا سلامتُه من أن يكونَ مُعَلَّلًا.

<sup>(</sup>١) ﴿سنن النسائي ٩ [٣٤٣٧]. (٢) ﴿سنن ابن ماجه ﴾ [٢٢٧].

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصل: «عبد الوهاب»، والصواب: «يزيد بن هارون».

<sup>(</sup>٤) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٣٨]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٥٧٥].

<sup>(</sup>٥) ينظر اتدريب الراوي، [١/ ١٧٣]، (البحر الذي ذخر، [٣/ ٩٩٠].

<sup>(</sup>٦) هذا تعريف الترمذي للحديث الحسن. انظر: «العلل الصغير» [٦/ ٤٥٢].

<sup>(</sup>٧) ينظر «نزهة النظر» [ص:٦٦]. (٨) «معالم السنن» [١/ ٦].

الثاني: الحديث الذي لم تَخْلُ رجالُ إسنادِه عن مَسْتورِ لم تَتَحَقَّقُ أهليتُه، غيرَ أنه ليس مُغَفَّلًا في روايتِه، كثيرَ الخطأِ فيما يرويه، ولا هو متَّهمٌ بالكذب في الحديث، وقد روي مثلُه أو نحوُه من وجه آخرَ أو أكثرَ حتى اعتَضَدَ بمتابَعَةِ مَنْ تابع راويه على مِثْلِه، أو بما له مِنْ شاهدٍ، وهو وُرودُ حديثٍ آخرَ فيخرُجُ بذلك عن أن يكون شاذًا أو منكرًا.

فأول الحديثِ مُنزَّلُ على أول القسمينِ، والثاني على الثاني»(١).

وقال القاضي ابنُ جماعة: «هو كلُّ حديثٍ خالٍ من العِلَلِ في سندِه المتصلِ [مستورٌ](٢) له به شاهدٌ [١٦٠/أ] أو مشهورٌ قاصرٌ عن درجةِ الإتقانِ»(٣).

<sup>(</sup>۱) الذي في «مقدمة ابن الصلاح» غير هذا، حيث قال: « الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفر دبه من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا – مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا – سلامته من أن يكون معللًا.

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي». «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٣١-٣٢]. (٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «المنهل الروي» [ص: ٣٦]. (٣) «المنهل الروي» [ص: ٣٦].

وأما قولُ بعضِ المتأخرينَ (١): «هو الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتَمَلٌ ويصلُحُ للعمل به».

مبنى على أن معرفة الحسنِ موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لأن الحسن وسَطَّ بينهما فقولُه قريبٌ أي قريبٌ مَخْرَجُه إلى الصحيح محتملً كذِبُه لكونِ رجالِه مستورِينَ (٢).

والفرقُ بينَ الصحيحِ والحسَنِ: أنَّ شرائِطَ الصحيحِ معتبرةٌ في حَدِّ الحسنِ لكن العدالة في الصحيحِ ينبغي أن تكونَ ظاهرةً والإتقانُ كاملًا وليس ذاك شرطًا في الحسنِ ومِن ثُمَّة احتاج إلى قيدٍ.

قولُنا: «أَن يُرْوَى من غير وَجْهِ مثلُه أو نحوه ليَنْجَبِرَ به».

فالضعيفُ هو: الذي بَعُدَ عن الصحيحِ مَخرَجُه واحتَمَلَ الصدقَ والكذِب، أو لا يحتَمِلُ الصدقَ أصلًا كالموضوع.

وإنَّماعدلَ صاحِبُ هذا الحَدِّمن الوَسَط الذي يحتمل الصدقَ والكذبَ الى الضعف؛ لأن الراوي لمَّا انحَطَّ [حَدً] (٣) درجته عن درجةِ رجالِ الصحيحِ وارتَفَعَ عمَّنْ يُعَدُّ ما يَنْفَرِدُ به في الحديث منكرًا وكان مُسلِمًا (١) لاسيَّما مشهورًا بأهل الحديث وجبَ حُسْنُ الظنِّ به وترجيحُ أحدِ الجانبينِ على الآخرِ وجعلُ قولِه صِدْقًا (٥).

<sup>(</sup>١) هو ابن الجوزي. انظر: «الموضوعات؛ [١/ ٣٥].

<sup>(</sup>٢) ﴿ الخلاصة في معرفة الحديث [ص: ٤٢] ، ﴿ الكاشف عن حقائق السنن ؟ [١/ ٢٧٦].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٧٦].

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «منكراكان، أو مسلما» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٦].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٦].

إلى هذا المعنى أشار الخطابيُّ (واشتَهَرَ رجالُه)(١) أي: بالصدقِ، كذا فسَّرَه ابنُ الصلاحِ(٢)، ثُمَّ ولو قيل: الحَسَنُ هو مستَنَدُ مَنْ قَرُبَ مِنْ دَرَجَةِ الثقةِ أو مرسلُ ثِقَةٍ ورُوِيَ كلاهما مِن غيرِ وجهٍ، وسَلِمَ عن شذوذٍ أو علَّةٍ لكان أجمعَ الحدودِ وأضبطَها وأَبْعَدَ مِنَ التعقيدِ [١٦٠/ ب](٣).

ونعني بالمسندِ: ما اتَّصلَ إسنادُه إلى مُنتهاه (٤).

وبالثقةِ: مَنْ جَمَعَ بين العدالةِ والضبطِ (٥).

وبه «أن يُرْوَى مِنْ غَيرِ وجهِ» أن يُرْوَى بهذا الإسناد معناه وبآخَرَ لفْظُه، أو معناه.

والتنكيرُ في «ثقة» للشيوعِ كما سيأتي بيانُه في نوعِ المرسَلِ. والحَسَنُ حُجَّةٌ، كالصحيح، ولذلك أُدْرِجَ في الصحيح.

قال ابنُ الصلاح: «تسميةُ مُحيِي السُّنَّة في «المصابيح»(٢) السُّنَنَ بالحسان تساهلُ؛ لأن فيها الصحاح، والحسان، والضعاف»(٧).

[وقولُ الترمذيِّ وغيرِه «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» أي: روي بإسنادين](^)

<sup>(</sup>١) «معالم السنن» [١/ ٦].

<sup>(</sup>٢) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣١].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٥٥]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٦].

<sup>(</sup>٤) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٣٢].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٥٥].

<sup>(</sup>٦) «مصابيح السنة» [٢/ ٢٠٥].

<sup>(</sup>٧) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٧].

<sup>(</sup>٨) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «المنهل الروي» [ص:٣٧].

أحدهما: يقتضِي الصحَّة.

والآخرُ: الحُسْنَ.

أو المرادُ اللغويُّ: وهو ما تميل إليه النفس وتَستَحِبُّه (١).

والحسنُ إذارُوي من وجه آخرَ تَرَقَّى من الحَسَنِ إلى الصحيح لقوَّته من الجهتين فيعتَضِدُ بالآخر، ونعني بالتَّرَقِّي أنه ملحقٌ في القوَّقِ بالصحيح لا أنه عَيْنُه (٢)، أي: الصحيح.

وأما الضعيفُ: فلكَذِبِ راويه وفسْقِه لا ينجَبِرُ بتعدُّدِ طُرُقِه (٣) كما في حديث: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمِ»(١).

قال البيهقي: «هذا حديثٌ مشهورٌ بين الناسِ وإسنادُه ضعيفٌ وقد رُوِي من أوجهٍ كلُها ضعيفةٌ»(٥).

والمحفوظُ هو: ما زاد راويهِ على غيرِه بضبطٍ أو عددٍ أو نحوِهما من المرَجِّحات.

ويقابِلُه الشاذُّ، هذا إن وقعتِ المقابلةُ بصحَّة.

وإن كانت بضعفٍ سُمِّي الراجحُ معروفًا، ومُقابِلُه مُنكرًا.

والضعيفُ هو: ما لم يَبْلُغُ رُتْبَةَ الحسَنِ وتتفاوتُ درجاتُه في الضَّعْفِ

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٣٩]. (٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٧].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص:٣٨].

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن ماجه [٢٢٤] من حديث أنس بن مالك رَضِّ اللهُ عَنْهُ قال الإمام أحمد تَعَالَتُهُ: «لا يثبت عندنا فيه شيء». انظر: «المنتخب من علل الخلال» [٢٢].

<sup>(</sup>٥) قشعب الإيمان» [٣/ ٩٣]، قالمدخل إلى السنن الكبرى» [ص: ٢٤١].

بحسب بُعْدِه من شروط الصحة (١).

وأقسامُه كثيرةٌ عَدَّها بعضُهم (٢) تسعةً وأربعين نوعًا.

ويجوزُ عندَ العلماءِ التساهلُ [١٦١/أ] في أسانيدِ الضعيفِ دونَ الموضوعِ من غيرِ بيانِ ضعفِه في المواعِظِ والقَصصِ وفضائلِ الأعمالِ، لا في صفاتِ اللهِ وأحكامِ الحلالِ والحرامِ (٣).

عن ابن مَندَه: «كان من مدْهبِ النَّسَائي أن يُخرِجَ عن كلِّ مَن لم يُجْمَعُ على تَرْكِه، وأبو داود كان يأخذُ مأخذَه ويخرجُ الضعيفَ إذا لم يجدُ غيرَه، ويرجِّحُه على رأي الرجالِ (٤٠).

قال الشعبي: «ما حدَّثَك هؤلاءِ عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحدَّثُه، وما قالوه برأيهم فأَلْقِهِ في الحُشِّ»(٥).

وقال: «الرأيُ بمَنْزِلَةِ المَيْتَةِ إذا اضْطُرِرْتَ إليها أَكَلْتَهَا»(١).

وعن الشافعي: «مهما قلتُ مِن قول، أو أصَّلتُ مِن أصل، فيه عن رسول الله صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ وهو قولي» الله صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ وهو قولي» وجَعَلَ يُرَدِّدُه (٧).

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص:٣٨]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٤٨].

<sup>(</sup>٢) هو ابن حبان. انظر: «مقدمة ابن الصلاح؛ [ص:١١٢].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٠٣]، «التقريب والتيسير» [ص: ٤٨].

<sup>(</sup>٤) «فضل الأخبار» لابن منده [ص: ٧٣].

<sup>(</sup>٥) «سنن الدارمي» [٢٠٦].

<sup>(</sup>٦) «شرح السنة» للبغوي [١/ ٢١٦].

<sup>(</sup>٧) «مناقب الشافعي» للبيهقي [١/ ٥٧٥].

وهنا عدةُ عباراتٍ:

منها: ما يشتركُ فيه الأقسامُ الثلاثةُ أعني: الصحيح، والحسن، والضعيف.

ومنها: ما يختصُّ بالضعيف.

فمِنَ الأول: المسندُ مرفوعُ صحابي بسندٍ متصل، ولو ظاهرًا من أُوَّلِه إلى آخِرِه (١).

وهو بمعنى قوله (<sup>۳)</sup>: «وبه جَزَمَ الحاكِمُ النيسابوريُّ» حيث قال: «ما اتَّصلَ سنَدُه مرفوعًا إلى النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْدِوسَلَّمَ» (<sup>۳)</sup>.

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: الما رُفِعَ إلى النبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصةً متصلًا، أو منفصلًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصةً متصلًا، أو منفصلًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصةً متصلًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصةً متصلًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّا عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَلَيْهُ وَسَلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِي عِلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِي عَلَيْهُ وَسَلًا عَلَيْ عَلَيْهُ عَا

فَالأُولُ: مَالكُ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عَمْرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهذا مسندٌ؛ لإسنادِه إلى رسول اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[والثاني: مالكٌ عن الزهريِّ عن ابنِ عباسٍ عن رسولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْدِوسَلَمَ ] (د) وهو منقطعٌ؛ لعدم سماعِ الزهريِّ منِ ابنِ عباسٍ، فحينئذٍ يستَوِي المسندُ [171/ب] والمرفوعُ (۱).

<sup>(</sup>١) ينظر (نزهة النظر؛ [ص:١٤١].

<sup>(</sup>٢) يعني قول العراقي في التبصرة والتذكرة ١ [١/ ١٨٢].

<sup>(</sup>٣) امعرفة علوم الحديث؛ [ص:١٨]، المنهل الروي؛ [ص:٣٩].

<sup>(</sup>٤) «التمهيد» [١/ ٢٥].

<sup>(</sup>٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «التبصرة والتذكرة» [١/٢٨٦].

<sup>(</sup>٦) ينظر «التبصرة والتذكرة» [١/ ١٨٢]. اتدريب الراوي، [١/ ٢٠٠].

والمتصلُ: هو ما اتَّصل سندُه إلى النبي صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُو إلى واحِدٍ مِنَ الصحابة حيثُ كان ذلك موقوفًا عليه(١).

وأمَّا قولُ التابعيِّ إذا اتَّصل سندُه إلى ذلك التابعيِّ، فلا يُسَمَّى متصلًا، ومطلَقُ المتَّصِل يقعُ على المرفوع، والموقوفِ (٢).

والمرفوعُ هُو: ما أُضِيفَ إلى النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ خَاصَّةً، مِن قُولٍ، أو فِعل، أو تقرير، سواء كان متصلًا، أو منقطعًا (٣).

فالمتصلُ قد يكون مرفوعًا وغيرَ مرفوعٍ، والمرفوعُ قد يكونُ متصلًا وغير متصل، والمسندُ متصلٌ مرفوعٌ (٤).

وإذا قيلً عنِ الصحابيِّ يرفَعُه، أو يَرْوِيه، أو يَنْمِيه، أو يَبْلُغُ [به] (٥)، فهو كنايةٌ عن رَفْعِهِ.

وقولُ الصحابيِّ: ﴿ أُمِرْنَا بِكَذَا ﴾ و ﴿ نُهِينَا عَنَ كَذَا ﴾ أو ﴿ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا ﴾ و ﴿ كُنَّا لا نَرَى بأسًا ورسولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينا ﴾ ونحوُه مرفوعٌ ؛ لأن الظاهرَ أن النبيَّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الآمِرُ ، والمُقَرِّرُ (١٠).

وبذلك عُلِمَ أَنَّ الموقوف: ما انتهى إلى الصحابيّ ولم يَرْفَعُه إلى النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧).

<sup>(</sup>١) ينظر (إرشاد طلاب الحقائق) [١/٢٥١]. (٢) ينظر (المبهج الأنيس) للذهبي [ص: ٤١].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٠٤]، «الغاية في شرح الهداية» [ص: ٩٥٩].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٨].

<sup>(</sup>٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٨].

<sup>(</sup>٦) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص:٥١]. (٧) ينظر «نزهة النظر؛ [ص:٢٤٠].

وبعضُ الفقهاءِ سَمَّاه أثرًا(١).

ومَن جعَلَ الحديثَ المرفوعَ في مُقابَلَة المرسَلِ فقد عَنَى بالمرفوع · المتصلَ(٢).

والمُعَنْعَنُ: الروايةُ بلفظ [عن](٣) مِن غير بيانٍ للحديثِ والإِخبارِ والسماعِ(٤).

وهو مِنْ قَبِيل الإسنادِ المتصلِ على الصحيحِ بِشرطِ سلامةِ الرواي له بالعَنْعنةِ مِنَ التدليسِ، وثُبوتِ مُلَاقاتِه للمَرْوِيِّ عنه بها، وقد أُودِعَ في الصحيحين<sup>(۵)</sup>.

قال ابنُ الصَّلاح: «كَثُر في عصرنا وما قارَبَه استعمالُ [٢٦١/أ] «عن» في الإجازة، وإذا قيل: «فلانٌ عن رجلٍ عن فلانٍ» فالأقربُ أنه منقطعٌ ليس بمرسل»(٦).

والمُعَلَّقُ: ما حُذِفَ مِن مَبْدَأِ [إسنادِه](٧) واحدٌ فأكثر (٨).

مأخوذٌ مِن تعليقِ الجدارِ والطلاقِ؛ لاشتراكِهما في قَطْعِ الاتصالِ (٩).

<sup>(</sup>١) ينظر قمقدمة ابن الصلاح؟ [ص:٥٤]. (٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٥٤].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «تدريب الراوي» [ ١ / ٤٤٢].

<sup>(</sup>٤) () ينظر التدريب الراوي ا [١/ ٤٤٢].

<sup>(</sup>٥) ينظر المقدمة ابن الصلاح الص: ٦١]. (٦) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٨٧٨].

<sup>(</sup>٨) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٨].

<sup>(</sup>٩) ينظر اصيانة صحيح مسلم، [ص:٧٦].

فالحذفُ إمَّا أن يكونَ في الإسنادِ وهو «المُعَلَّقُ»، أو في وسَطَهِ وهو «المنقَطِعُ»، أو في آخِرِه وهو «المرسلُ».

والبخاريُّ أكثرَ في هذا النوع في صحيحِه وليسَ بخارِج مِنَ الصحيحِ للخونِ الحديثِ معروفًا مِن جهةِ الثقاتِ الذينَ علَّق عنهم، أو لكَوْنِه ذَكَره متصلًا في موضِع آخَرَ مِن كتابِه.

والإفرادُ: إمَّا فردٌ عن جميع الرواةِ، أو مِن جهةٍ نحوُ: تفرَّد بِه أهلُ مكةً، فلا يضعُفُ إلا أن يُرادَ [به](١) تفرُّدُ واحدٍ منهم(٢).

والمتابع: - بكسر الباء - ما وافق غيرَه بعْدَ ظنِّ كَوْنِهِ فردًا(٣).

ثم المتابعةُ إن حصلتْ للراوي نفسِه فهي التامَّة.

وإن حصلتْ لشيخِه فمَنْ فوقَه فالناقِصَةُ.

ويُستفادُ منها التقويةُ (٤).

والشاهدُ: ما يُرْوَى مِن حديثِ صحابيِّ آخَرَ يُشْبِهُ لَفظًا ومعنَى (٥). والمُحْكَمُ هو: المقبولُ السالمُ مِنَ المُعارضةِ (٦).

والمُدْرَجُ: ما تغيّر فيه الإسنادُ بزيادة.

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٧٩].

<sup>(</sup>٣) ينظر الزهة النظر) [ص: ٨٧].

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٥) ينظر الزهة النظر» [ص:٩٠].

<sup>(</sup>٦) ينظر «نزهة النظر» [ص:٩١].

وهو أربعةُ أقسامٍ(١):

الأولُ: مَا أُدرِجَ فِي الحديث مِن كلام بعض الرواةِ، مِن غيرِ فصل بينَ الحديثِ وبينَ الكلامِ بذكرِ قائلِه، سواء كان صحابيًّا أو غيرَه، فيُلَبِّسُ على مَنْ لا يعلمُ حقيقة الحالِ، ويتوهَّمُ أن الجميعَ مرفوعٌ.

الثاني: يكونُ الحديثُ عن راوِيه بإسنادٍ إلَّا طرفًا منه [١٦٢ / ب] بإسنادٍ آخرَ، فيَجمعُ الراوي عنه طَرَفي الحديثِ بإسنادِ الطرفِ الأولِ مِن غيرِ ذِكرِ إسنادِ الطرفِ الثاني.

كرواية سعيد بن أبي مريم: «لا تَباغضوا ولا تَحاسدوا ولا تَدابروا ولا تَنافسوا» (٢) أَذْرَجَ ابنُ أبي مريمَ فيه [لا تَنافسوا] (٣) مِن مَتْنِ آخَرَ.

الثالثُ: [أن يكونَ] عند الراوي طرفٌ مِن مَتنِ واحدٍ، بسندِ شيخٍ غيرِ سَنَدِ المتنِ، فيرويهما عنه بسندٍ واحدٍ، فيصيرَ الإسنادانِ إسنادًا واحدًا.

الرابعُ: أن يَسمعَ حديثًا مِن جماعةٍ مختلِفينَ في سندِه أو متنِه فيدرِجَ روايتَهم على الاتفاق ولا يَذكُرَ الاختلافَ(٤).

وتَعَمَّدُ الإدراجِ: حرامٌ. والمشهورُ هو: ما تَخَلَّف عنه إفادةُ العِلْم (٥).

<sup>(</sup>١) ينظر «التبصرة والتذكرة ١٤ [١/ ٢٩٤].

<sup>(</sup>٢) أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» [٢/ ٣٧].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [1/ ٩٧٩].

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «الاتفاق» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [1/ ٢٧٩].

<sup>(</sup>٥) ينظر الزهة النظر، [ص:٣٩].

ويُقال له المستفيضُ وهو: ما شاع عند أهلِ الحديثِ خاصَّةً (١).

قال الإمامُ أحمد رَضَى اللهُ عَنْهُ: قولُه: «لِلسَّائِلِ حَقَّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ "''، و «نَحْرِكُمْ يَوْمُ صَوْمِكُمْ اللهِ يدوران في الأسواق، وليس لهما أصل في الاعتبار "".

ومِنَ الضعيفِ المشهورِ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »(1). والمعزيزُ: ما رواه اثنانِ عن اثنينِ إلى آخِرِ السّنَدِ(0).

والغريبُ: ما يَنْفَرِدُ به بعضُ الرواةِ، أو الحديثُ الذي ينفَرِدُ فيه بعضُهم بأمرٍ لا يَشْرَكُه فيه غيرُه، إمَّا في متنِه، أو في إسنادِه (٢). قاله الحاكم (٧).

وقال ابنُ مَنْدَه: «الغريب، كحديثِ الزُّهْرِي، وأشباهِه، ممَّن يُجْمَعُ حديثُه لعدالَتِه وضبطِه، إذا انفَرَدَ عنهم بالحديثِ رجلٌ سُمِّيَ غريبًا، وإن رواه عنهم اثنانِ أو ثلاثةٌ سُمِّي عزيزًا، وإن رواه جماعةٌ سُمِّي مشهورًا»(^).

<sup>(</sup>١) ينظر (فتح المغيث) [٤/ ١٠].

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود [١٦٦٥] من حديث الحسين بن علي رَضِّكَ لِنَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ينظر «الموضوعات» لابن الجوزي [٢/ ٢٣٦].

قال الزركشي: "وفي صحة هذا عن أحمد نظر". انظر: "اللآلئ المنثورة" [ص:٣٢].

وقال العراقي: «لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد». انظر: «التقييد والإيضاح؛ [ص:٢٦٣].

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٥) ينظر «نزهة النظر» [ص:٥٠].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٧٠].

<sup>(</sup>٧) كذا في الأصل، والصواب أنه قول ابن الصلاح. انظر: المصدر السابق.

<sup>(</sup>٨) ينظر (مقدمة ابن الصلاح) [ص: ٢٧٠].

والأفرادُ(١ [٦٣ / أ] المضافة إلى البلدان ليس بغريبِ (٢).

والغريبُ: إما صحيحٌ كالأفرادِ المخرجةِ في الصحيح، أو غيرٌ صحيحٍ وهو الأغلبُ(٣).

وعن الإمام أحمدَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: «لا تَكْتُبُوا الأحاديثَ الغرائب، فإنها مناكيرٌ، وعامَّةُ رواتِها الضعفاءُ»(٤).

والغريبُ أيضًا: إما إسنادًا أو متنًا، وهو ما تفرَّدَ بروايةِ متنِه واحدٌ.

أو إسنادًا لا متنًا، كحديثٍ يُعرَفُ مثنُه عن جماعةٍ من الصحابة، إذا انفرَ دَ واحدٌ بروايتِه عن صحابِيِّ آخَرَ<sup>(٥)</sup>.

ومنه قولُ الترمذي: «غريبٌ مِن هذا الوجهِ»، ولا يُوجدُ ما هو غريبٌ متنًا لا إسنادًا، إلّا اذا اشتَهَرَ الحديثُ الفردُ، فرَواهُ عمَّن تفرَّدَ به جماعةٌ كثيرةٌ، فإنه يصيرُ غريبًا مشهورًا، كحديثِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فإن إسنادَه متصفٌ بالغرابة في طَرَفِه الأولِ، متصفٌ بالشُّهرة في طَرَفِه الآخرِ، وكذا سائرُ الغرائب التي اشتملتُ عليها سائرُ التصانيفِ ثم اشتَهَرتُ (٢).

والمُصَحَّفُ: ما تغيّر بالنَّقط(٧).

<sup>(</sup>١) في الأصل: «والآخر إذ» والتصويب من «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٥٦].

<sup>(</sup>٢) ينظر المقدمة ابن الصلاح الص: ٢٧٠]، اإرشاد طلاب الحقائق ١ [٧/ ٢٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٧٠- ٢٧١]، «المنهل الروي» [ص: ٥٥].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكامل» لابن عدي [١/ ٣٩]، «أدب الإملاء» للسمعاني [ص:٥٨].

<sup>(</sup>٥) ينظر المقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٧١]، «إرشاد طلاب الحقائق» [٢/ ٤٥].

<sup>(</sup>٦) ينظر المصدرين السابقين. (٧) ينظر «نزهة النظر» [ص:١١٨].

والمُحَرَّفُ: ما تغيَّر بالشَّكل(١).

وذلك إما أن يكونَ محسوسًا بالبصر، أو بالسمع.

فالأولُ: إما في الإسناد كحديث: شعبة عن العَوَّامِ بنِ مراجم بالراء والحيم، صحَّفَه يحيى بنُ معين، فقال مزاحم بالزاي (٢) والحاء (٣).

وإما في المتن كحديثِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًا مِنْ شَوَّالٍ»(١) فَصَحَفَ أَبو بكر الصوفيُّ، فقال: شيئًا بالشين المعجمة والياء(٥).

والثاني أيضًا: إما في الإسناد كحديثٍ يُروَى عن عاصم الأحولِ، رواه بعضُهم [فقال](١): واصل الأحدب. وهو من تصحيف السمع(١).

وإما في المتن كحديث: [٦٣ / ب] الكهان «قَرَّ الزُّجَاجَةِ» (^) بالزاي (٥) وإنما هو «الدَّجَاجَةِ» بالدال.

<sup>(</sup>١) ينظر انزهة النظر، [ص:١١٩].

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «بالراء» والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٧٩].

<sup>(</sup>٣) ينظر امقدمة ابن الصلاح؛ [ص:٢٧٩]. (٤) أخرجه مسلم [١١٦٤].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الجامع لأخلاق الراوي» [٦٣٣]، «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٨٢].

<sup>(</sup>٦) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقاتق السنن» [١/ ٠٨٠].

<sup>(</sup>٧) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٨٣]، «إرشاد طلاب الحقائق» [٢/ ١٩٥].

<sup>(</sup>٨) أخرجه البخاري [٦٢١٣]، ومسلم [٢٢٢٨] من حديث عائشة نَطْعُنَا قالت: سأل أناس رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الكهان، فقال لهم رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَبْسُوا بِشَيْءٍ» قالوا: يا رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عن الكهان، فقال اللهيء يكون حقًا؟ فقال رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كُذْبَةٍ». لفظ البخاري.

<sup>(</sup>٩) في الأصل: «بالراء» والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٨٢].

أو معنى، [كما] (1) عن أبي موسى العنزي: «نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عَنزَةَ صَلَّى إِلَيْنَا رسولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٢) والعنزة تُنْصَبُ بين يدي المصلي، فتُوهِمُ أنها القبلةُ، وهذا تصحيفٌ عجيبٌ (٣).

والمُسلسلُ: ما اتَّفقتْ فيه الرواةُ في صيغةٍ من صيغِ (١) الأداءِ، أو حالةٍ من الحالات.

وهو بمعنى قولِ بعضِهم: هو ما تَتَابع فيه رجالُ الإسناد إلى رسولِ اللهِ صَلَّالَلهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند روايتِه على حالةٍ (٥).

إما في الراوي قولًا نحوُ: سمعتُ فلانًا يقولُ، سمعتُ فلانًا ... إلى المنتهى، أو أخبرنا فلانٌ، وأنه قال: أخبرنا فلانٌ، وأنه قال ... إلى المنتهى.

أو فعلًا كحديث: «التشبيك باليد»(٢)، وحديثِ «العد باليد»(٧)، أو أشباهِهما.

أو قولًا، وفعلًا كما في حديث: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» من رواية أبي داودَ(١٠)، وأحمد (٤١)، والنسائيِّ (١٠)، قال الراوي:

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٠ ٣٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر "سؤالات السلمي للدارقطني" [٥٦]، «الجامع لأخلاق الراوي» [٦٣٢].

<sup>(</sup>٣) ينظر اإرشاد طلاب الحقائق [٢/ ٥٧٠].

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «فيقع» والصواب ما أثبته. (٥) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٦٠].

<sup>(</sup>٦) ينظر المعرفة علوم الحديث، للحاكم [ص:٣٣].

<sup>(</sup>٧) ينظر قمعرفة علوم الحديث؛ للحاكم [ص:٣٢].

<sup>(</sup>۸) «سنن أبي داود» [۱۵۲۲]. (۹) «مسند أحمد» [٥/ ٤٤٢].

<sup>(</sup>١٠) "السنن الكبرى" للنسائي [١٢٢٧]، [٩٨٥٧].

أَخذَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ بيدي فقال: «إِنِّي لأُحِبُّكَ، فقل اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

وإماعلى صفة: كحديث: الفقهاءُ، فقيه عن فقيه «المتَبايِعَانِ بِالْخِيَارِ »(١).

وإما [في] الإسناد أو الرواية: كالمسلسلِ باتفاقِ أسماءِ الرواةِ، أو أسماءِ آبائِهم أو كُناهم أو أنسابِهم أو بُلدانِهم (٢).

قال الشيخُ محيي الدين النوويُّ رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ: «وأنا أَرْوِي ثلاثةَ أحادِيثَ مسلسلةً [١٦٤/ أ] بالدمشقيين»(٣).

وأنواعُ التسلسلِ كثيرةٌ وخيرُها ما [كان](٤) فيه دِلالةٌ على اتصال السماعِ وعدمِ التدليسِ.

ومِنْ فضيلَةِ المسلسلِ: اشتمالُه على مزيدِ الضبطِ مِنَ الرواة للحديث (٥).

قال ابنُ الصلاح: «وقلَّما تَسْلَمُ المسلسلاتُ مِن ضعفٍ في وصفِ التسلسلِ بقَطْعِ السلسلةِ في وسَطَهِ أو أوَّلِه أو آخِرِه»(٦). انتهى.

زيادةُ الثقةِ: [قال] الخطيبُ: «هي إمَّا أن تكونَ مِنْ شخصينِ، أو واحدٍ، بأن رَواه مرةً ناقصًا، وأُخرى زائدًا»(٧).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري [٢١٠٧]، مسلم [١٥٣١] من حديث ابن عمر رَضَّالِتُهُ عَنْكًا.

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨١].

<sup>(</sup>٣) «إرشاد طلاب الحقائق» [٢/ ٥٥٧].

<sup>(</sup>٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٧٦].

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٧٦].

<sup>(</sup>٦) المصدر السابق. (٧) «الكفاية في علم الرواية» [ص: ٤٢٥].

قال ابنُ الصلاح: «وهي إما أن تقعَ مخالفًا لما رواه الثقاتُ، فمردود؛ كالشاذِّ.

وإماأن لا يكونَ كذلك، فمقبولٌ.

وإما أن تَقَع بين ذلك، نحوُ زيادةٍ لم يذكرها(١) سائرُ مَن روى ذلك الحديث.

مثالُه: حديثُ: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا»(٢).

لفظةُ: «تُرْبَتُهَا» تفرَّدَ بها سعدُ بنُ طارقٍ وهذا يشبِهُ القسمَ الأولَ؛ لأنه عامًّ في الحَجَرِ والرَّملِ والترابِ، وهذا خاصٌ، وفي ذلك مغايرةٌ في الصفة يختلفُ بها الحكمُ، ويُشبِهُ الثاني أيضًا؛ لأنه لا منافاةَ بينهما»(٣).

فرعٌ: إذا أسندَه وأرسلوه، أو وصَلَه وقطعوه، أو رَفَعَه ووقفوه، فهو كالزيادة<sup>(١)</sup>.

قيل: الإرسالُ قادحٌ في الاتصال، وترجيحُه وتقديمُه من قَبِيلِ تقديمِ الجرحِ على التعديل.

وأجيب: بأن الجرحَ قُدِّم لما فيه من زيادَةِ العِلْمِ، والزيادةُ هاهنا مع الواصِل<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>١) في الأصل: «فلم يذكر» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨١].

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم [٧٢٥].

<sup>(</sup>٣) المقدمة ابن الصلاحة [ص:٨٧].

<sup>(</sup>٤) ينظر «المنهل الروي» [ص:٥٩]. (٥) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٢].

والموافقةُ: هي الوصولُ إلى أحدِ المصنّفين مِن غيرِ طريقِه (١). والبدلُ: الوصولُ إلى شيخ شيخِه كذلك (١).

والمساواةُ: هي استواءُ عدد [١٦٤/ب] الإسنادِ مِن الراوي إلى آخِرِ السلسلةِ مع إسنادِ أَحَدِ المصنّفين (٣).

والمصافحة: هي الاستواء مع تلميذِ ذلك المصنّف (١٠). والنزولُ: ما قابَلَ العُلُوَّ (٥).

وروايةُ الأقران: هي مشاركةُ الراوي مَنْ رَوَى [عنه](١) في مِثْلِ السِّنِّ واللِّقاءِ(٧).

والمدبِّج: أن يَرْوِي كُلُّ مِن الراوِيَينِ عنِ الآخَرِ (^).

ورواية الأكابرِ عنِ الأصاغِرِ: أن يَرْوِيَ الشخصُ عمَّن دونَه في السنِّ أو اللقاءِ أو المقدارِ (٩).

والسابقُ واللاحِقُ: أن يشتركَ اثنانِ في الرواية عن شيخٍ ويتقدَّمَ مَوتُ أُحدِهما (١١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٧٠]. (٢) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٣) ينظر «نزهة النظر» [ص: ١٤٩]. (٤) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٦٣].

<sup>(</sup>٦) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والصواب ما أثبته.

<sup>(</sup>٧) ينظر «الاقتراح في بيان الاصطلاح» [ص: ٤٩]، «المنهل الروي» [ص: ٧٣].

<sup>(</sup>٨) ينظر امقدمة ابن الصلاح ا [ص: ٩٠٩].

<sup>(</sup>٩) ينظر النزهة النظر الص: ١٥٠]. (١٠) ينظر الزهة النظر الص: ١٥٢].

الاعتبارُ: هو النظرُ في حال الحديثِ، هل تفرَّدَ به راوِيه أم لا؟ وهل هو معروفٌ أم لا؟.

وطريقُ الاعتبارِ في الأخبارِ أنه يقالُ مثلًا: رَوى حمادُ بنُ سلمةً، عن أيوب، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

فإذا نُظِرَ أن حمادًا رواه ولم يتابَعْ عليه، فيُنْظَرُ، هل رَوى ذلك ثقةٌ غيرُ أيوب عن ابن سيرين؟

فإن لم يوجدُ ذلك فثقةٌ غيرُ ابنِ سيرينَ رواه عن أبي هريرة، و إلَّا فصحابيٌ غيرُ أبي هريرة رواه عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

فأيُّ ذلك [وُجد](١) يُعلمُ به أن للحديث أصلًا يرجع إليه، وتُسمَّى هذه متابعةٌ غيرُ تامة.

وإِن نُظِر أَن هذا الحديثَ بعَيْنِهِ رواه أحدٌ عن أيوبَ، غيرٌ حمادٍ، قيل: هذه متابعةٌ تامةٌ.

وقد يسمَّى الأولُ بالشاهد أيضًا، فإن لم يُرُو ذلك [الحديث] (٢) أصلًا من وجهٍ من الوجوهِ المذكورةِ، لكن رُوِيَ حديثٌ آخَرُ بمعناه، فذلك الشاهدُ مِن غيرِ متابعةٍ، فإن لم يُرُو أيضًا بمعناه حديثٌ آخَرُ، فقد تحقَّق فيه التفرُّدُ المطلقُ [170/أ].

وقد يدخُلُ في بابِ المتابَعَةِ والاستشهادِ روايةٌ مَن لا يُحتجُّ بحديثه

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٨٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٨٣-٨٨].

وحدَه، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي كتابي الشيخين جماعةٌ من الضعفاء، ذُكِروا في المتابعات والشواهد، وليس كلَّ ضعيفٍ يصلُحُ لذلك، ومِن ثَمَّ قيل في الضعفاء: فلانٌ يُعتَبَرُ به، وفلانٌ لا يُعْتبرُ به (١).

والمختلِفُ المعارَضُ بمثلِه مع إمكان الجمعِ: وهو بمعنى قولِ بعضِهم: أن يوجد حديثانِ متضادانِ ظاهرًا.

وهو إما أن يمكنَ الجمعُ بينهما كحديث: « لَا عَدُوى » (٢) وحديث: « لَا عَدُوى » (٢) وحديث: « لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِ » (٣) وبيانُ الجمعِ أنه صَالًا للهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ نفى في الأول ما كان يعتقدُه الجاهلُ من أن ذلك يُعدِي بطَبْعِه، وفي الثاني: أَعْلَمَ بأن الله جَعَلَ ذلك سببًا لذلك، وحَذَّرَ مِن الضرر الذي يَغْلِبُ وجودُه عند وجودِه بفعل الله.

وإما أن لا يمكنَ؛ فإن عُلِمَ الناسخُ، قُدِّمَ، وإلَّا عَمِلَ بالراجح منهما، كالترجيح بصفات الرواة، فكثرتُهم في خمسين وجهًا من أنواع الترجيح (١).

الناسخُ والمنسوخُ: كلَّ حديثٍ دلَّ على رَفْعِ حُكمٍ شرعيِّ سابقٍ فهو ناسخٌ، والمسبوقُ منسوخٌ (٥).

ويعرف بالنص نحوُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»(٦).

<sup>(</sup>١) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري [٥٧٥٣]، مسلم [٢٢٢٥] من حديث ابن عمر رَضِيَلِنَعُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري [٥٧٧١]، مسلم [٢٢٢١] من حديث ابن عمر رَضَيَنَهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٨٥-٢٨٥].

<sup>(</sup>٥) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٦١]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٦٧].

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم [٩٧٧] من حديث بريدة بن الحصيب رَضِوَالِنَّهُ عَنْهُ.

أو بِقَولِ الصحابي مثل: «كَانَ [آخِرَ]() الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»().

## أو بالتاريخ كحديثِ: «أَفْطَرَ الحاجِمُ وَالمحْجُومُ»(٣) و«احْتَجَمَ

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أبو داود [١٩٢] من حديث جابر بن عبد الله رَضَوَ لِللهُ عَنْهُا.

قال أبو حاتم: « هذا حديث مضطرب المتن؛ إنما هو: أن النبي صَلَّانَلَهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ أكل كتفا ولم يتوضأ؛ كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه؛ فوهم فيه، «علل ابن أبي حاتم» [١٦٨].

وقال أبو داود: «هذا اختصار من الحديث الأول» يعني الحديث الذي رواه في «السنن» [١٩١] من طريق ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: ﴿قَرَّبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّلَاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَلَحْمًا فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّا بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْل طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأً».

قال ابن حبان في: «اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهما لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقا، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار؛ خلا لحم الجزور فقط». «صحيح ابن حبان» [٣/ ٢١٦].

(٣) أخرجه أبو داود [٢٣٦٧]، وابن ماجه [١٦٨٠] من حديث ثوبان رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُ.

ونقل الترمذي في «العلل الكبير» [ص: ١٢٢] عن البخاري قوله: «ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان». قال الترمذي: «فقلت له: كيف بما فيه من الإضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعًا». قال الترمذي: «وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان».

قال ابن حجر في «الفتح» [٤/ ١٧٧]: «وكذا قال عثمان الدارمي: صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد. قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك. وقال المروزي: قلت لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت! فقال: هذه مجازفة! وقال ابن خزيمة: صح الحديثان جميعًا. وكذا قال ابن حبان والحاكم، وأطنب النسائي في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه، فأجاد وأفاد».

صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ اللهُ اللهُ الشَّافِعيُّ ] (١) أن الأولَ في سنةِ ثمانٍ ، والثاني في عَشْرِ.

أو بالإجماع كحديث: «قتل شارب الخمر في الرابعة»(٣)، والإجماع لا يَنسخُ، وإنما يدلُ على النسخ.

غريبُ اللفظِ وفقهه: فمن الأول: ما جاء في معنّى غامضٍ، بعيدُ الفَهْمِ قليلُ الاستعمالِ، [١٦٥/ ب] أو دقيقُ المعنى بعيدُ الغَوْرِ (١٠).

وقد أُكثِرَ التصنيف فيه، وأولُ مَن صنّفَ فيه النضرُ بنُ شميل (٥)، وقيل: أبو عبيدة مَعْمَرُ، ثُم أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلّام، ثُم ابنُ قتيبةَ، ثُم الخطابيُ (١)، ثم الزمحشريُ صاحبُ «الفائق»، ثم الجزريُ صاحبُ «النهاية» (٧)، ونرجوا أن يكونَ «الكشف عن حقائق السنن» (٨)، قد أجاد في القبيلين: الغريبِ والفقه، وأَنْعَمُ في المعاني، والدقائقِ، وأَجْوَدُ [منه] ما جاء منه مفسّرًا في روايةٍ أخرى.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري [١٩٣٩] من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٧٧٨].

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد [٤/ ٩٥] من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا أَن نبي الله صَلَّ لَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوهَا الرَّابِعَة، فَاقْتُلُوهُمْ».

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [ص: ٢٧٢].

<sup>(</sup>٥) ينظر «معرفة علوم الحديث» [ص:٨٨].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٧٣].

<sup>(</sup>٧) ينظر «التبصرة والتذكرة» [٢/ ٨٦].(٨) هو كتاب «الكاشف عن حقائق السنن».

<sup>(</sup>٩) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٣].

ومن الثاني: ما تضمَّنَه مِنَ الأحكام، والآداب المستنبطَةِ منه، وهو مِن دأْبِ الأَثمةِ، كمالكِ، وأبي حنيفة، والشافعيِّ، وأحمد الشَّقَّ، وفيه مصنفاتُ: كـ «معالم السنن» للخطابي، و «التمهيد» لابن عبد البر(١٠).

والضربُ الثاني: ما يختصُّ بالضعيف:

فمنه الموقوفُ: وهو مطلقًا: ما رُوي عن الصحابي مِن قَوْلٍ أو فِعْلٍ، متصلًا كان أو منقطعًا(٢).

وهو ليس بحجةٍ على الأصح، وإن اتصل (٣).

وقد يُستعملُ في غير الصحابي مقيدًا نحوُ: وَقَفَه [مَعْمَرٌ](١) على هَمَّام، ووَقَفَه مالكٌ على نافع (٥).

وقولُ الصحابيّ: «كنا نفعل كذا» في زمن النبي صَلَّالُلَّهُ عَلَيْهِ وَلِسَلَّمَ مرفوعٌ؛ لأن الظاهر أن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلِسَلَّمَ وقف عليه وقرَّره (٢).

وقولُ الحاكمِ (٧)، أو الخطيبِ (٨): «كان أصحابُ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٣]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٦٩].

(Y) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٤٠].

(٣) ينظر (الكاشف عن حقائق السنن) [١/ ٣٨٤].

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «المنهل الروي» [ص: ٠٤].

(٥) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٤٠]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٧٠].

(٦) ينظر المصدرين السابقين. (٧) «معرفة علوم الحديث» [ص: ١٩].

(٨) الجامع لأخلاق الراوي، [١٨٩٠].

قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» [ص: ١٩٨]: «ما ذكر عن الخطيبِ أنه ذكر في «جامعه» نحوَ ما ذكر الحاكم، لم أقف عليه في «جامع الخطيب» فليُنظَر . نعم وجدتُ في «جامع الخطيب» حديثَ القرع بالأظافيرِ من حديثِ: أنّس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ، ولم يتعرض لقولِه موقوفًا». =

يَقْرَعُونَ بابَه بالأظافِيرِ»(١)، أنه موقوفٌ، ليس كذلك، بل هو مرفوعٌ في المعنى(٢).

وتفسيرُ الصحابي: موقوفٌ، وماكان مِن قَبِيلِ سببِ النزولِ كقولِ جابرٍ: «كانتِ اليهودُ تقولُ كذا فأنزل اللهُ كذا»(٣) ونحوُه، [فهو] مرفوعٌ(١٠).

والمقطوعُ: وهو الموقوفُ [٢٦٦/أ] على التابعي، ويُجمعُ على: مقاطع، ومقاطيع<sup>(٥)</sup>.

ويُعبَّرُ به عن المنقطِعِ كما وجد في كلام الشافعي، وكلام أبي القاسم الطبراني (١)، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني (١)، وجَعَلَ أبو بكر البرذعيُّ المنقطِعَ قولَ التابعي (٨).

قلت: نعم لم يتعرض له في الموضع الأول من «جامعه» [٢٢٣]، [٢٢٤] لكنه تعرض له في باب تخريج السنن على المسند من كتاب «الجامع» [١٨٩٠] فقال: «فهذا يتوهمه من ليس من أهل الصناعة مسندًا لذكر رسول الله صَلَّالتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه، وليس بمسند وإنما هو موقوف على صحابي حكى فيه عن غير النبي صَلَّا للمُعَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعلًا».

- (١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [١٠٨٠]، وابو يعلى في «المسند» كما في «المطالب العالية» [٢٦٤٩] من حديث أنس بن مالك رَضِخَاللَّهُ عَنْهُ.
  - (٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٢١-١٢٢].
    - (٣) أخرجه البخاري [٥٢٨]، مسلم [١٤٣٥].
  - (٤) ينظر «المنهل الروي» [ص: ١٤]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٧١].
    - (٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٤٧].
    - (٦) في الأصل: «الطبري»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٤٧].
      - (V) ينظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي [١/ ٢١].
        - (۸) ينظر «التبصرة والتذكرة» [١/ ١٨٦].

والمتروكُ: هو الذي انفردَ به راوٍ مُجْمَعٌ على ضعفِه (١)، أو قد تَرَكَه بعضُهم وأخَذَ به (١) آخرون.

والمرسلُ: قيل: هو ما رَفَعَه التابعيُّ الكبيرُ إلى النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُنبيدِ الله بنِ عَديٌ بنِ الخيار (٣).

والمشهورُ عند المحدثين: أنه ما رَفَعَه التابعيُّ مطلقًا، كقولِه: «قالَ رسولُ اللهِ كذا، أو فَعَلَ كذا» وهو المعروفُ في الفقه، والأصول(٤٠).

قيل: يُحتجُّ به مطلقًا، ورُدَّ مطلقًا، والأَوْلى إن صحَّ مَخْرَجُه لمجيئه مِن وجهٍ آخَرَ مسندًا عن غيرِ رجالِ الأولِ، فهو حُجَّةٌ ومِن ثَمَّ احتجَّ [الشافعيُّ](٥) بمراسيل ابنِ المسيبِ، وليس بمختصِّ به كما تُوهِمَ (٦).

قال البيهقي: «الشافعيُّ يَقْبَلُ مراسيلَ كبارِ التابعين، إذا انضمَّ إليها ما يؤكدها سواء [كان](٧) مرسل ابنِ المسيبِ أو غيرِه»(٨).

[فإن قيل](٩): إذا جاء المسندُ فالعملُ به، لا بالمرسل.

<sup>(</sup>١) ينظر (زوال الترح شرح منظومة ابن فرح) لابن جماعة [ص:٣٥٣].

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «واتهمه آخرون».

<sup>(</sup>٣) ينظر «التهميد» لابن عبد البر [١/ ١٩]، «مقدمة ابن الصلاح» [١/ ١٩].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٥-٢٥]، «التقريب والتيسير» [ص: ٣٤-٣٥].

<sup>(</sup>٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٤].

<sup>(</sup>٦) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٤].

<sup>(</sup>٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «مناقب الشافعي» للبيهقي [٢/ ٣٢].

<sup>(</sup>٨) دمناقب الشافعي، [٢/ ٣٢].

<sup>(</sup>٩) ما بين المعكونين سقط من الأصل، والمثبت من «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٧٣].

فالجوابُ: أن المرسلَ المعمولَ به ما كان راويه ثقةً متقنًا، ليس فيه إلا الإرسال، بخلاف المسنَدِ فإنه راوِيه ليس كراوِيه، فَجَعْلُ الأولِ أصلًا أَوْلَى(١).

فإذا رَوَى ثقةٌ حديثًا مرسلًا، ورواه غيرُه متصلًا، كحديث: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»(٢).

رواه إسرائيل، وجماعة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صَلَّالِللَّهُ عَلَيْدِوسَلَّرَ.

ورواه الثوريُّ، وشعبةُ، عن أبي إسحاق، عن أبي بردةَ عن النبي صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَرَ.

فحكى الخطيبُ [عن أكثرِهم](٣) أن الحُكْمَ للمرسَل(٤).

ومُرسلُ الصحابي: كابنِ عباس، وابن الزبير، وشبههما من الأحاديث، حُكْمُه حُكْمُ المتصل في الاحتجاج على الأصَحِّ؛ لأن الظاهرَ أنه تكونُ الرواية عن الصحابة، وكلُّهم عدول، وروايتُهم عن غيرِ الصحابة نادرة، وإذا رَوَوْا عن غيرِهم بيَّنوها (٥).

والمنقطِعُ: ما سقط مِن سندِه اثنانِ غيرِ متوالِيَيْنِ، وقيل: ما سقط مِن رواتِه شخصٌ واحدٌ غيرُ الصحابي (٢)، وقيل: ما سقط منه قبلَ الوصولِ إلى

<sup>(</sup>١) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٧٣]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٤].

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود [٨٥٠٦]، والترمذي [١٠١١]، وابن ماجه [١٨٨١].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «المنهل الروي» [ص: ٥٥].

<sup>(</sup>٤) «الكفاية في علم الرواية» [ص: ١١٤].

<sup>(</sup>٥) ينظر «المنهل الروي» [ص:٢٤]. (٦) ينظر «نزهة النظر» [ص:٢٠١].

التابعيِّ شخصٌ واحدٌ (١)، وقيل: ما لم يتصلُ إسنادُه بأيِّ وجهٍ كان، سواء تركَ ذِكْر الراوي في أولِ الإسنادِ، أو وسَطِه، أو آخِرِه، إلا أن الغالبَ استعمالُه فيمَن دونَ التابعيِّ عنِ الصحابيِّ، كمالكِ عن ابنِ عُمَرَ (٢).

ويُعرفُ الانقطاعُ بمجيئه [١٦٦/ب] من وجهٍ آخَرَ بزيادة رجل، أو أكثرَ (٣)، فإن عُرِفَ أن ذلك الحديثَ لا يتم إسنادُه إلا مع تلك الزيادةِ، فالآخِر منقطعٌ، وإن لم يُعْرَفْ فيُحتملُ أن يكونَ متصلًا (٤).

وحُكِي عن بعضِهم: أن المنقطع مثلُ المرسل، وبه قال كثيرٌ مِنَ الفقهاءِ وغيرِهم، لكن أكثر ما يُوصَفُ بالإرسالِ عن حيث الاستعمالُ، ما رواه التابعيُّ عنِ النبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وأكثرُ ما يُوصَفُ بالانقطاع ما رواه التابعيُّ عن الصحابي (٥).

والمعضّلُ: يُقالُ أعضَله فهو مُعْضَل، وهو قسمانِ:

الأولُ: ما سَقَطَ مِنْ سَنَدِه اثنانِ متواليانِ فصاعدًا مِنْ أَيِّ مَوْضِع كان، سواءٌ سَقَطَ الصحابيُ والتابعيُ، أو هو وتابِعِيُّه، أو غيرُ هما، أما إذا سَقَطَ واحدٌ مِن بَينِ رجلينِ، ثُمَّ مِن موضعِ آخرَ مِن الإسنادِ واحدٌ آخرُ، فهو منقطعٌ لا مُعْضَلُ (١).

<sup>(</sup>١) ينظر «معرفة علوم الحديث» [ص:٢٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر (الكاشف عن حقائق السنن ١٤ / ٣٨٤].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص:٤٦].

<sup>(</sup>٤) ينظر (الخلاصة في معرفة الحديث) [ص: ٧٥].

<sup>(</sup>٥) (الكفاية في علم الرواية) [ص: ٢١].

<sup>(</sup>٦) ينظر دالتيصرة والتذكرة ١٤ [١/ ٢١٦].

والثاني: أَن يَرْوِيَ تابعِيٌّ عَن مِثْلِه حديثًا موقوفًا عليه، وهو متصلٌ مسندٌ، كقول مالك: «قال رسولُ اللهِ»، وقولِ الشافعيِّ: «قال ابنُ عمرَ كذا»، ونحوِ قولِ الأعمش: عنِ الشعبيِّ، «يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا عَمِلْتُ، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ ... الحديثِ»(١).

جَعَلَه الحاكمُ (٢) نوعًا من المُعْضَل، حيثُ رواه الشعبيُّ وأسقَطَ ذِكْرَ الصحابيِّ، والرسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ووصَلَه فُضيلُ بنُ عمرو، [عن الشعبي] (٣)، عن أنس قال: كُنَّا عِنْدَ النبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِك، فَقَالَ: الهَلْ تَدْرُونَ ما أَضْحَك اللهَ ورسولَه؟ فقُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: المِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظَّلْم؟ فيقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظَّلْم؟ فيقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الطَّلْم؟ فيقُولُ: بَلَى، ... وذكر الحديث (١٠).

فهذا انقطاعٌ بواحدٍ مضمومًا إلى الوقفِ يَشْتَمِلُ على الانقطاع باثنينِ: الصحابيِّ والرسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ، فهو باسم الإعضال أَوْلَى (٥٠).

الشاذُّ، والمنكرُ: [قال] الشافعي رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ: «هو ما رواه الثقةُ مخالفًا لما رواه الناتُ »(١).

وقال مسلمٌ في «صحيحه»: «علامَةُ المنكرِ في حديث المحَدِّثِ، إذا ما

<sup>(</sup>١) ينظر «تفسير الطبري» [٢٠ / ١٥٤].

<sup>(</sup>٢) ينظر «معرفة علوم الحديث» [ص:٣٨].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «التبصرة والتذكرة» [١/ ٢١٨].

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم [٢٩٦٩].

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٦١-٦١].

<sup>(</sup>٦) ينظر «معرفة علوم الحديث» [ص:١١٩].

عُرِضَت روايتُه للحديث على رواية غيرِه مِن أهلِ الحِفظِ والرِّضا، خالفَتْ روايتُه روايتَه أو لم تَكَدُّ توافِقُها»(١).

قال ابنُ الصلاحِ: «فيه تفصيلٌ، فما خالف مُفْرِدُه أَحْفَظَ مِنه وأَضْبَطَ، فشاذٌ مَرْدودٌ، وإن لَم يُخالف وهو عدلٌ ضابطٌ فصحيحٌ، وإن رَواه غيرُ ضابطٍ، لكنْ لا يبْعُدُ عن درجةِ الضابطِ فَحَسَنٌ، وإن بعدُ فشاذٌ »(٢).

فيُفْهِمُ مِن قولِه: «أَخْفَظ، وأَضْبَط» - على صيغة التفضيل - أن المخالِف إن كان مثلُه لا يكونُ مردودًا(٢).

وقد عُلِمَ مِن هذا التقسيمِ أنَّ:

المنكر: ما فَحُشَ غَلَطُ راوِيه، أو كَثُرَتْ غَفْلَتُه (١).

والمتروكُ: ما اتُّهِمَ راوِيه بالكذب(٥).

وقال بعضُهم: المنكرُ قسمانِ:

الأولُ: الفردُ الذي ليس [١٦٧/ أ] في راوِيه (١) مِنَ الثقةِ والإتقانِ ما يَحتَمِلُ معه تفرُّدُه.

والثاني: المنفرِدُ المخالفُ لما رَواه الثقاتُ.

<sup>(</sup>١) مقدمة اصحيح مسلم ١ [١/٧].

<sup>(</sup>٢) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٦٧].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٧٧]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٥٨٠].

<sup>(</sup>٤) ينظر (نزهة النظر) [ص:١١٣].

<sup>(</sup>٥) ينظر (نزهة النظر) [ص:١١٢].

<sup>(</sup>٦) في الأصل: قروايته»، والتصويب من قمقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٨٦].

مثالُ الأولِ: ما رواه النَّسائيُّ('')، وابنُ ماجَه ('')، مِنْ رِوايةِ أبي زُكَيْر ('') يحيى بنِ محمدِ بنِ قيسٍ، عن هشامِ بنِ عُروَة، عن أبيه، عن عائشة، وقالت: ] ('') قال رسولُ اللهِ: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الخَلَقَ بِالجَدِيدِ».

قال النَّسائيُّ: «حديثٌ مُنكّرٌ»(°).

وقال ابنُ الصلاح: «تفرَّدَ به ابنُ دُكينٍ، وهو شيخٌ صالحٌ، غيرَ أنَّه لم يبْلُغُ مَبْلَغَ مَنْ يُحتَمَلُ تفرُّدُه »(٦).

الثاني: ما رواه أصحابُ السننِ الأربعةِ (٧) مِنْ رِوايةِ همَّامِ بنِ يحيى، عن ابنِ جريج، عنِ الزهريِّ، عن أنسٍ «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

ثم قال أبو داود: «هذا حديثٌ منكرٌ »(^).

فهمَّامُ بنُ يحيى ثقةٌ، احتجَّ به أهلُ الحديثِ، لكنَّه خالفَ الناسَ (٩).

<sup>(</sup>١) «السنن الكبرى» [٦٦٩٠].

<sup>(</sup>٢) «سنن بن ماجه» [٣٣٣٠].

<sup>(</sup>٣) في الأصل: «دكين»، والتصويب من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٥) ينظر «تحفة الأشراف» [١٧٣٣٤].

<sup>(</sup>٦) «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٨٢].

<sup>(</sup>٧) أبو داود [١٩]، الترمذي [١٧٤٦]، النسائي [٥٢١٣]، ابن ماجه [٣٠٣].

<sup>(</sup>٨) «سنن أبي داود» [١/ ٥].

<sup>(</sup>٩) ينظر «التبصرة والتذكرة» [١/ ٢٥٦].

والمعلَّلُ: هو ما يُروَى على سبيل التوهُّمِ (١)، وقيل: ما فيه أسبابٌ خَنِبٌ غامضةٌ قادحةٌ، والظاهرُ السلامةُ (٢).

ويُستعانُ على إدراكِها: بتفرُّدِ الراوي، وبمُخالَفَةِ غيرِه له، مع قرائنَ نُبُّ العارفَ على إرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ إلى العارفَ على إرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ حديثٍ، أو وَهَمِ واهم، أو غيرِ ذلك ""، بحيثُ يَغْلِبُ على ظنّه ذلك، فيَحُكُم به، أو يترد قُفُ فيه، وكُلُّ ذلك مانعٌ مِنَ الحُكْمِ بصحّةِ ما وُجِدَ ذلك فيه أو يترد قَفْ فيه، وكُلُّ ذلك مانعٌ مِنَ الحُكْمِ بصحّةِ ما وُجِدَ ذلك فيه فيه الله فيه المُحْدُمِ بصحةً الله فيه الله فيه المؤلِّد الله مانعٌ مِن الحُكْمِ بصحةً الله فيه المؤلِّد الله فيه المؤلِّد الله المؤلِّد المؤلِّد الله المؤلِّد الله المؤلِّد الله المؤلِّد الله المؤلِّد الله المؤلِّد الم

وحديثُ: يَعْلَى بنِ عبيدٍ، عن الثوريِّ، عن عمرِ و بنِ دينارٍ، عنِ [ابزِ]
عُمرَ عنِ النبي صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ» (٥) إسنادُه متصلُّ عنِ العدلْإ الضابِطِ، وهو مُعَلَّلُ، والمتنُ صحيحٌ؛ لأن عمرَ و بنَ دينارٍ وُضِعَ مَوضِهُ أخيه عبدِ الله بنِ دينارٍ، هكذا رواه الأئمةُ مِن أصحابِ الثوريِّ عنه، فوَدِمَ يَعْلَى (٢).

وقد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على: الكَذِبِ، والغَفْلَةِ، وسُوءِ الحِفْظِ، ونحوِها، وبعضُهُم علَى مخالَفَةِ لا تَقْدَحُ، كإرسالِ ما وَصَلَه الثقةُ الضابطُ، حتى قال:

<sup>(</sup>١) ينظر النزهة النظرا [ص:١١٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٩٠].

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصل، وفي «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٩٠]: «أو وهم واهم بغير ذلك».

<sup>(</sup>٤) ينظر (مقدمة ابن الصلاح) [ص: ٩٠].

<sup>(</sup>٥) رواية يعلى بن عبيد، أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» [٢١/ ٤٤٨]، والخليلي أب «الإرشاد» [٧٢].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٩١].

مِنَ الصحيحِ ما هو صحيحٌ مُعَلَّل، كما قال آخَرُ: مِنَ الصحيحِ ما هو صحيحٌ شاذٌ، ويدخُلُ في هذا حديثُ يَعْلَى بنِ عبيدٍ (١٠): «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ».

والمدلَّسُ: ما أوْهَمَ راوِيه السماعَ ممَّن رَوَى عنه.

وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: تدليسُ الإسنادِ: وهو [أن] يَرْوِيَ عمَّنْ لَقِيَه، أو عاصَرَه ما لَم يَسْمَعْه مِنْهُ عَلَى سبيل يُوهِمُ أنَّه سَمِعَه منه (٢).

فمِنْ حَقِّه [ ١٦٧ / ب] أن لا يقولَ: حدثنا، أو أخبرنا، بل يقولَ: قال فلانٌ، أو عن فلانٍ، ونحوَه.

وربما لم يُسْقِطِ المدَلِّسُ شيخَه، لكنْ يُسْقِطُ مِنْ بعدِه رجلًا ضعيفًا، أو صغيرَ السنِّ، يُحَسِّنُ الحديثَ بذلك، كفِعْلِ الأعمشِ والثوريِّ وغيرِهما، وهو مكروة جدَّا، وذَمَّه أكثرُ العلماء (٣).

قال شعبةُ: «التدليسُ مِن الكذبِ»(٤).

واختُلِفَ في قَبولِ رِوايتِه، والأصحُّ التفصيلُ، فما رواه بلفظٍ محتَمَلٍ لم يبيِّنْ فيه السماع، فحُكْمُهُ حُمُ المرسَلِ وأنواعِه، وما رواه بلفظٍ مبيِّنْ للاتصال، كـ «سمعت»، و «أخبرنا»، و «حدثنا»، وأشباهِها، فهو محتَجُّ به، وكثر في الصحيحينِ منه؛ لأنَّ التدليسَ ليس كذبًا (٥).

<sup>(</sup>١) في الأصل: «عبد الله»، والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٨٦].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٧٣]. (٣) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٨٦].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكفاية في علم الرواية» [ص:٣٥٥]، «حلية الأولياء» [٩/٧٠١].

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٧٥].

قال الشيخُ محيي الدين: «ما كان في الصحيحينِ وغيرِهما مِنَ الكُتُبِ الصحيحةِ، عنِ التدليسِ بـ «عن» محتملٌ على ثبوتِ سماعه من جهةٍ أخرى»(١).

الثاني: التدليسُ في الشيوخ: وهو أن يَرْوِيَ عن شيخِه الذي سَمِعَ منه حديثًا، فيُسَمِّيَه، أو يكنِّيه، أو ينشُبَه، أو يَضِفَه بما لا يُعْرَفُ به كي لا يُعْرَفُ (").

كقول أبي بكر بنِ مجاهد - أحدِ أئمةِ القراءِ -: حدثنا عبدُ اللهِ بنِ أبي عبدِ الله ، يريدُ بِه عبدَ اللهِ بنَ أبي داودَ السجستانيُّ (٣).

وأمرُه أَخَفُ لكنْ فيه تَضْيِيعٌ للمَرْوِيِّ عنه، وتَوْعيرٌ لطريقِ معرفةِ حالِه، والكراهةُ بحَسَبِ الغرَضِ الحاملِ عليه، نحو أن يكونَ كثيرَ الروايةِ عنه، فلا يُحِبُّ الإكثارَ مِن واحدٍ على صورة واحدة، وقد يَحمِلُه عليه كونُ شيخِه الذي غير سَمْتَهُ غير ثقةٍ، أو أصغرَ منه، أو غيرَ ذلك (١٠).

الثالث: تدليسُ التسويةِ: وهو أن يَرْوِيَ حديثًا عنْ شيخ ثقةٍ، وذلك الثقةُ يَرْوِيه عن ضعيفٍ عن ثقةٍ، فيأتي المدَلِّسُ الذي سَمِعَ الحديثَ مِنَ الثقةِ الأولِ عنِ الثقةِ الثاني بلفظٍ محتملٍ، فيُسوِّي الإسنادَ كلَّه ثقاتٍ وهذا أسوأُ الأقسام (٥).

أمًّا مَنْ كان يدلِّسُ [عن الثقاتِ] فحديثُه مقبولٌ، وتدليسُه غيرُ مذموم،

<sup>(</sup>١) «التقريب والتيسير» [ص:٣٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٧٤].

<sup>(</sup>٣) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٧٦]، «المقنع في علوم الحديث» [١/ ١٥٨ –١٥٩].

<sup>(</sup>٥) ينظر «التبصرة والتذكرة» [١/٢٤٢].

كتدليسِ ابنِ عُيينةً (١).

والمدبج: بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وشد الباء الموحدة، مأخوذٌ من ديباجتي الوجه، وهو الخدَّانِ، وهو أن يَرْوِيَ كلَّ مِنَ القرينينِ عنِ الآخرِ فيقتضي أن يكونَ مستويًا في الجانبينِ، فروايةُ كُلَّ مِن القرينينِ عَنِ الآخرِ يسَمَّى حديثُهما مُدَبَّجًا لاستوائِهما، وفي روايةِ القرينِ عَنْ مِثلِه ما ليس بمُدَبَّج، وهو أن يَرْوِيَ أحدُ القرينين عنِ الآخرِ، ولا يَرْوِي الآخرُ عنه فيما نَعْلَمُ [٦٨١/ أ] ٢٠٠٠.

والمضطرِبُ: ما وَقَعَ فيه إبدالٌ مِنَ الراوي، والا مُرجِّعَ.

وقيل: ما اختَلَفتِ الروايةُ فيه، فَما تساوتِ الروايتانِ، إن ترَجَّحَتْ إحداهُما على الأخرى [بوجهِ]، نحوُ أن يكونَ راويَها أَحْفَظَ، أو أكثرَ صحبةً للمرْوِيِّ عنه، فالحُكُمُ للراجِح، فلا يكونُ مضطرِبًا، وإلا فمضطربٌ، وقد يكونُ في المتن أيضًا، إما مِنْ راهٍ، أو مِنْ رُواةٍ أكثرَ (٣).

والمقلوب: هو ما تغيّر السندُ فيه بتقديم، أو تأخير (١).

نحوُ حديثِ مشهورِ عن سالم، جُعِلَ عن نافع، ليصيرَ بذلك غريبًا مرغوبًا فيه، وحديثِ البخاريِّ حين قَدِمَ ببغدادَ، وامتحانِ الشيوخ إيَّاه بقلبِ الأسانيدِ مشهورٌ (٥).

<sup>(</sup>١) ينظر «السنن الأبين» [ص: ١٥١].

<sup>(</sup>٢) ينظر «التبصرة والتذكرة» [٢/ ١٧٤]، «نزهة النظر» [ص: ١٤٩].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٦]. (٤) ينظر «نزمة النظر» [ص:١١٦].

<sup>(</sup>٥)رواه ابن عدي في «أسامي من روى عنهم البخاري» [ص:٥٣]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» [٢/ ٢٠]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» [٢٥/٥٢].

والموضوع: وهو شرَّ الضعيفِ(١)، وهو المكذوب، ويقال فيه المختَلَيُّ المصنوع؛ لأنَّ واضِعَه اختَلَقَه وصَنَعَه.

واعلم: أنَّ الخبرَ إنما يَجِبُ تصديقُه، وهو ما نَصَّ الأئمةُ على صحَّتِه، وإمَّا أن يجِبَ تكذيبُه، وهو ما نَصُّوا على وَضْعِهِ، أو يُتَوَقَّفُ فيه؛ لاحتمالِه الصدق والكذب، كسائر الأخبار (٢).

ولا يحِلُّ رِواية الموضوعِ للعالِمِ بحالِه، في أيَّ معنَّى كان، إلَّا مقرونًا ببيانِ الوضعِ (٣).

ويُعرَفُ بإقرار واضِعِه، أو بِرَكاكةِ الفاظِه، أو بالوقوفِ على غَلَطٍ، كما وَقَعَ لثابتِ بنِ موسى الزاهدِ في حديث: "مَنْ كَثَرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجُهُهُ بِالنَّهَارِ» (١٠)، قيل: كان [شيخٌ] يحدث في جماعَةٍ، فدخل رجلٌ حَسَنُ الوجهِ، فقال الشيخ في أثناء حدِيثه: "مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجُهُهُ الوجهِ، فقال الشيخ في أثناء حدِيثه: "مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجُهُهُ

قال ابن عدي: «وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: باطل شبه على ثابت، وذلك أن شريك كان مزاحا، وكان ثابت رجلا صالحا، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة قال: فالتفت فرآني ثابت، فقال يمازحه: «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه من حديث معروف، «الكامل» على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه من حديث معروف، «الكامل»

<sup>(</sup>١) في الأصل: «شيء ضعيف»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٩٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٨٧].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٩٨].

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن ماجه [١٣٣٣] من حديث جابر بن عبد الله رَضَالِيُّهُ عَنْهُا.

بِالنَّهَارِ»، فوقع لثابت أنه من الحديث، فرواه(١).

قال سفيانُ: «ما سَتَرَ اللهُ أحدًا يكذِبُ في الحديث»(١).

وعن عبدِ الرحمنِ بنِ مهديِّ: «لو أنَّ رجلًا همَّ أن يَكْذِبَ في الحديثِ لأسقَطَهُ اللهُ» (٣).

وعن ابنِ المباركِ: «لوْ هَمَّ رجلٌ في السَّحَرِ أن يكذبَ في الحديثِ، لأصبحَ والناسُ يقولون فلانٌ كذابٌ»(٤).

وقيل له: هذه الأحاديثُ المصنوعةُ ، فقال: «يعيشُ لها الجهابِذَةُ (٥) و ﴿ إِنَّا لَعَنْ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِكَفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]» (٦).

ثم الواضعون للحديثِ أصنافٌ – بحَسَبِ ما يَحْمِلُهم على الوضعِ، وأعظمُهم ضررًا مَنِ انتسبَ إلى الزُّهدِ، فوَضَعَ احتسابًا (٧)، ووَضَعَتِ الزَّادقةُ أيضًا جُمَلًا، بقصدِ إضلالِ الناسِ، كعبدِ الكريمِ بنِ أبي العوجاءِ، فضربَ عنقَه محمدُ بنُ سليمانَ بن عليِّ (١).

روى العقيليُّ بسندِهِ إلى حمادِ بنِ زيدٍ قال: "وضعتِ الزنادقةُ على رسولِ اللهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعةَ عشرَ ألفَ [١٦٨/ب]حديثٍ»(٩).

<sup>(</sup>١) ينظر افتح المغيث [١/ ٣٢٧]. (٢) ينظر المحدث الفاصل [ص: ١٨].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الجامع لأخلاق الراوي» [١٠١٢].(٤) ينظر «الشذا الفياح» [١/٢٦].

 <sup>(</sup>٥) في الأصل: «يعيشونها الجهال»، والتصويب من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٦) ينظر «الكفاية في علم الرواية) [ص:٣٦].

<sup>(</sup>٧) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٩٩].

 <sup>(</sup>٨) ينظر «الشذا الفياح» [١/ ٢٢٥].
 (٩) «الضعفاء» للعقيلي [١/ ١٥].

ثم نهضتْ جهابذةُ الحديثِ بكَشْفِ عَوَارِها، ومَحْوِ عارِها، والحمدُ لله تعالى.

وقد ذهبت الكرَّامِيَّةُ، والطائفةُ المبتدعةُ إلى جوازِ وَضعِ الحديثِ في الترغيبِ والترهيبِ (١).

ومنه: ما رُوِيَ عن أبي عصمة نوح بنِ مريمَ أنه قيل له: مِن أينَ لك عن عِكرمة ، عن ابنِ عباسٍ ، في فضائلِ القرآنِ سورة سورة ؟ فقال: "إني رأيتُ الناسَ قد أعرضُوا عنِ القرآنِ ، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ، ومغازي محمدِ بنِ إسحاق ، فوضعْتُ هذه الأحاديث حِسْبَة "(٢).

ولقد أخطأ المفسرون في إيداعِها تفاسيرَهم إلا مَنْ عَصَمَ اللهُ (٣)، وممًا أوْدعوا فيها أنه صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا بلغ في قراءتِه ﴿ وَمَنَوْةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَى ﴾ أوْدعوا فيها أنه صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا بلغ في قراءتِه ﴿ وَمَنَوْةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] ألْقَى الشيطانُ في أمنيَّتِه [إلى] أن قال: «تلك الغرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لتُرْتَجَى (٤) وقد أشْبَعْنا القولَ في إبطالِه [في باب] سجدةِ التلاوةِ وكذا الأصوليون فيما أوردوا من قولِه: «إذا رَوَيْتُم عني حديثًا، فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فإن وافقَ فاقبلوه، وإن خالَفَ فرُدُّوه (٥).

وقال الخطابيُّ: وضعتْهُ الزنادقةُ، ويدْفَعُهُ: «إني قدْ أوتيتُ الكتابَ، وما

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٠٠].

<sup>(</sup>Y) ينظر «المدخل إلى كتاب الإكليل» [ص: ٤٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٠١].

<sup>(</sup>٤) ينظر «تفسير عبد الرزاق» [٥٤٥]، «تفسير الطبري» [١٦٦/١٨].

<sup>(</sup>٥) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [١/ ٣٢]، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» [٥/ ٣٤٧]. قال العقيلي: «وليس لهذا اللفظ عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ إسناد يصح».

يَعْدِلُه ا، ويُرْوَى: ﴿ أَيْبِتُ الكتابُ ومثلَهُ مَعِهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مَعِهُ اللَّهِ مَعْدُ اللَّهِ

وروى مسلمٌ في «صحيحه» بإسنادِه عنِ الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، قال: «لما أحدثوا تلك الأشياءَ بعْدَ عليَّ رَضَّالِللَّهُ عَنْهُ، قال رجلٌ من أصحابِ عليَّ رَضِّيَالِلَهُ عَنْهُ: قَاتَلُهم اللهُ! أيَّ عِلْمِ أفسدوا»(١).

قال الشيخُ محيى الدين رَضِّ الله عنهُ: «أشار بذلك إلى ما أدخَلَه الشيعةُ في عِلْمِ [عليٌ](") وحديثِه، وتَقَوَّلُوا عليه الأباطيل، وأضافوا إليه مِنَ الرواياتِ المفتعلةِ»(1).

ومنهم: مَنْ وَضَعَ انتصارًا لمذهبهم، كالرافضة.

ومنهم: مَنْ وَضَعَ ما يُوافِقُ الأمراءَ، وآراءَهم، كغِياثِ بنِ إبراهيم، وَضَعَ للمهديِّ حينَ كان يلعبُ بالحمام، فقال: «لا سَبْقَ إلا في نصلٍ، أو خُفَّ، أو حافِرِ، أو جَناح»(٥).

فزاد في الحديث: «أو جناح»، فأمر المهديُّ بذبح ما كان عنده من الحمام.

ومنهم: مَنْ كان يكتسبون به، كأبي سعيدٍ المدائنيِّ (٦).

 <sup>(</sup>١) «معالم السنن» (٤/ ٢٩٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» [١٣/١].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «شرح النووي على مسلم» [1/ ٨٣].

<sup>(</sup>٤) اشرح النووي على مسلم ١ [١/ ٨٣].

<sup>(</sup>٥) "أسماء الضعفاء" لابن شاهين [ص:١٥٣]، "المدخل إلى كتاب الإكليل" [ص:٥٥].

<sup>(</sup>٦) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص:٦٠٢].

وقد صنَّفَ ابنُ الجوزيِّ في الموضوعاتِ مجلداتٍ، قال ابنُ الصلاحِ: «أَوْرَدَ فيها كثيرًا مما لا دليلَ على وضعِه، وإنَّما حقُّه أَنْ يُذْكَرَ في الأحاديثِ
الضعيفةِ»(١)، وللشيخ الحسنِ بنِ محمدِ الصغانيِّ «الدر(١) الملتقط في تبيين الغلط»(١).



<sup>(</sup>١) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٩٩].

<sup>(</sup>Y) في الأصل: «السند»، والصواب: ما أثبته.

<sup>(</sup>٣) طبع عدة طبعات منها: طبعة «دار الكتب العلمية»، وطبعة «دار الأثار».

#### المقصد الثاني

#### في أوصاف مَنْ يُرْوى عنه

اعلم: أن [١٦٩/ أ] الجرحَ والتعديلَ جُوِّزَ صيانةً للشريعةِ، وبهما يتميزُ صحيحُ الحديثِ وضعيفُه، فيجبُ على المتكلمِ التثبُّتُ فيهما، فقد أخطأ غيرُ واحدٍ في تجريحِهم بما لا يَجْرَحُ.

وشرطُ مَن يُقبلُ خبرُه ويحتَجُّ بحديثِه: أن يكونَ ضابطًا لما يَرْوِيه عدلًا.

والعدالةُ: أن يكونَ الراوِي بالغّا، مسلمًا، عاقلًا، سليمًا مِنْ أسبابِ الفِسْقِ، وهِي: ارتكابُ كبيرةٍ، أو إصرارٌ على صغيرة، و[السلامةُ](١) من خوارِم المُروءَةِ(١).

والضَّبُطُ: أنْ يكونَ مُتَيَقَّظًا، حافظًا، غَيرَ مُغَفَّل، ولا ساهٍ، ولا شاكٌ في حالَتي التَّحَمُّل والأداءِ، إنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِه، وينبغي كَونُه حافِظًا، وضابِطًا لكِتابِه إنْ حَدَّثَ مِنه، عارِفًا بِما يَخْتَلُ بِه المَعْنَى إنْ رَوَى [به](٣).

ولا يُشتَرَطُ: الذُّكُورةُ، ولا الحُرِّيَّةُ، ولا العِلْمُ بفِقْهِهِ وغَرِيبِه، ولا البَصَرُ، ولا البَصَرُ، ولا العَدَدُ<sup>(1)</sup>.

وضَبْطُ الراوِي: يُعْرَفُ بِمُوافَقَةِ رِواياتِه رِواياتِ الثِّقاتِ المتقنينَ غالبًا،

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والعثبت من «التبصرة والتذكرة» [١/٣٢٧].

<sup>(</sup>٢) ينظر التقريب والتبسير، [ص: ٤٨].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٦٣]، االخلاصة في معرفة الحديث [ص: ١٠٠].

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدرين السابقين.

ولَوْ فِي المَعْني، ولا يَضُرُّ مُخالَفَةٌ نادِرةٌ (١).

وتثبُتُ العدالَةُ: بتنصيصِ عَدْلَينِ عليها، أو بالاستِفاضَةِ فيمَن اشتهَرَتُ عَدالتُهُ بِينَ أَهلِ النَّقلِ، أو غَيرِهم مِنَ العُلماءِ، وشاعَ الثناءُ عليهِ بِها - كمالِكِ، والشافعي، وابنِ حَنْبل - كفي (٢).

ويُقبَلُ تعدِيلُ العَبْدِ والمَرْأَةِ إذا كانا عارِ فَينِ به، كما يُقْبَلُ خَبَرُ هما(٣).

والتعديلُ مقبولٌ مِنْ غَيرِ ذِكْرِ سَبَيهِ عَلَى الأَشْهَرِ؛ لأَنَّ أَسبابَه كثيرةٌ يَصْعُبُ ذِكْرُها، لاسِيَّما ما يتعَلَّقُ بالنَّفْي، كقولِه: لم يَفْعَلْ كذا، لمْ يَرْتَكِبْ كذا.

وأمَّا الجَرْحُ، فلا يُقْبَلُ إلا مُفَسّرًا للسبب؛ لاختلاف الناس فيما يوجب الجرح(١)، وهذا هو الصحيحُ المختارُ فيهما، وبه قال الشافعيُّ رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهُ(٥).

فإن قيلَ: إنَّهم اعتمدُوا في رَدِّ حديثِ المجروحينَ عَلَى كُتُب الجَرْحِ والتعديلِ، ولمْ يَتَعرَّضوا لِبَيَانِ السببِ، بَلِ اقتَصَرُوا على قولِهم: فُلانُ (١) ضعيفٌ، أو ليس بشيءٍ، أو غيرُ ثابتٍ، وأشتراطُ بيانِ السببِ يُفضِي إلى تَعطيل ذلك.

وأُجيبَ: بِأَنَّا وإنْ لَمْ نَعْتَمِدْهُ فِي إثباتِ الجَرْحِ والحُكْمِ بِهِ، فَقَدِ اعْتَمَدْناهُ فِي تَوَقُّفِ قَبولِ حدِيثِهم لما فِيهِ مِنَ الرِّيبَةِ (٧).

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٩٤]، «المنهل الروي» [ص: ٦٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>٣) «التقريب والتيسير» [ص: ٥٠]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ١٠٠].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٠١]. (٥) ينظر «الأم» [٧/٢٥].

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «وهو»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٨٠١].

<sup>(</sup>٧) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٠٨].

ويَثْبُتُ الجرحُ والتعديلُ: بِقُولِ واحدٍ على الصحيحِ؛ لأنَّ العَدَدَ لَم يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ [179/ب] الخَبَرِ فَلا يُشترَطْ فِيه (١).

وإذا تَعارَضا في ثُبُوتِ جَرْحِ مُعيَّنٍ ونَفْيِه، فالجرحُ مُقَدَّمٌ لاغَير، وإنْ تَعَدَّدَ المُعدِّلُ؛ لإخبارِ المُعدِّلِ عن ظاهرِ الحالِ، والجارِحُ عنِ الباطِنِ الخَفِيِّ (٢).

وإذا قال: حدَّثَني ثِقَةٌ، إن قَصَدَ بِه التعديلَ لا يُجزِئُ؛ إذ لابدَّ مِن تَعيينِ المُعدَّلِ وتَسمِيَتِهِ، ذلك لأنَّه قدْ يكونُ ثِقَةً عنده، وغيرُه قدِ اطَّلَعَ على جَرْحِهِ المُعدَّلِ وتَسمِيَتِهِ، ذلك لأنَّه قدْ يكونُ ثِقَةً عنده، وغيرُه قدِ اطَّلَعَ على جَرْحِهِ بما هو جارِحٌ عنده (٣)، ولا فَرقَ في عدمِ الاكتفاءِ بذلك بينَ صُدورِه مِنْ ثِقَةٍ، أو غيرِه (٤).

وإن سمَّاه لَمْ تَكُفِ رِوايتُه عنه تعديلًا؛ لأنه يجوزُ أن يَرْوِيَ عن غيرِ عَدْلِ (٥)، نَعَمْ إذا قال: «كُلُّ مَنْ رَوَيْتُ عنهُ فهو ثِقَةٌ »، كان تعديلاً ٢٧٪.

وليسَ عَمَلُ العالِمِ، ولا فُتْياهُ عَلَى وَفْقِ حديثٍ حُكْمًا بِصِحَّتِه، ولا مُخالَفَتُه له جَرْحًا في راوِيهِ (٧).

والعالم الذي مِنْ شَأْنِهِ اشتراطُ العدالَةِ فِيمَنْ يَرْوِي عنه، إذا عَمِلَ بِخَبَرِ رَجُلِ لا شاهدَله و لا مُتابِعَ، لكونِه تعديلًا لَه -إذا لم يَكُنْ عَمَلُه بالضعافِ مِنْ

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٦٤]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ٢٠١].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٢٠١].

<sup>(</sup>٣) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٤) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص: ١٢٢].

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١١١]، «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص:٢٠١].

<sup>(</sup>٦) ينظر «الكفاية في علم الرواية» [ص:٩٢].

<sup>(</sup>٧) ينظر المصدري السابق.

باب الاحتياطِ (١)، أن تكون صحيحةً في نَفْسِ الأمرِ - فيجبُ العَمَلُ بها(١).

قال جَدِّي الشَّرَفُ المُناوِيُّ (٣) رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: «وينبغي أن لا يُقبلَ الجَرحُ والتعديلُ إلَّا مِنْ عَدلِ مُتيقِّظٍ، فَلا يُقبلُ جَرحُ مَن أَفرطَ فيه، فَجَرَحَ بما لا يَقْبَلُ تَزْكِيةُ مَنْ أَخَذَ بِمُجَرَّدِ الظاهِرِ، فَأَطْلَقَ التزكِيةُ مَنْ أَخَذَ بِمُجَرَّدِ الظاهِرِ، فَأَطْلَقَ التزكِيةَ.

ولْيَخْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِنَ التساهُلِ في الجَرْحِ والتعديل، فإنَّه إنْ عَدَّلَ بغيرِ تَنَبُّتٍ [كان كالمُثبِتِ] (١) حُكْمًا ليس بثابت، فيُخْشَى عليهِ أنْ يَدْخُلَ في زُمْرَةِ: مَنْ رَوَى حديثًا وهو يَظُنُّ أنَّه كَذِبٌ، وإنْ جَرَحَ بغيرِ تَحَرُّذٍ، أقدَمَ على الطَّعنِ في مُسلِمٍ بَرِيءٍ مِن ذلك، ووَسَمَه بِمِيْسَمِ سُوءٍ يَبْقَى عليهِ عارُه أبدًا.

والآفَةُ تَذْخلُ في هذا تارةً مِنَ الهَوَى والغَرَضِ الفاسِدِ - وكلامُ [١٧٠/ أ] المتقدمين سالمٌ مِن هذا غالبًا - وتارةً في المُخالَفَةِ في العَقائِدِ، وهو موجودٌ

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص:٦٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص:١٠٣].

 <sup>(</sup>٣) هو: قاضي القضاة شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد المناوي شيخ الإسلام، مات سنة
 (٨٧١هـ).

قال السخاوي: «كان من محاسن الدهر دينا وصلاحا وتعبدا واقتفاء للسنة وتواضعا وكرما وبذلا وترددا وحالا وقالا مع الشهامة والتوجه للفقراء والرغبة في البذل لهم». «الضوء اللامع» [١٠/ ٢٥٤].

وقال السيوطي: «ولي تدريس الشافعي، وقضاء الديار المصري، وله تصانيف، منها شرح مختصر المزني ... وهو آخر علماء الشافعية ومحققيهم». «حسن المحاضرة» [١/ ٤٤٥]. (٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «نزهة النظر» [١/ ١٧٨].

قديمًا، وحديثًا، ولا يَنْبَغِي إطلاقُ الجَرْح بذلك ١٠٠٠. انتهي.

وألفاظ العدالة على مراتب:

فأعلاها: أن يُقالَ: هو ثقة، أو مُتقِن، أو ضابِط، أو حافِظ، أو حُجة، فهؤلاءِ مِمَّنْ يُحتِجُ بحديثِهم.

ثمُّ: هو صدوقٌ، أو خَيِّرٌ، أو مَأمونٌ، أو لا بَأْسَ به، وهؤلاءِ يُكتبُ حديثُهم ويُنظرُ في ضَبْطِهم؛ لأنَّ هذه العباراتِ لا تُشْعِرُ بالضَّبْطِ.

ثُمَّ: هو شيخٌ، فيُكْتَبُ حديثُه للاعتبارِ، وقريبٌ منه: رَوَى عنه الناسُ.

ثُمَّ: هو صالِحٌ، أو مُقارَبُ - بفتح الراء - الحديثِ، أو مضطَرِبُ الحديثِ، أو لا يُحتَجُّ به، أو مجهولٌ، فيُكتبُ حديثُهم، ويُنظرُ اعتبارًا.

ثمَّ: هو ليس بقَوِيَّ، أو ليس بذاك القَوِيِّ، فيُكْتَبُ حديثُه، كالأوَّلِ، لكنَّهُ دونَهم.

ثُمَّ: هو ضعيفُ الحديثِ، فيُكْتَبُ حدِيثُه للاعتبارِ، وكذا فيه ضَعْفٌ، أو في حدِيثِه ضعفٌ، أو مُضطرِبُ الحديثِ، أو لا يُحتجُّ به.

ثُمَّ: هو متروكُ الحديثِ، أو ذاهِبُ الحَديثِ، أو كذَّابٌ، وكذا وضَّاعٌ، أو دَجَّالٌ، فهؤلاء ساقِطُونَ، لا يُكتبُ عنهم (٢).

الثاني: لا تُقبَلُ رِوايةُ مَنْ عُرِفَ بالتساهُلِ في السماع، والاستماع، بالنوم، أو الاشتغالِ، يُحَدِّثُ لا مِنْ أَصْلٍ مُصَحَّحٍ، أو تَلْقينٍ مِن غيرِ كُتُبٍ، أو

<sup>(</sup>١) ينظر «نزهة النظر» [ص:١٧٧ -١٧٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٥٣]، «المنهل الروي» [ص:٦٥].

حِفْظٍ، أو يَكْثُرُ سَهْوُهُ، إذا لم يُحَدِّثْ مِنْ أَصْلِ صحيحٍ، أو مَنْ كَثُرَتِ الشواذُ والمناكيرُ في حديثِه(١).

ومَنْ غَلِطَ فِي حديثِه فَبُيِّن له الغَلَطُ وأصَرَّ فَلَمْ يَرجِعْ، قيل: تَشْفُطُ رِوايَتُهُ<sup>٢١</sup>.

[قال] ابنُ الصلاحِ: «هذا إذا كان على وَجُهِ العِنادِ»(")، وإن كان عَلَى وَجُهِ العِنادِ»(")، وإن كان عَلَى وَجُهِ التقصير في البحث فلا(1).

ولا بأسَ بأَدْنَى نُعاسٍ، وكِتابَةٍ.

ومَنْ جُهِلَتْ عدالتُهُ ظاهرًا وباطنًا فلا يُقبلُ، أو جُهِلَ باطنًا لا ظاهرًا وهو «المستورُ»، فالمختارُ [ • ١٧ / ب] قبولُه، وعليه العمَلُ في أكثرِ كُتُبِ الحديثِ المشهورَةِ ؛ لأنَّ أمْرَ الأخبارِ مَبْنِيٌّ على حُسْنِ الظنِّ بالمُسلِم، ونَشْرُ الأحاديثِ مطلوبٌ، ومَعرِ فَهُ الباطِنِ مُتعذر، بخلاف الشهادةِ في الأحكام، أو جُهِلَ عينُه فلمْ يَعْرِفْهُ العلماءُ (٥).

[قال] ابنُ عبدِ البرِّ: "مَنْ لَم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ فمجهولٌ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مشهورًا بصفةٍ، كمالكِ بنِ دينارِ في الزُّهدِ، وعمرِ و بنِ معدي كرِبَ في النَّهدَةِ» (١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١١٩]، ﴿إرشاد طلابِ الحقائقِ» [١/ ٣١٦].

<sup>(</sup>Y) ينظر امقدمة ابن الصلاح» [ص:١١٩].

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق.

<sup>(</sup>٤) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص:٥٠٥].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن؛ [١/ ٣٩١]

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٣٢١].

قيل: أقلَّ ما يَرفَعُ الجَهالَةَ اثنانِ (١٠)، والأصحُّ واحدٌ لما تَقرَّرَ أنَّ العددَ لَم يُشتَرَطْ في قَبولِ الخَبَرِ، ولا في جَرْحِ الرَّاوِي وتعدِيلِه (١٠).

وقال الخطيبُ: «أقلَّ ما يَرتَفِعُ به الجَهَالَةُ للعَيْنِ، أَن يَرْوِيَ عنه اثنانِ فصاعدًا مِنَ المشهورِين بالعِلمِ، إلَّا أنه لا يثبُتُ له حُكمُ العدالةِ بروايتِهما عنه، أيْ فلَا يكونُ مقبولًا لِلجهل بحالِه»(٣).

وقال السخاويُّ: «وهذا هُو الصحيحُ الذي عليه أكثرُ المحدَّثينَ وغيرُهم»(١).

ويُقبَلُ معروفُ العَيْنِ والعدالةِ، وإن جُهِلَ اسمُه ونَسَبُه (٥).

والمبتدعُ الذي لا يُكفّر، قيل: لا يُقبلُ لفِسْقِهِ، وقيل: إن [لم] يَسْتَحِلَّ (1) الكذبَ لنُصْرَةِ مذهبِه قُبِلَتْ، وإن استَحَلَّهُ كالخطابيَّةِ مِنَ الرَّوافِضِ لم يُقْبَلْ، وكذا إنْ كانَ داعيةً لمذهبِه، وهو الراجِحُ؛ لأنَّ في الصحيحين، وغيرِهما الاحتجاجُ بكثيرِ مِنَ المبتدعةِ غيرِ الدعاةِ، ما لم يَرْ وِ ما يُقَوِّي بدعتَه، فَيُرَدِّ (٧).

والتائبُ مِنَ الكذبِ وغيرِه مِنْ أسبابِ الفِسقِ، تُقبلُ رِوايتُه، إلَّا في حديثِ رَسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن حَسُنَتْ توبتُه، وهذا ممَّا افترَقَتْ فيه الرَّوايةُ في الحديثِ والشهادةُ (٨).

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٥٠]. (٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٩٠٩].

<sup>(</sup>٣) الكفاية في علم الرواية الص: ٨٨]. (٤) الغاية في شرح الهداية الص: ١٢٥].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الكفاية في علم الرواية» [ص:٣٧٥].

<sup>(</sup>٦) في الأصل: (إن استحل)، والتصويب من «الخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص: ١٠٨]

<sup>(</sup>٧) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث» [ص: ١٠٨-٩-١٠].

<sup>(</sup>٨) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١١٦]، «إرشاد طلاب الحقائق» [١/ ٣٠٥].

في «الأحكام» قال السمعاني: «مَنْ كَذَب في خبر واحد مِنْ حديثِ رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ وَجَبَ إسقاطُ ما تَقَدَّمَ مِن حديثِه "(1)، [1٧١/أ] كما نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ، والحُمَيْدِيُّ شيخُ البخاريُّ، ويَشْهَدُ له قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ» (1)، وكذا نقلَه الحازِمِيُّ عن والسلامُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ» (1)، وكذا نقلَه الحازِمِيُّ عن الثوريُّ، وابنِ المباركِ، ورافع بنِ الأشرس، وأبي نعيم، وغيرِهم (1).
قال الخطيبُ: «وهو الحقُّ» (1).

بلْ حَكَى إمامُ الحرمينِ عَنْ والِدِه: «أَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ الكَذِبَ على المصطفى صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يَكُفُرُ الهُ).

لكنْ ضَعَفَ النوويُّ رَضِّالِللهُ عَنْهُ فِي الشرح مسلم، مقَالَةَ الحميديِّ، ومَنْ وافَقَه، وقال: الإنَّ المختارَ القَطْعُ بصحَّةِ توبيّه في هذا، وقبولُ خبره بعدَها إذا صحَّتْ توبتُه بشروط. قال: وقدْ أجمعوا على صحَّةِ روايةِ مَنْ كَانَ كَافرًا وأسلَمَ كما يُقبلُ شهادتُه، (١).

وخالفَه بعضُ المتأخِرينَ، فقال: أصحُّ المذاهبِ عَدَمُ قَبولِ توبيّه مطلقًا، وعليهِ أهلُ الحديثِ، وجمهورُ الفقهاءِ، تغليظًا عليه، وتعظيمُ العقوبةِ فيما

<sup>(</sup>١) ذكره في «قواطع الأدلة في الأصول» [٦/٦] حيث قال: «ونود خبر من ظهر منه الكذب فما قل أو كثر من أمور الدين وإن كذب في ضرر أحد وجب إسقاط جميع ما تقدم من حديثه».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري [١٢٩١] من حديث المغيرة بن شعبة رَضِكَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص:١٢٧ –١٢٨].

<sup>(</sup>٤) ولفظه في «الكفاية في علم الرواية» [ص:١١٨]: «هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقرُّ به».

<sup>(</sup>٥) انهاية المطلب [ ١٨ / ٨٨].

<sup>(</sup>٦) اشرح النووي على مسلم ١٤ [١/ ٧٠].

وَقَعَ فيه، والمبالغةُ في الزَّجرِ عنه، وهذا كُلُّه في المتعَمِّدِ بلا تأويلٍ.

أمَّا مَنْ كَذَبَ فِي فضائِلِ الأعمالِ معتقدًا أنَّ هذا لا يَضُرُّ، ثُمَّ عَرَفَ ضَرَرَهُ فتابَ، فالظاهِرُ قبولُ رِوايتِه، وكذا مَنْ كَذَبَ عليه دَفْعًا لضَرَرٍ يَلْحَقُهُ مِنْ العدوِّ، وتابَ عنه، ولو قال: كُنتُ أخطأتُ، ولم يتعمَّدِ الكذب، قُبِلَ منه، قاله جماعةٌ، منهم: الحازميُّ، وجَرَى عليه الخطيبُ، وغيرُه (١).

وإذا رَوَى ثقةٌ عَنْ ثِقَةٍ، ونفاه المَرْوِيُّ عنه وجَزَمَ، وَجَبَ رَدُّ ذلك الحديثِ، ولا يَقْدَحُ ذلك في باقي الرواياتِ(").

ومَن نَسِيَ حديثًا رواه لم يَسْقُطِ العملُ به على المشهور، وبعضُ الحنفيَّةِ يُسْقِطُهُ، وبَنَى عليه ردَّ حديثِ: ﴿إذَا نُكِحَتِ المرَّأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَيْكَاحُهَا بِالطِّلُ »(٣) وحديثِ: ﴿القضاءُ بِالشَاهِدِ، واليمينِ »(٤).

<sup>(</sup>١) «الغاية في شرح الهداية» [ص:١٢٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص: ١١٠].

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود [ ٩٨٠ ]، الترمذي [ ١٠٠ ]، ابن ماجه [ ١٨٧ ] من حديث عائشة رَوَقَ إِنَّهُ عَنْدًا.
قال ابن حبان: • هذا خبر أو هم من لم يحكم صناعة الحديث، أنه منقطع أو لا أصل له بحكاية حكاها ابن علية، عن ابن جريج في عقب هذا الخبر، قال: ثم لقيت الزهري، فذكرت ذلك له، فلم يعرفه وليس هذا مما يهي الخبر بمثله، وذلك أن الخير الفاضل المتقن الضايط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه فليس بنسيانه الشيء الذي حدث به بدال على بطلان أصل الخبر ٤. • صحيح ابن حبان ٩ [ ٩٨ ٤ /٩].

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود [٣٦١٠]، الترمذي [١٣٤٣]، ابن ماجه [٢٣٦٨] من حديث أبي هريرة رَحِوَالِلَّهُ عَنْهُ.

قال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا المحديث، قال. أخبري الشافعي، على عبد العزيز، قال. فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبر ي ربيعة و هو عمدي ثقة أي حدثته إياه و لا >

والصحيحُ الأولُ؛ لأنَّ المَرْوِيَّ [١٧١/ب] عنه بِصَدَدِ النسيانِ، والراوِي عنه ثِقَةٌ جازمٌ، فلا يرَدُّروايته بالاحتمال، وقد رَوَى كثيرٌ مِنَ الأكابِرِ أحاديثَ فَنَسُوها فحدَّثُوا بِها، عمَّنْ سَمِعَها منهم، وقالوا: قد نَسِيَ فلانْ غَيرَ النِّي حدَّثُتُه (١).

والأصحُّ قبولُ رِوايةِ مَنْ أَخَذَ عليها أجرًا، إنْ مَنَعَ التحديثُ عَنِ الكسبِ، وقاسُوه على أُجْرَةِ تعليمِ القرآنِ(١).

والمختلِطُ: وهو مَنْ حَصَلَ له مِنَ الثقاتِ الاختلاطُ في آخِرِ عُمرِه؛ لفسادِ عقْلِه، وخَرَفِهِ، أو ذَهابِ بَصَرِه، أو غيرِ ذلك (٣).

فيُقبلُ ما رُوِيَ عنه قبلَ الاختلاطِ، ويُرَدُّ ما رُوِيَ عنه بعدَه، وكذا ما وَقَعَ الشَكُّ في وقْتِهِ، أو عُلِمَ بالسماعِ منه في الوقتَينِ، لكنَّه لم يتميَّز، وذلك كعطاءِ بنِ السائبِ، فإنه اختَلطَ في آخِرِ عُمرِه، واحتجُّوا برِوايةِ الأكابِرِ عنه، كالثوريِّ، وشعبةً، إلَّا حَدِيثَينِ سَمِعَهما شعبةُ منه بأُخَرَةٍ عن زاذانَ.

وما احتجَّ به في الصحيحِ مِنَ المختلِطينَ، فهو ممَّا عُرِفَ بروايتِه عنه قبلَ الاختلاطِ، ولو اتَّفَقَ وقوعُه مِن طريقِ مَن لم يَسمَعُ منه إلَّا بعدَه، والمستخرجاتُ موضَّحَةٌ للكثير مِن ذلك(٤).

<sup>=</sup> أحفظه قال عبد العزيز: او قد كان أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان سهيل، بعد يحدثه عن ربيعة، عن أبيه ١.

<sup>(</sup>١) ينظر االخلاصة في معرفة الحديث؛ [ص:١١١].

<sup>(</sup>٢) ينظر ١١لكاشف عن حقائق السنن١ [١/ ٣٩٢].

<sup>(</sup>٣) ينظر قالغاية في شرح الهداية الص: ١٣٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدر السابق.

خاتمةٌ: أَعْرَضَ الناسُ في هذه الأعصارِ المتأخِّرَةِ عَنْ مجموعِ الشروطِ المذكورةِ في الشيخِ والطالبِ، لعُسْرِها.

وتَجَدَّدَ النقْصُ شيئًا فشيئًا، واكتَفَوْا مِنْ عَدالَةِ الرَّاوِي بكَوْنِه مستورًا، وبِضَبْطِه بوجودِ سماعِه مُثْبَتًا بخطَّ موثوقٍ به، وروايتُه مِنْ أصلِ موافقٍ لأصل شيخِه.

وذلك أنَّ الحديث الصحيح، والحسن، وغيرَ هما قد جُمِع في كتبِ أئمةِ الحديث، فلا يَذْهَبُ شيءٌ منه عن جميعِهم، وأنَّ الأمَّة المرحومة محفوظون أن يَذْهَبُ شيءٌ مِن الاحتياطِ عَنْ جَمِيعِهم؛ لضمانِ صاحِبِ الشريعةِ حفظها، والقصدُ بالسماعِ بقاءُ سِلْسِلَةِ الإسنادِ [١٧٢/ أ] [المخصوصِ](١) بهذِه الأمَّةِ حَرَسَها اللهُ.



<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٢].

#### القصد الثالث

# في تحمل الحديث، وطرق نقله، وضبطه، وروايته ونِيهِ ثلاثةُ نصولٍ:

### الأولُ: في أهليَّة التَّحمُل:

يَصِحُ التَّحَمُّلُ قبلَ الْإِسْلَامِ بِلَا خِلافٍ، فَإِنْ أَسْلَم أَدَى، لَما في الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيث جُبَير بنِ مُطْعِم رَضَّ إِللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعتُ رسولَ اللهِ صَلَّائِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ - يَعْنِي حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ في أَسَارَى بَدْرٍ - يَقْرَأُ في المغرِبِ بِالطورِ (١). ثُمَّ أَسلَمَ بَعْد وأَدًاه.

وكذا يَصِحُّ سماعُ الفاسِقِ، والصبيِّ قبلَ البلوغ، والحَسَنُ والحُسَينُ وابنُ عباسٍ وابنُ الزبيرِ رَضِيَالِلَهُءَنْهَا تحمَّلُوا قبلَ البلوغِ، ولم يَزَلِ الناسُ يُسْمِعونَ الصبيانَ.

واختلَفُوا في الزَّمَنِ الذي يَصِحُّ فيه السماعُ، قيل: خمسُ سنينَ، وهو سِنُّ محمودِ بنِ الربيع الذي ترجَمَ البخاريُّ فيه: «باب متى يصحُّ سماعُ الصغيرِ»، وقيلَ: يُعْتَبُرُ كُلُّ صغير بحالِه، فمتى كان فَهِمَا للخطابِ وردُّ البحوابِ صحَّحْنا سماعَه، وإن كان لَهُ دونَ خَمْس، وإلَّا لم يَصِحُ، وإن كان البحوابِ صحَّحْنا سماعَه، وإن كان لَهُ دونَ خَمْس، وإلَّا لم يَصِحُ، وإن كان البحوابِ صحَّحْنا سماعَه، وإن كان لَهُ دونَ خَمْس، وإلَّا لم يَصِحُ، وإن كان أبنَّ البحوابِ عند الأداءِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري [٥٥٠]، ومسلم [٦٣٤].

 <sup>(</sup>٢) في الأصل "دون"، والتصويب من "الغاية في شرح الهداية" للسخاوي [ص: ٨١]، «شرح نحبة الفكر» للقاري [ص: ٧٩٤].

ويُستحبُّ كَتْبُ الحديثِ بعد عشرين سنة الأنها يجتمعُ العقلُ فيها، وقيل: بعدَ عشر، وقيل: بعدَ ثلاثينَ، والأصحُّ [أن] (ا) يَشْتَغِل مِنْ حينِ تأهُلهِ لذلك، ولا يَنْحَصِرُ في سِنَّ مخصوص لاختلاف ذلك باختلاف الأشخاص. ويَجوزُ رِوايةُ الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ، ولا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ الرَّاوِي أكبرَ سِنًا، وأقدَمَ طبقة، كالزهريُّ عن مالكِ، وأن يكونَ أكبرَ قدرًا بأنْ يكونَ حافظًا عالمًا، والمرْوِيُّ عنه شيخًا راويًا، كمالكِ عن عبدِ الله بنِ دينارِ، [١٧٢/ ب] عالمًا، والشيخُ عنْ صاحبِه أو تلميذِه كعبدِ الغنيُّ عنِ الصُّورِيُّ، ومنه رِوايةُ الصحابةِ عنِ التابعينَ كالعبادِلةِ وغيرِهم عنْ كعبِ الأحبارِ.



<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من الكاشف عن حقائق السنن؛ [١/ ٣٩٣].

#### الفصل الثاني

## في طُرُقِ تَحمُلِ الحديثِ وهي تُسمانيةَ

الأولُ: السماعُ مِن لفُظِ الشيخِ سواءٌ كان إملاءً، أو تحديثًا مِن غيرِ إملاءٍ، وسواءٌ كان مِن حِفْظِهِ، أو مِنْ كتابِه، لكن الإملاء أعلاها.

وأرفعُ العباراتِ: «سمعت»، ثُمَّ «حدثنا» إن كان سَمِعَ مِنْ جمْع، وقَدْ يَاتِي بنونِ الجمعِ للعَظَمَةِ، وهو نادرٌ، وأكثرُ ما يقولُ المنفردُ: «حدَّثني»، واختُلِفَ في أيَّهما أصرحُ ؟ فقال الخطيبُ: «سمعت» لكونِها لا تحتَمِلُ الواسطة، ولأنَّ «حدثني» قد تُطلَقُ في الإجازة. وقال بعضُهم: «حدثني» للإلالتِها على أنَّ الشيخَ رَواه إيَّاه بخلافِ «سمعت»، والأول أصحُّ.

ثُمَّ يَتْلُو ذلك: "أخبرنا" وهو كثيرٌ في استعمالِ الحفَّاظِ(١١).

وقال ابنُ الصلاح: هذا الاختلافُ كُلُّه قبلَ أَنْ يَشِيعَ تخصيصُ «أخبرنا» بما قُرِئَ على الشيخِ (٢). فحينَيْذِ يكونُ فوقَ «حدثنا».

وقال الخطيبُ: ثُمَّ يَتْلُو ﴿أَخِبِرِنَا ﴾: ﴿أَنْبَأَنَا ﴾ و ﴿نَبَأَنَا ﴾ (٣٠٠.

وأمًّا: «قال لنا فلانٌ» أو «ذَكَرَ لنا» فمِنْ قَبِيلِ «حدثنا» لكنَّه ممَّا سُمِعَ في المذاكرةِ في المجالسِ والمناظرةِ بينَ الخَصْمَيْنِ الشَّبَةُ والْيَقُ مِنْ «حدثنا»(١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر «الكفاية في علم الرواية» للخطيب [ص:٤٨٤]

<sup>(</sup>٢) ومقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ١٣٥].

<sup>(</sup>٣) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب [ص:٢٨٦].

<sup>(</sup>٤) ينظر امقدمة ابن الصلاح؛ [ص:١٣٦]

وأوْضَعُ العباراتِ: «قال فلانٌ» ولم يَقُلُ: «لي» أو «لنا» ومَعَ ذلك فهو محمولٌ على السماعِ إذا تَحَقَّقَ اللقاءُ لاسيَّما ممَّن عُرِفَ أنَّه لا يَقولُ ذلك إلَّا فيما سَمِعَه (١).

الطريقُ الثاني: القرءاةُ على الشيخ، ويُسَمَّى عَرْضًا؛ لأنَّ القارئَ يَعْرِضُهُ على الشيخ، وسمَعُ، وسواءٌ قَرَأ مِنْ كِتابِه أو على الشيخ، وسواءٌ قَرَأ مِنْ كِتابِه أو حِفْظِه، وسواءٌ كان الشيخُ يحفظُ، أو ثِقَةٌ غيرُه، أم لا، إذا كان الأصلُ مَعَ واحدٍ منهما [٧٧٣/ أ](٢).

واختَلَفوا في أنَّ (٣) القراءة على الشيخ مِثْلُ قراءتِه في المرتبةِ أو فَوْقَه أو دُونَه، والصحيحُ ترجيحُ السماعِ مِنْ لَفْظِ الشيخِ ؛ لأنَّه حِينندْ خليفةُ رسولِ الله صَلَّالِلهُ عَلَيْهِ وَسَفِيرُه إلى أمَّتِه، والأَخْذُ منه كالأُخْذِ منه صَلَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

والأَحْوَطُ في الرِّوايةِ بهذا القسم: الإفصاحُ بصورةِ الواقع، فيقولُ إنْ كان قَرَأ: «قرأتُ على فلانٍ» أو سَمِعَ «قُرِئَ عَلَيهِ وأَنا أَسْمَعُ فأَقَرَّ الشيخُ بِه»(٥٠).

ثُمَّ: حدَّثنا وأخبرنا مُطْلَقَينِ، ومذهبُ الشافعيِّ رَضَوَّلِلَهُ عَنْهُ جوازُ إطلاقِ «أخبرنا» دونَ «حدثنا» فيه إشعارٌ «أخبرنا» دونَ «حدثنا» فيه إشعارٌ

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» لابن جماعة [ص: ٨١-٨١].

 <sup>(</sup>٢) ينظر «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي [ص: ٩٨].

<sup>(</sup>٣) في الأصل: «أول»، والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٤].

<sup>(</sup>٤) ينظر قمقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ١٣٧-١٣٨]، «المقنع في علوم الحديث؛ لابن الملقن [١/ ٢٩٨].

<sup>(</sup>٥) ينظر «تدريب الراوي» [١/ ٤٢٣].

<sup>(</sup>٦) ينظر ١٥ لمحدث القاصل؟ [٧٠٠]، ١١ لكفاية في علم الرواية؛ [ص: ٣٠٣].

بالنُّطْقِ والمشافَهَةِ بخلافِ «أخبرنا»(١٠).

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ فِيمَا سَمِعَهُ وحدَهُ "حدَّثني"، وفيمَا سَمِعَهُ مَعَ غيرِهُ [احدَّثنا"](")، وفيمَا قَرَأُ عليه بِنَفْسِه "أخبرني"، وفيمَا قُرِئَ عليه وهو يَسْمَعُ "أخبرنا"، وإنْ شَكَّ فالمختارُ "حدثني" أو "أخبرني"، وإنْ عَكَسَ جازَ".

ويُشترَطُ لصِحَّةِ السماعِ حُضورُ أَصْلِ الشيخِ، أو الفرعِ المقابَلِ عليه بِيَدِ الشيخِ، أو القارئِ، أو غيرِهما، وهو مُراعٍ لما يَقْرَأ، أَهْلُ له، فاهمٌ غيرُ مُنْكِرٍ، ولا يُكْرَهُ نُطْقُه.

فإنْ كانَ بِيَدِ غيرِ موثوقٍ به لم يَصِحَّ السماعُ، وإنْ كان بِيَدِ موثوقٍ به، والأصلُ غيرُ تامِّ الوثوقُ به، فَلْيَجْبُرْهُ بالإجازةِ لما خالفَ [إن خالف](٤٠)، ما لم يَعْلَمْ كثرَةَ المخالَفَةِ(٥٠).

ولا يَجُوزُ في الكُتُبِ المؤلَّفَةِ إذا رُوِيَتْ إبدالُ «حدثنا» بـ «أخبرنا» ونحوهما، ولا عَكْسُه، ومَنْ جَوَّزَ أداءَ المعنَى مِن غَيرِ نَقْلِ اللفظِ، جَوَّزَ الإبدالَ(١٠).

# وإذا كَتَبَ الشيخُ الإجازةَ للسامعينَ، فالأَحْوَطُ أَنْ يَقْرِنَ السماعَ

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٤٠].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٨٢].

<sup>(</sup>٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الغاية شرح الهداية» [ص:١٠٦].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الغاية شرح الهداية» [ص:٢٠٦].

<sup>(</sup>٦) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٨٦]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٥].

بالإجازة؛ لأنَّه قدْ يَغْلَطُ القارئ، [ويَغْفُلُ الشيخُ، أو يَغْلَطُ الشيخُ إن كان القارئ](١)، ويَغْفُلُ السامِعُ فينْجَبِرُ له [١٧٣/ ب] ما فاتَه بالإجازةِ(١).

وإذا عَظُمَ المَجْلِسُ فَبَلَغَ عنه المُستمْلِي، فهل يَجوزُ لمَنْ سَمِعَ المبلِّغَ دونَ المُمْلِي، أنْ يَرُوِيَ ذلك عنِ المُمْلِي؟ الأصحُّ المَنْعُ(٣).

ويَصِحُّ السماعُ ممَّنْ هو وَرَاءَ حجابِ إذا عَرَفَ صَوْتَه وحُضُورَه إذا فَرِئَ عليه بِخَبَرِ ثِقَةٍ، وقد كانوا يَسْمَعُونَ مِنْ عائشةَ وأزواجِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنَّ مَا لَكُنُومٍ ﴾ (٤)(٥). بِلاَلا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِي ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ﴾ (٤)(٥).

وإذا رَجَعَ الشيخُ عَنِ السماعِ والإخبارِ، ولم يُسْنِده إلى خطأ أو شَكَ، فذلك غيرُ مُبْطِل لسماعِه، ولو خَصَّ بالسماعِ قومًا، فسَمِعَ غيرُهم بِغَيرِ عِلْمِهِ جازَ له الروايةُ، وكذا لو قال أُخبِرُكم، ولا أُخبِرُ فلانًا(١).

# الطريقُ الثالثُ: «الإجازةُ» وهي أنواعٌ:

الأولُ: إجازةُ معيَّنٍ لمُعيَّنٍ: كأجزْتُكَ كتابَ البُخَارِيَّ مثلًا، أو أَجَزْتُ فلانًا جميعَ ما اشْتَمَلَتْ عليه فِهْرِسْتِي، ونحوِ ذلك، وهذا أعلَى أنواعِ الإجازةِ المجرَّدةِ عنِ المناوَلَةِ، والصحيحُ جوازُ الروايةِ بالإجازةِ مطلقًا،

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الإلماع» للقاضي عياض [ص: ٩٢]، «الشذا الفياح» [١/ ٢٩١].

<sup>(</sup>٣) ينظر «التقريب والتيسير» للنووي [ص: ٥٨]، «المنهل الروي» [ص: ٨٤].

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري [٦٢٠]، مسلم [٣٨٠]. (٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٤٩].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٥٠]، «التقريب والتيسير» للنووي [ص: ٥٨].

والعمل بها، واحتجَّ بأنها إخبارٌ بالمروياتِ جملةً، فصحَّ كما لو أُخْبَرَ به تفصيلًا، ولا يَفْتَقِرُ إلى النطقِ صريحًا كالقراءةِ عليه(١).

الثاني: إجازةُ معيَّنٍ [في غيرِ معيَّنٍ] (٢): كقولِ الشيخِ: أجزتُك مسموعاتي، أو مَرْوِيّاتي، والجمهورُ على جَوَازِها (٣).

الثالثُ: إجازةُ العمومِ: كقولِ الشيخِ: أجزتُ للمسلمين، أو لِمَن أَذْرَكَ زماني، أو لِمَن في عَصْرِي، أو لأهلِ الإقليمِ الفلانيِّ، أو البلدِ الفلانيِّ، وما أشْبَهَ ذلك، والصحيحُ جوازُ ذلك مطلقًا. كما قاله الخطيب وغيرُه (٤٠).

واسْتَعْمَلها جَمْعٌ خلافًا لابنِ الصلاحِ حيثُ قال: «لمْ أَسْمعُ عن أحدٍ [١٧٤/ أ] مِمَّنْ يُقْتدَى به استَعْمَلها، فإنَّ الإجازة في أصلِها ضعفٌ، وتزدادُ بهذا التوسُّع والاسترسالِ ضعفًا كثيرًا، لا ينبغي احتمالُه»(٥). انتهى.

لكنْ قالَ بعضُهم: إنها في الجملةِ خيرٌ منْ إيرادِ الحديثِ معضَلًا(١٠)، فإنْ قُيِّدَتْ بوصفٍ خاصٌ أو بجماعةٍ محصورين كان أقربَ إلى الجوازِ(٧).

الرابع: إجازة المعدوم: كقولِه: أجزتُ لِمَن يولدُ لفلانِ، واستعمَلَها ابنُ مَندَه وغيرُه، والصحيحُ المنعُ؛ لعدمِ صحةِ الإخبارِ للمَعدومِ، ولو

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٨٥-٨٥]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٦-٣٩٦].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٥٤]، «المنهل الروي» [ص: ٨٥].

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>٥) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٥٥].

<sup>(</sup>٦) ينظر «نزهة النظرة [ص: ١٦٣].

<sup>(</sup>٧) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص: ١٠٠].

عُطِفَ على الموجودِ، كأجزتُ لفلانٍ ولِمَنْ يُولدُ له، أو لَك ولِعَقِبَك (١)، جازَ كالوَقْفِ (٢).

والإجازةُ للطفلِ الذي لم يُميِّزُ صحيحَة؛ لأنها إباحةٌ للروايةِ والإباحةُ تَصِحُّ للعاقل وغيرِه (٣).

الخامسُ: إجازةُ المجازِ: كأجزتُ لك ما أُجِيزَ لي، فإنْ وَالَى بينَ إِجازات ثلاثة؛ الصحيحُ جوازُه.

وينبغي لِمَنْ يَرُوِي بِهَا أَنْ يَتَأُمَّلَ كَيفيةَ إِجازةِ شَيخِ شَيخِه لشيخِه، فإذا كان إِجازُته: أَجَزْتُ له ما صحَّ عنده مِن سماعي، فإنْ رأى (١) الراوِي شيئًا مِن سماعِ شيخِه، فليس له أن يَرُوِيَه عن شيخِه عنه، حتَّى يستيقِنَ أنه ربما كان قد صحَّ عند شيخِه كونُه مِن مسموعاتِ شيخِه الذي تلك إجازتُه (٥).

وتستَحَبُّ الإجازةُ إذا كان المُجِيزُ والمجازُ له من أهل العلم؛ لأنها تَوسُّعٌ يحتاجُ إليه أهلُ العلم، وينبغي للمُجِيزِ بالكتابةِ أن يتلَفَّظَ بها، فإنِ اقْتصَرَ على الكتابةِ صحَّتْ (٢).

الطريقُ الرابعُ: المناولَةُ: وأعلاها ما يُقْرَنُ (٧) بالإجازة، وذلك بأنْ يَدْفَعَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: «وأخصك»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٥٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٥٨]، «التقريب والتيسير» [ص: ٦٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «روى»، والتصويب من «التقريب والتيسير» للنووي [ص: ٦١].

<sup>(</sup>٥) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٦٣]، «التقريب والتيسير» للنووي [ص:٢١].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٦٤].

<sup>(</sup>٧) في الأصل: «يقول»، والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٦].

إليه الشيخُ أَصَلَ سَماعِهِ، أو فرعًا مُقابَلًا به، ويقولُ: هذا سماعِي أو رِوايتِي عن فلانٍ، أَجَزْتُ [١٧٤/ب] لك رِوايَتَه، ثم يُبقِيه في يديه تمليكًا، أو إلى أن يَنْسَخَه (١).

ومنها: أنْ يُناوِلَ الطالبُ الشيخَ سماعَه فيتأمَّله، وهو عارفٌ متيقُظُ ثُمُّ يُناوِلَه الطالبُ، ويقولُ: هو حديثي، أو روايتي، أو سماعِي عن فلانٍ، فارْوِه عنِّي أو أَجَزْتُ لك رِوايَتَه عنِّي، وسُمِّي هذا عرضَ المناوَلَةِ كما سُمُّيَ الفراءةُ على الشيخ عرضَ القراءةِ (٢).

ومنها: أن يُناوِلَه الشيخُ سماعَه ويُجيزَه، ثُمَّ يُمْسِكَه الشيخُ، فإذا وَجَدَ الطالبُ، أو ما هو مقابَلُ به جاز لَه رِوايتُه [ولا يَظْهَرُ في هذه الـمُناوَلَةِ كبيرُ مَزِيَّةٍ على الإجازةِ](٣) في مُعَيَّنِ(١).

ومنها: أن يأتِيَه الطالبُ بنسخةٍ، ويقولُ: هذه روايتُك إيَّاه ويسأَلُه أن يجيزَهُ بروايتِه، فيُجِيبَه إليه مِنْ غيرِ تحقُّقٍ ونَظَرٍ، فإنْ وَثِقَ بخبرِه ومعرَفَتِه، اعتَمَدَه، وصحَّتُ الإجازةُ، وإلَّا فَلَا<sup>(ه)</sup>.

وإن قالَ: حَدِّثُ عَنِّي بما فيه إنْ كان رِوايتِي، مَعَ براءَتِي مِنَ الغُلَطِ، كان جائزًا حَسَنًا(١).

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص:٨٨]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٦].

<sup>(</sup>٢) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل، والمثبت من «التقريب والتيسير اللنووي [ص: ٦٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٦٢]، «المنهل الروي» [ص:٨٨-٨٩].

<sup>(</sup>٥) ينظر «المنهل الروي» [ص:٨٩]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١١/ ٣٩٦].

<sup>(</sup>٦) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٦٣]، «المنهل الروي» [ص: ٨٩].

ومنها: المجرَّدةُ عنِ الإجازةِ، وهي أن يُناوِلَه كتابًا، ويقول: هذا سماعِي، مقتصرًا عليه، فالصحيحُ عند الفقهاءِ أنه [لا](١) يصِحُّ له الروايةُ بها، وعِيبَ عَلَى مَنْ جَوَّزَه مِنْ المحَدِّثِينَ، والصحيحُ المنعُ مِن إطلاقِ «حدثنا» و «أخبرني» بالمناوَلَةِ إلَّا أنْ يَقْتَرِنَ بلفظِ الإجازةِ (١).

الطريقُ المحامسُ: المحاتبةُ: وهو أَنْ يَكْتُبِ مسموعَه، أو مقروءَه جميعَه، أو بعضه لغائب، أو حاضر بخطّه، أو يأذَنَ بكَتْبِهِ له، وهو إمّا أَنْ يُقْرَنَ بالإجازةِ أو بعضه لغائب، أو حاضر بخطّه، أو يأذَنَ بكتْبِهِ له، وهو إمّا أَنْ يُكتُب له: أُجَزْتُ لك، أو كَتَبْتُ إليك، وهي في القوّةِ كالمناوَلَةِ المقرونَةِ بالإجازةِ، وإمّا أَن تكونَ مجرَّدةً عنها، والصحيحُ الجوازُ، وهو عندَهم معْدودٌ في المسندِ الموصولِ، وفيه إشْعارٌ قوّيٌ بالإجازةِ معنى، ويَكْفِي في المعرفةِ خطُّ الكاتِب (٣).

الطريقُ السادِسُ: الإعلامُ [١٧٥/ أ]: وهو أنْ يُعْلِمَ الشيخُ الطالبَ أنَّ هذا الكتابَ روايتُه، أو سماعُه، مقتصرًا عليه مِن غَيرِ إذنٍ في روايتِه عنه وفيه خلافٌ، والأصَحُّ أنه لا تَجوزُ روايتُه بمجرَّدِ الإعلامِ لاحتمالِ أنَّ الشيخَ عَرَفَ خللًا فيه، لكنْ يَصِحُّ العملُ به إذا صحَّ سَنَدُه عنه، بِشَرْطِه الآتي في الوجادةِ (١).

الطريقُ السابعُ: الوصيةُ: وهو أن يُوصِيَ الراوِي عند مَوْتِه، أو سَفَرِه، لشخْصِ بكتابٍ يَروِيه، فجوَّزَ ابنُ سِيرينَ للموصَى له رِوايةَ ذلك عن

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل، والصواب ما أثبته. ينظر: «المنهل الروي» [ص: ٨٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٧].

<sup>(</sup>٣) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٦٤]، «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٧].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٣٩٧]، «الغاية في شرح الهداية» [ص:٤٠٠].

الموصِي، كالإعلام، وعَلَّلَ عياضٌ الصحَّةَ بأنَّ في ذلك نوعًا مِنَ الإذْنِ، وشَبَهًا مِنَ الغَرْضِ والمناوَلَةِ(١).

قال السخاويُّ: والصوابُ أن يُقالَ لا يَجوزُ ، إلَّا إنْ كانتْ لَه مِنَ الموصِي إجازةً، فتكونُ روايتُه بها، لا بالوصيةِ (١).

الطريقُ الثامنُ: الوِجادَةُ: بِكَسْرِ الواوِ مِنْ وَجَدَيَجِدُ، مُوَلَّدٌ وهو أَنْ يُوقَفَ على كتابِ بخطَّ شيخٍ عاصَرَه أو سَمَّى فيه نَفْسَه، فيه أحاديث، ولم يسْمَعُها منهُ الواجِدُ، ولا له منه إجازةٌ أو نحوُه، فليس له رِوايةٌ ما فيها عنه، بأنْ يقولَ: «وجدت» أو «قرأت بخطِّ فلانٍ»، أو في كتابِ فلانٍ بخطِّهِ: حدثنا فلان، ويسوقُ باقي الإسنادِ والمتنِ (٣).

وقد استمرَّ عليه العملُ قديمًا وحديثًا، وهو مِنْ بابِ المُرسَلِ، وفيه شَوْبٌ مِنَ الاتصالِ، بِقَولِه «وجدتُّ بخطِّ فلانٍ» أو أن يُوقَفَ على حديثٍ مِنْ تأليفِه وليس بخطِّه، فله أن يقولَ «ذكر فلانٌ» أو «قال فلانٌ: أخبرنا فلانُ» إلى آخره (1).

وهذا منقطِعٌ، فإن لم يُوقَفْ عليه بأنَّه خطُّ المؤلِّفِ أو كتابُه فليقُلْ «بَلَغَنِي عن فلانٍ» أو «وجدتُ عن فلانٍ» ونحوِه فإذا أرادَ أن ينقُلَ مِنْ كتابٍ منسوبٍ إلى مصنفٍ، فلا يُقالَ «قال فلانٌ كذا» إلا إذا وَثِقَ بصحة النَّسخةِ بأنَّ قائِلَها

<sup>(</sup>١) ينظر «الإلماع» [ص:١١٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص:٥٠٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٧٨ – ١٧٩]، «التقريب والتيسير» [ص:٦٦].

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدرين السابقين.

هو أو ثِقَةً بأصولٍ متعددة [٥٧١/ب]، وإلَّا فليقُلْ «بَلَغَنِي عن فلانِ كذا» أو «وجدتُ في نسخةٍ مِن كتابِ فلانِ الفلانيِّ كذا».

وقد تُسُومِحَ في هذه الأعصارِ بإطلاقِ اللفظِ الجامِعِ في ذلك مِنْ غيرِ بَحْثِ وتَثَبُّتٍ، فيطالعُ أحدُهم كتابًا منسوبًا إلى مصنف، وينْقُلُ عنه مِنْ غيرِ أن يَثِقَ بصحَةِ النسخةِ قائلًا: «قال فلانٌ كذا».

فإنْ كانَ المطالِعُ عالمًا فَطِنًا لا يَخْفَى عليهِ في الغالبِ الساقِطُ والمُحوَّلُ عنْ جِهَتِه، رَجَوْنا أَنْ يَجُوزَ له إطلاقُ [اللفظِ](١) الجازمِ في هذا، وإلى هذا(١) استرْوَحَ كثيرٌ مِنَ المصنفينَ فيما نَقَلُوهُ(٣) مِنْ كُتُبِ الناسِ(١).

قال ابنُ الصلاح: وقَطَعَ بعضُ المحقِّقينَ مِنَ الشَّافعيِّينَ بوُجوبِ العَمَلِ بالوِجادَةِ عندَ حُصولِ الثِّقَةِ، وهو الصحيحُ الذي لا يَتَّجِهُ هذه الأزمانَ غيرُه؛ لأنه لَوْ وَقَفَ العملُ على الروايةِ لانْسَدَّ بابُه؛ لِتَعَذُّرِ شرطِ الرِّوايَةِ (٥٠).

الفصلُ الثالثُ: في كيفيةِ رِوايةِ الحديث: قد شدَّدَ قومٌ فيها، فأَفْرطُوا وقالوا: لا حُجَّةَ إلَّا فيما رواه الرَّاوِي مِنْ حِفْظِهِ وتَذَكَّرِه.

قال بعضُهم: يَجُوزُ مِنْ كِتابِه إلَّا إذا خَرَجَ مِن يَدِه، وتَساهَلَ آخرون فَفَرَّطُوا، وقالوا: تَجُوزُ الرِّوايةُ مِنْ نُسَخِ غَيرِ مُقابَلَةٍ بأصولِهم، ومنهم القائلون بالرِّوايةِ بالوصيَّةِ، والإعلامِ، والمناوَّلَةِ المجرَّدَةِ وغيرِ ذلك، والصوابُ ما

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل، والمثبت من لامقدمة ابن الصلاح» [ص:١٨٠].

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «ولهذا»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٨٠].

<sup>(</sup>٣) في الأصل: «تعلق»، والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ١٨٠].

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «الثامن»، والتصويب من «مقدمة أبن الصلاح» [ص: ١٨٠].

<sup>(</sup>٥) ينظر المقدّمة ابن الصلاحة [ص: ١٨١-١٨١].

عليهِ الجمهورُ، وهو التوسُّطُ بينَ الإفراطِ والتفريط، فإذا قام في التَّحَمُّل، والضبُطِ، والمقابَلَةِ بما تَقَدَّمَ جازتِ الروايةُ مِنه، وإن غاب عنه أصلُه إذا كان الغالِبُ على الظنِّ سلامتُه من التَّغييرِ، ولاسيَّما إنْ كان ممَّا لا يَخْفى عليه تغييرُه غالبًا؛ لأنَّ بابَ الرَّوايةِ مَبْنِيُّ على غالِبِ الظنِّ، وإلَّا فلا (۱).

والضريرُ إذا لم يَحْفَظُ ما سَمِعَه فاستعانَ بِثِقَةٍ في ضَبْطِه وحَفِظَ كتابه، واحتاطَ عندَ القراءةِ عليه بحيثُ يَغْلِبُ على ظنَّه سلامتُه مِنَ التغييرِ صحَّتْ روايتُه، وكذا البصيرُ الأمِّيُ، ولو وَجَدَ في كتابِه خلاف [١٧٦/١] حِفْظِه، إن لَم فإنْ حَفِظَ منه رَجَعَ إليه، وإنْ حَفِظَ مِنْ فَمِ الشيخ، اعتمدَ على حِفْظِه، إن لَم يَتَشَكَّكُ، وحَسُنَ أن يَذْكُرُهما معًا فيقول: حِفْظِي كذا وفي كِتابي كذا، ولو وَجَدَ سماعَه في كتابٍ، ولم يَذْكُرُه فالشافعيَّةُ على جَوَازِ الرِّوايَةِ، بشرْطِ أن يكونَ السماعُ بخَطِّه، أو بِخَطِّ مَنْ يُوثَقُ به، ويَغْلِبُ على الظنِّ سلامتُه مِن التغييرِ بحيثُ تَسْكُنُ إليه النَّفْسُ (١).



<sup>(</sup>١) "المنهل الروي" [ص:٩٨]، "الغاية في شرح الهداية" [ص:١١٠].

<sup>(</sup>٢) «المنهل الروي» [ص:٩٩].

#### فروغ

قال الطّيبيُ: «وهذا هو الأقربُ لأنّه صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد، وفي تراكِيبِه أسرارٌ، ودقائقُ لا يُوقَفُ عليها إلّا بها كما هي، فإنّ لكلّ تركيبٍ مِنَ التراكيبِ معنى بحسبِ الفَصْلِ والوَصْلِ، والتقديمِ والتأخيرِ، فلو لم يُراعَ ذلك، لذهب مقاصِدُها، بل لكلّ كلمةٍ مَعَ صاحِبَيها خاصيّةٌ مستقِلّةٌ، كالتخصيصِ والاهتمام وغيرِهما، وكذا الألفاظُ التي تُرى مشتركة أو مترادِفة، إِذْ لَوْ وُضِعَ كلٌّ مَوْضِعَ الآخرِ لفاتَ المعنى الذي قُصِدَ به، ومِن ثَمَّ قال صلواتُ الله عليه: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا به، ومِن ثَمَّ قال صلواتُ الله عليه: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَعَاهَا وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْ اللهُ عَلْمَ اللهُ على ما نحنُ بصدَدِه، فإنّكَ إذا أقَمْتَ مَقامَ كُلِّ لَفُظَةٍ ما يشاكِلُها، أو يُرادِفُها احتَلَ المعنى "".

وهذا [١٧٦/ب] الخلافُ لايَجْرِي فيما تَضَمَّنَتُهُ بُطُونُ الكُتُب، أمَّا هي فلا يجوزُ رِوايتُها بِغيرِ لَفْظِها أصلًا، وإن كان بمعناه كما جَرَى عليه ابنُ

<sup>(</sup>١) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢١٣ –٢١٤].

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه [٢٣٦] من حديث أنس بن مالك رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ﴿الكاشف عن حقائق السنن ١٤ / ٣٩٩].

الصلاح، وتبعه العراقي لكن مال بعضهم إلى جواز النقل منها أيضًا بالمعنى لا سيّما إذا قُرِن بِما يدلُّ عليه كنخوه أو معناه وما أشبه ذلك (١).

الثاني: إذا جوَّزُنا الرَّواية بالمعنى، فينبغي للمحدَّثين أن يُفَرِّقوا بين لفظة انحره و «مثله»، فلا يَجِلُّ لهم أن يقولوا: «مثله» إلا بَعد عِلْمِه أن الحديثينِ ('' اتَّفقا لفظًا، ويجلُّ لهم أن يقولوا: «نحو ذلك» إذا كان بمعناه، قاله أبو حاتم (").

وينبغي لِمَن رُوّى حديثًا بالمعنى إذا اشْتَبَه عليه اللفظُ أَن يَتَبِعُه بلفظِهِ اللهظُ أَن يَتَبِعُه بلفظِهِ ا أو كما قال»، أو نحو هذا(٤).

قال الخطيبُ: "والصحابةُ أربابُ اللسانِ وأعْلَمُ الخلقِ بمعانِي الكلامِ ولم يكونوا يقولون ذلك إلَّا تَخَوُّفًا مِنَ الزللِ لمعرِفَتِهم بما في الرَّوايةِ بالمعنى مِنَ الخَطَرِ "(٥).

الثالثُ: في جوازِ اختصارِ الحديثِ والاقتصارِ على بعضٍ مِنه دونَ بعضٍ، وقد اختَلَفَ في ذلك العلماءُ، فذهب قومٌ إلى المنعِ منه ما إذا لم يكن قد رواه هو أو غيرُه على التمامِ، وذهب بعضُهم إلى الجوازِ مطلقًا سواءٌ جَوِّزْنا الرِّوايةَ بالمعنى أم لا، رواه قَبْلُ هو أو غيره، تامًّا أم لا، وَضَّحَ ذلك السخاويُّ (١) تَبَعًا لابنِ الجزري.

<sup>(</sup>١) ينظر «الغاية في شرح الهداية؛ [ص:١١٢].

<sup>(</sup>٢) في الأصل. المحدثين، والتصويب من الكاشف عن حقائق السنن، [١] ٣٩٩].

٣) درا في الأصل، والصواب: "الحاكم" كما في "مقدمة ابن الصلاح" [ص٢٣١-٢٣٢].

<sup>(</sup>١) ينظر المقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ٢١٥]. (٥) الجامع لأخلاق الراوي، [٢/ ٣٤]

<sup>(</sup>٦) العاية في شرح الهداية ٥ [ص: ١١٣].

الرابع: يجبُ على الرَّاوِي التحرُّزُ مِنَ اللَّحْنِ وهو: عَدَمُ الجَرْيِ عَلَى قوانينِ النَّحْوِ المستنبطة مِنَ اللسانِ العربيّ، ومِنَ التصحيفِ وهو: تبديلُ النَّقْطِ، والتغييرِ وهو: إبدالُ لَفْظِ بغيرِه، والتحريف وهو: تبديلُ الحركاتِ، والسَّكَناتِ، والتَّشديداتِ، خوفًا مِنَ الدخولِ في الوعيدِ الوارِدِ فيمَنْ كَذَبَ على النبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال أبو داود السِّنْجِيِّ (١): سَمِعْتُ الأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّ أَخْوَفَ مَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري [٢١٩٥]، مسلم [١٥٥٥] من حديث أنس رَضَّوَ لِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم [١٥٨٧] من حديث عبادة بن الصامت رَضِّعَ لِللهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) «الغاية في شرح الهداية» [ص١١٣].

<sup>(</sup>٤) هذه النسبة إلى سِنْج - بكسر السين المهملة وسكون النون، وفي آخرها جيم -، وهي قرية =

أَخَافُ عَلَى طَالَبِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَذْخُلَ فِي جُمْلَةِ قُولِ النَّبِيِّ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »(١)؛ لأنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عنهُ وَلَحَنْتَ فيهِ، كَذَبْتَ عليهِ »(١).

قال ابنُ الصلاحِ: «فَعَلَى طالبِ الحديثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النحوِ واللُّغةِ ما يَتَخَلَّمَ مِنَ النحوِ واللُّغةِ ما يَتَخَلَّصُ به عن شَيْنِ اللَّحنِ والتحريفِ»(٣).

قال جَدِّي الشرفُ المناويُّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: «وأَقَلُّ مَا يَكُفِيه أَنْ يَعرِفَ مِنَ العربيةِ أَنْ لَا يَلْحَنَ»(٤). انتهى.

فإذا وَقَعَ في الرِّوايةِ لحنٌ أو تحريفٌ، قال ابنُ سِيرينِ: «يَرْوِي كما سَمِعَه» (٥). وقيل: الأولى أن يقرأ على الصوابِ، ثُمَّ يقولَ: في الرِّوايةِ كذا، وإنْ وَقَعَ في الكتابِ فيقرِّرَه كَمَا هو فيه مع التَّضْبِيبِ عليه، وبيَانِ صَوابِه في الحاشيةِ، وله أن يَقْرَأُ ما في الأصل، ثُمَّ يذْكُرَ الصواب، وأَحْسَنُ الإصلاحِ ما كان في روايةٍ أُخْرى [١٧٧/ ب] مَقْرُونًا بالتنبيهِ على ما سَقَطَ لِيَسْلَمَ مِنْ مَعَرَّةِ الخطأِ (١٠).

وإنْ عَلِمَ أَنَّ بعضَ الرواةِ أَسقَطَهُ، وأنَّ مَنْ فَوْقَه أَتَى به، أَلْحَقَ الساقِطَ في

<sup>=</sup> كبيرة من قرى مَرْوِ. «الأنساب» [٧/ ٣٦٣].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري [١٢٩١] من حديث المغيرة بن شعبة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ. ومسلم [٢٠٠٤] من حديث أبي سعيد الخدري رَيْخَالِلَهُ عَنْهُ. (٢) ينظر «الإلماع» [ص:١٨٤].

<sup>(</sup>٣) «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٧١٧-٢١٨].(٤) ينظر «فتح المغيث» [٣/ ١٦١].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الكفاية في علم الرواية» [ص:١٨٦]، «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢١٨].

<sup>(</sup>٦) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٧٥]، «المنهل الروي» [ص: ١٠١].

نَفْسِ الْكَتَابِ مَعَ كَلِمَةِ "يعني "، مثالُه: عن عُروةَ، عنْ عمرةَ، أنها قالتْ: "كانَ رسولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إليَّ رأسَه، فأرَجِّلَه "(1). أَسْقَطَ الرَّاوِي "عنْ عائِشَةَ " ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِها، لما عَلِمْنا أَنَّ المحامِليَّ كذلك رَواه، فإذا أَلْحَقْنا الساقِطَ قُلنا: عَنْ عمرةَ، يَعْنِي عنْ عائِشةَ أَنَّها قالتْ (").

وإذا وَجَدَ كلمةً مِنْ غريبِ العربيةِ أو غيرِها، وهي غيرُ مضبوطَةٍ، وأشْكَلَتْ عَلَيْهِ مَايُخْبِرُونَه (٣). وأشْكَلَتْ عَلَيهِ، جازَأُنْ يَسْأَلَ عنها أهلَ العلمِ بها، ويَرْويَها على مايُخْبِرُونَه (٣).

وإذا كانَ الحديثُ عندَه عنِ اثنينِ أَوْ أَكثرَ، وبينَ رِوايتِهما تفاوُتٌ في اللفظِ، والمعنى واحدٌ، فله جمْعُهما في الإسنادِ، ثُمَّ يسوقُ الحديثَ على لَفْظِ أحدِهما، ويقولُ: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، واللَّفْظُ لفلانٍ، أو هذا لفظُ فلانٍ، أو «يقول» إذا أراد المعنى (1).

وأمَّا إذا جمع بينَ رُواةٍ، اتَّفَقُوا في المعْنى، وليس ما أَوْرَدَه لفظُ واحدٍ منهم، وسَكَتَ عنْ بيانِ ذلك فلا بأسَ به على تَجويزِ الرِّوايةِ بالمعْنَى (٥).

(١) أخرجه مسلم [٢٩٧].

قال الخطيب: «كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي: عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت: كان رسول الله صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدني إلي رأسه أوقد سقط ذكر عائشة أوالحديث محفوظ لا يختلف على مالك فيه أأنه عن عمرة عن عائشة أمع استحالة كون عمرة مدركة للنبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَالحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدأ وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه أو إنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر، وقلنا فيه يعني عن عائشة لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك». «الكفاية في علم الرواية» [ص:٢٥٢].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٠٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٢٣]، «المنهل الروي» [ص:١٠١].

<sup>(</sup>٤) ينظر قالكاشف عن حقائق السنن ا [١/ ١٠٤].

<sup>(</sup>a) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٢٤-٢٢٥].

نَفْسِ الكتابِ مَعَ كَلِمَةِ «يعني»، مثالُه: عن عُروةَ، عنْ عمرةَ، أنها قالتْ: «كانَ رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إليَّ رأسَه، فأرَجِّلَه»(١). أَسْقَطَ الرَّاوِي «عنْ عائِشَةَ» ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِها، لما عَلِمُنا أَنَّ المحامِليَّ كذلك رَواه، فإذا أَلْحَقْنا الساقِطَ قُلنا: عَنْ عمرةَ، يَعْنِي عنْ عائِشةَ أَنَّها قالتْ(١).

وإذا وَجَدَ كلمةً مِنْ غريبِ العربيةِ أو غيرِها، وهي غيرُ مضبوطَةٍ، وأشْكَلَتْ عَلَيْهِ مَضْبُوطَةٍ، وأشْكَلَتْ عَلَيهِ، جازَأَنْ يَسْأَلَ عنها أهلَ العلمِ بها، ويَرْويَها على ما يُخْبِرُ ونَه (٣).

وإذا كانَ الحديثُ عندَه عنِ اثنينِ أَوْ أكثرَ، وبينَ رِوايتِهما تفاوُتٌ في اللفظِ، والمعنى واحدٌ، فله جمْعُهما في الإسنادِ، ثُمَّ يسوقُ الحديثَ على لَفْظِ أحدِهما، ويقولُ: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، واللَّفْظُ لفلانٍ، أو هذا لفظُ فلانٍ، أو هذا لفظُ فلانٍ، أو هذا لفظُ فلانٍ، أو «يقول» إذا أرادَ اللفظَ بعينِه، و «قال» إذا أراد المعنى (3).

وأمَّا إذا جمع بينَ رُواةٍ، اتَّفَقُوا في المعنى، وليس ما أُوْرَدَه لفظُ واحدٍ منهم، وسَكَتَ عنْ بيانِ ذلك فلا بأسَ به على تَجويزِ الرِّوايةِ بالمعنى (٥).

(١) أخرجه مسلم [٢٩٧].

قال الخطيب: «كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي: عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت: كان رسول الله صكاً لله عَلَيْهِ وَسَلَمْ يدني إلي رأسه أوقد سقط ذكر عائشة أوالحديث محفوظ لا يختلف على مالك فيه أنه عن عمرة عن عائشة أمع استحالة كون عمرة مدركة للنبي صكاً للله على مالك فيه أنه عن عمرة عن عائشة أمع استحالة كون عمرة مدركة للنبي صكاً للله على مالك فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدأ وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه أوإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر، وقلنا فيه يعني عن عائشة الأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك « «الكفاية في علم الرواية» [ص: ٢٥٢].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ١٠٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٢٣]، «المنهل الروي» [ص: ١٠١].

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكاشف من حقائق السنن» [١/ ١٠٤].

<sup>(</sup>٥) ينظر المقدمة ابن الصلاح ١٤ [ص: ٢٢ - ٢٢٥].

وقد جَرَتْ العادةُ بحذْفِ «قال» ونحوِه ما بين رِجالِ الإسنادِ خطأً، ولا بُدَّ مِنَ التلَقُظِ به حالَ القراءَةِ (١٠).

وسُئِلَ الشيخُ في «فتاويه» (٢) عَنْ تَرْكِ القارئِ «قال»، فَخَطَّأَ فاعِلَه، قال: والأظْهرُ أنَّه لا يَبْطُل السماعُ به؛ لأنَّ حذْفَ القولِ جائزٌ اختصارًا، جاء به القرآنُ العظيمُ.

ولا يجوزُ تغييرُ «قال النبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» إلى «قال رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ولا عَكْسُه، وإن جوَّزْنا الرِّوايَة بالمعْنَى؛ لاختلاف معناهما، وقيل: يَجوزُ، وهو مَذْهَبُ أحمدَ، وحمادِ بنِ سَلَمَة ، والخطيبِ، وإذا كان في سَماعِهِ بعضُ الوهن فَعَلَيْهِ بيانُه (٣).

وإذا كانَ الحديثُ عَنْ ثِقَةٍ، ومجروحٍ، أو ثِقتَيْنِ، [١٧٨/أ] فالأُولى أن يَذْكُرَهما؛ لاحتمالِ انفرادِ أحدِهما بشيءٍ، فإنِ اقتصرَ على ثِقَةٍ واحدٍ في الصورتَيْنِ جاز، وإذا سَمِعَ بعض حديثٍ واحدٍ من شيخ، وبعضه مِنْ أَخَرَ فَخَلَطَه، ورَواه جمْلَةً عنهما، وبَيَّنَ أنَّ بعضَه عنْ أحدِهما، وبَعْضَه عن الآخرِ، جاز كما فَعَلَه الترمِذِيُّ في حديثِ الإفْكِ، ولا يجوزُ أنْ يَسْقُطَ أحدُ الرّاوِيَيْنِ، بلْ يجبُ ذكرُهما مُبَيِّنًا أنَّ بعضَه عن أحدِهما، وبعضَه عنِ الآخرِ، والله أعلمُ (ا).

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٧٧]، «المنهل الروي» [ص:٢٠١].

<sup>(</sup>٢) "فتاوى ابن الصلاح» [١/٦/١]. (٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٣٣].

<sup>(</sup>٤) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٧٩]، «المنهل الروي» [ص:١٠٤].

# المقصدُ الرابغ في أسماء الرجال، وما يتُصلُ بها

وفائدَتُه: معرفَةُ المرسلِ، والمتصلِ، والمنقطع، والموقوف. وفيه فصولٌ:

الأولُ: في معرفةِ الصحابةِ رَضَوَاللَّهُ عَنْفُو:

والصحابيُّ: كلُّ مسلم رَأَى رسولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْه وسَلَّم ١٠٠٠.

و[قال] الأصوليُّونَ: مَنْ طالتْ مُجالَسَتُه على طريقِ التَّبعِ والأَخْذِ عنه (٢).

وكُلُّهم عدولٌ، سواءٌ لابَسُوا الفِتَنَ أَوْلا، بإجماعِ مَنْ يُغْتَدُّ بهم ". قيل: قُبِضَ رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن مائةِ ألفٍ وأربعة عَشَرَ ألفًا مِنَ الصحابةِ، ممَّنْ سَمِعَ منه ورَوَى عنه (١٠).

واختُلِفَ في عَدَد طبقاتِهم، والنَّظَرُ في ذلك إلى السَّبْقِ بالإسلام، والنَّظُرُ في ذلك إلى السَّبْقِ بالإسلام، والهجرةِ، وشُهودِ الـمَشاهِدِ الفاضِلَةِ معه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ (٥٠).

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٩٣]، «التقريب والتيسير» [ص: ٩٢].

<sup>(</sup>٢) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>٣) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٩٢].

قال ابن حجر: «اتفق أهل السنّة على أنّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة». «الإصابة» [١/ ١٦٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر االجامع لأخلاق الراوي، [١٨٩٤].

<sup>(</sup>٥) ينظر المقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٩٨]، اللمنهل الروي، [ص: ١١٣].

وجَعَلَهمُ الحاكِمُ (١) اثْنَتَي عَشْرَةَ طبقةً، وأَفْضَلُهم عندَ أهلِ السُّنَّةِ الخلفاءُ الأربعةُ على الترتيب، ثُمَّ تمامُ العَشَرَةِ، ثُمَّ أهلُ بدرٍ، ثُمَّ أُحُدٍ، ثُمَّ بَيْعَةَ الرِّضوانِ، وممَّنْ له مَزِيَّةٌ أهلُ العَقَبَتَيْنِ (١).

وأولهُم إسلامًا: مِنَ الرجالِ: أبو بكر، ومِنَ الصبيانِ: عليٌّ، ومِنَ النساءِ: خديجةُ، ومِنَ الموالي: زيدُ، ومِنَ العبيدِ: بلالٌ (٣).

وأكثرُهم حديثًا: أبو هريرة، وعائشةُ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عباسٍ، وجابِرٌ، وأنسٌ (٤).

وقال مسروقٌ: «انتَهَى عِلْمُ الصحابَةِ إلى عَلِيٍّ، وعُمَرَ، [١٧٨/ب] وأبي موسى، وزيدٍ، وأبي الدرداءِ، وابنِ مسعودٍ»(٥).

وأكثرُهم فُتْيا: ابنُ عباسٍ، ومنهم العبادِلَةُ: ابنُ عُمَرَ، وابنُ عباسٍ، وابنُ الزبيرِ، وابنُ العاصِ، وليس ابنُ مسعودٍ منْهم؛ لأنَّه تقدَّمَ موتُه، وهؤلاءِ عاشوا حتى احتِيجَ إلى عِلْمِهِم، وكذا سائرُ مَنْ يُسَمَّى عبدَ اللهِ، وهم نحوُ مائتينِ وعشرينَ (1).

#### **\***

<sup>(</sup>١) "معرفة علوم الحديث؟ [ص:٢٢-٢٤].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٩٨ – ٢٩٩]، «التقريب والتيسير» [ص: ٩٣].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٩٩ ٢]، «التقريب والتيسير» [ص: ٩٣].

<sup>(</sup>٤) ينظر «التقريب والتيسر» [ص: ٩٣]، «المنهل الروي» [ص: ١٦٦].

<sup>(</sup>٥) ينظر «الجامع لأخلاق الراوي» [٢/ ٢٨٨].

<sup>(</sup>٦) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٩٦]، «التقريب والتيسير» [ص:٩٣].

## الفصل الثاني

### في معرفة التابعين

وهو: كلُّ مسلم صَحِبَ صحابيًّا(١)، وقيل: مَنْ لَقِيَه، وهو الأظهرُ ١٠٠.

قال الحاكِمُ: هم خمسةُ عَشَرَ طبقةً: الأولى: مَنْ أَذْرَكَتِ العَشَرَةَ كَفيسِ بنِ أَبِي حَازِم، وابنِ المسيب، وغيرِ هما (٣)، وغَلِطَ في ابنِ المسيب، فإنه وُلِدَ في خِلافَةٍ عُمَرَ رَضِحُ لِللَّهُ عَنْهُ، ولم يَسْمَعُ مِنْ أَكثرِ العَشَرَةِ، وقيل: لَمْ يَصِحُ سماعُه مِنْ غيرِ سَعْدٍ، وأمَّا قيسٌ فسَمِعَهم ورَوَى عنْهم، ولم يُشارِكُه في هذا رَجُلٌ، وقيل: لم يَسْمَعُ عبدُ الرحمنِ، ويَلِيهم الذينَ وُلِدُوا في حياة النبيِّ صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَالًة مِنْ أُولادِ الصحابةِ (٤).

ومِنَ التابعينَ: المخضرمون: مَنْ أَدْرَكَ الجاهليَّةَ، وزمَنَ النبيِّ صَلَّالَهُ عَلَيْهِ وَمِنَ النبيِّ صَلَّالُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُم أَكْثُرُ، ومِمَّن لَمُّ عَشْرِينَ نَفْسًا (٥)، وهم أَكْثُرُ، ومِمَّن لم يَذْكُرْه: أبو مسلم الخولانيُّ، والأَحْنَفُ (٦).

ومِنْ كِبارِ التابعينَ الفقهاءُ السبعةُ: ابنُ المسيبِ، والقاسمُ بنُ محمدٍ، وعُروةُ، وخارِجَةُ بنُ زيدٍ، وأبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الرحمنِ، وعبيدُ اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بَدَلَ أبي بنِ عُتْبَةً، وسليمانُ بنُ يسارٍ، وجَعَلَ ابنُ المبارَكِ سالمَ بنَ عبدِ اللهِ بَدَلَ أبي

<sup>(</sup>١) ينظر «الكفاية في علم الرواية» [ص:٢٢].

<sup>(</sup>٣) ينظر "مقدمة ابن الصلاح" [ص:٢٠٣]، "التقريب والتيسير" [ص:٩٤].

<sup>(</sup>٣) امعرفة علوم الحديث، [ص:٤٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٩٤]، «المنهل الروي» [ص: ١١٤].

<sup>(</sup>د) ينظر المعرفة علوم الحديث [ص: ٤٤]. (٦) ينظر المقدمة ابن الصلاح [ص: ٣٠٤].

سَلَمَةً، وجَعَلَ أبو الزِّنادِ بَدَلَهما أبا بكْرِ بنِ عبدِ الرحمنِ (١١٠.

قال أبو عبدِ اللهِ بنِ خَفِيْفٍ (٢): «أهلُ المدينةِ يقولون: أفضلُ التابعينَ ابنُ المسيب، وأهلُ الكوفةِ أويسٌ، والبصرةِ الحسنُ ١(٢).

قال [ابنُ](٤) أبي داود: اسيدتا التابِعينَ حفْصةُ بنتُ سيرينَ، وعَمْرَةُ بنتُ عبدِ الرحمنِ، ثُمَّ أمُّ الدرداءِ)(٥).

**\$ \$ \$** 

<sup>(</sup>١) ينظر امعرفة علوم الحديث [ص: ٤٣].

<sup>(</sup>٢) هو: الشيخ، الإمام، العارف، الفقيه، القدوة، ذو الفنون، أبو عبد الله محمد بن خفيف بن اسفكشار الضبي الفارسي الشيرازي، شيخ الصوفية. توفي في ليلة الثالث من شهر رمضان من إحدى وسبعين وثلاث مائة. «سير أعلام النبلاء» [٣٤٦ / ٢٦٣].

<sup>(</sup>٣) ينظر امقدمة ابن الصلاح» [ص:٥٠٥-٣٠٦].

<sup>(</sup>٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١] ٣٠٤].

<sup>(</sup>٥) ينظر امقدمة ابن الصلاح؛ [ص: ٣٠٦].

### الفصلُ الثالثُ

### في الكُنِّي والأسماءِ والألقاب

ومتى لم يَعْرِفِ [٧٧٩/ أ] المحدِّثُ هذا كَثُرَ عِثَارُهُ، وافْتَضَحَ بينَ أقرانِه، ولذلك صَنَّفَ فيه أهلُ الفَنِّ كُتُبًا مفيدةً.

الأولُ: مَن ذُكِرَ بأسماءَ مختلفة، أو نُعوتٍ مُتَعدَّدة، وتَمَسُّ الحاجةُ إليه، لمغرِفةِ التدليس، مثالُه (١): محمدُ بنُ السائبِ الكلبيُّ، وهو أبو النَّضرِ المَرْوِيُّ عنه حديثُ تميم الداريِّ، وعَدِيُّ بنُ براء، وهو حمَّادُ بنُ السائبِ المرْوِيُّ عنه: «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكِ دِبَاغُهُ» (٢) وهو أبو سعيد، الذي رَوَى عنه عطيةُ العوفيُّ التفسير، ويُدَلِّسُ به موهمًا أنه أبو سعيدٍ الخدريُّ (٣).

والمؤتَلِفُ والمخْتَلِفُ: وهو ما اتَّفَقَتْ فيه الأسماءُ خَطَّا، واختلفتْ لَفْظًا(٤).

إمَّا على العموم: كسلام، كُلُّه مُشَدَّدٌ إلا خَمسةً: والدُّ عبدِ اللهِ، ومحمدُ بنُ سلام شيخُ البخاريِّ، وسلامُ بنُ محمدِ بنِ ناهضِ المقدسيُّ، وسلامٌ جَدُّ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ الجبائيّ، وسلامُ بنُ أبي الحقيقِ.

وعمارةُ ليس فيهم بالكسر إلا أُبَيُّ بنُ عمارةَ الصحابيُّ، ومَنْ عَداه

<sup>(</sup>١) في الأصل: «قال» والتصويب من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٢٣].

<sup>(</sup>٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» [٤/ ١٢٤]، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» [٢/ ٤٠٩] من حديث ابن عباس رَضَوَالِلَهُ عَنْهُمَا.

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٢٣-٢٣]، «المنهل الروي» [ص:١٣٤].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٤٤٣]، «التقريب والتيسير» [ص:٢٠١].

جُمهورُهم بالضمّ، وفيهم جماعةٌ بالفَتْحِ، وتشديدِ الميمِ (١).

وإمَّا على الخصوصِ: يسارٌ كُلُّهم بالياءِ المثنَّاةِ ثُمَّ المهمَلَةِ، إلا محمدُ بنُ بشارٍ، فبالموحَّدَةِ والمعجمةِ، وفيها سيَّارُ بنُ أبي سَلامَةَ وابنُ أبي سيَّارٍ - بتقديم السين - وغيرُ ذلك(٢).

ومِن ذلك كُرَيْزٌ، حَكَى أبو عليِّ الغسانيُّ في كتابِه "تقييد المهمل" عنْ محمدِ بنِ وضَّاحٍ أن كريْزًا - بفَتْحِ الكاف - في خزاعَةَ، وكُرَيْزًا - بضمِّها - في عبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ (٣).

ومِنه حِزامٌ بالزاي في قريش، وحرام بالراء المهملةِ في الأنصارِ، ومنه كما قالَ الخطيبُ: «العيشِيُّون بصريُّون، والعبْسيُّون كوفيُّون، والعبْسيُّون شاميُّون» (١٠).

وكذا قاله الحاكمُ (٥) قَبْلَه، فالأولُ شينٌ معجمةٌ، قبلَها مُثنَّاةٌ تحتِيَّةٌ، والثاني بياءِ [٧٧٩/ ب] موحدةٍ، والثالثُ بالنونِ والسينِ المهملةِ فيها.

ومنه السَّفْر بإسكانِ الفاءِ، والسَّفَر بفتحِها، الكنْيةُ من ذلك بالفَتح، وغيرُهم بالإسكان، ومِنَ المغاربةِ مَنْ سَكَّنَ [الفاء مِن](١) أبي السَّفرِ سعيدِ بنِ يَحْمدَ، وذلك خلافُ قولِ أهلِ الحديثِ. قاله الدار قطنيُّ (٧).

<sup>(</sup>١) ينظر المصدرين السابقين.

<sup>(</sup>Y) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:٧٠١]، «المقنع في علوم الحديث» [٢/ ٠٠٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٤٦]، «التبصرة والتذكرة» [٢/ ٠ ٢٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٤٦]. (٥) ينظر «معرفة علوم الحديث» [ص:٢٢١].

<sup>(</sup>٦) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٧٤٧].

<sup>(</sup>٧) ينظر «المؤتلف والمختلف» [٣/ ١١٨٥].

والمتَّفِقُ: ما اتَّفَقَتْ فيه أسماءُ الرواةِ خطًّا ولفُظًا، والمفْتَرِقُ: ما اختَلَفَتْ فيه.

وذلك أقسامٌ كثيرةٌ: منهم: مَنِ اتفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم، كالخليلِ بنِ أحمدَ، ستةٌ(١).

ومنهم: مَنِ اتَّفقتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم، كأحمد بنِ جعفرِ بنِ حمدانَ، أربعةٌ، متعاصرون في طبقة واحدة، فالأولُ: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ بنِ مالكِ، أبو بكر البغداديُّ القطيعيُّ، سَمِعَ مِنْ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ حنبل «المسند» و «الزهد»، والثاني: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ بنِ عيسى السقطيُّ البصريُّ يُكنى أبا بكر، أيضًا يَرْوِي عن عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الدورقيِّ، والثالثُ: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ الدينوريُّ، حدَّثَ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ سنانِ الرَّوْحِيِّ، والرابعُ: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ الدينوريُّ، بنِ حمدانَ، أبو الحسنِ الطَّرسوسيُّ، رَوى عَنْ عبدِ اللهِ بنِ حمدانَ، ومحمدِ بنِ حمدانَ، أبو الحسنِ الطَّرسوسيُّ، رَوى عَنْ عبدِ اللهِ بنِ جابرٍ، ومحمدِ بنِ حصدانَ، أبو الحسنِ الطَّرسوسيُّ، رَوى عَنْ عبدِ اللهِ بنِ جابرٍ، ومحمدِ بنِ حصْنِ بنِ خالدِ الطرسوسيُّ.

ومِنْ غريبِ الاتفاقِ: محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ ثلاثةٌ متعاصرونَ، ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وكلٌّ منهم في عشرِ المائةِ، وهم: أبو بكرٍ محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ الهيثَمِ الأنباريُّ البندارُ، والحافِظُ أبو عمرٍ و محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ مطرِ النيسابوريُّ، وأبو بكرٍ محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ كنانةَ البغداديُّ ماتوا في سَنةِ ستينَ وثلاثمائة (٣).

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٥٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٣٦٠]، «التقريب والتيسير» [ص: ١١٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر «التبصرة والتذكرة» [٢/٣٢].

ومنهم: مَنِ اتفقتُ أسماؤهم وكُناهم مَعًا، نحوُ أبي عِمرانَ الجونيُ رجلان، الأولُ: بصريُّ، وهو: أبو عِمرانَ عبدُ الملكِ بنُ حبيبِ الجونيُ التابعيُ المشهورُ، [١٨٠/أ] وسُمِّي عبدَ الرحمن ولم يُتابَع مَنْ سَمَّاه على ذلك ١٠، والثاني: أبو عِمرانَ موسى بنُ سهل بنِ عبدِ الحميدِ الجونيُّ، رَوَى عن الربيع بنِ سليمانَ وطبقَتِه، وهو البصريُّ سَكَنَ بغدادُ ١٠٠٠.

ومِن ذلك: الاتفاقُ في الاسمِ، واسمِ الأبِ، والنَّسْبَةِ، محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ، اثنان:

الأولُ: القاضي أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ المثنَّى بنِ عبدِ اللهِ بنِ أنسِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أنسِ بنِ مالكِ الأنصاريِّ البصريُّ شيخُ البخاريِّ.

والثاني: أبو سَلمة محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ زيادِ الأنصاريُّ، مو لاهم بصريٌّ أيضًا، ضعَّفَه العقيليُّ، وغيرُه (٣).

ومنهم: مَنِ اتَّفقتْ كُناهم ونِسَبُهم، كأبي عمرانَ الجوني (١٤).

والمتشابِه: ما اتَّفقتْ فيه الأسماءُ خطًّا ونطقًا، واختلفتِ الآباءُ، أو بالعكس (٥).

# والمتشابهون في الاسمِ والنَّسَبِ المتمايزون بالتقديمِ والتأخيرِ، كيزيدَ

 <sup>(</sup>١) قال عمرو بن علي: «اسمه عبد الرحمن بن حبيب». فعلق المزي قائلاً: «هكذا سماه عمرو بن علي، ولا نعلم أحدا تابعه على ذلك». «تهذيب الكمال» [١٨/ ٢٩٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «التبصرة والتذكرة» [٢/ ٢٦٤].

<sup>(</sup>٣) ينظر التبصرة والتذكرة؛ [٢/ ٢٦٥].

<sup>(</sup>٤) هذا القسم مكرر، وقد سبق قريبًا.

<sup>(</sup>٥) ينظر انزهة النظر، [ص:١٦٦].

بِ سليم الخزاعي، والجرشيّ المخضرَم المشتهرِ بالصلاح، والأسود بن يزيدَ النخعيّ التابعيّ(١).

والمنسوبون إلى غير آبائهم، كمعاذ ومعوّذ وعوذ، بنو عفراء، هي أمُّهم، وأبوهم الحارِثُ بنُ رِفاعَة الأنصاريُّ، وبلالُ بنُ حمامة، وأبوه رَباحٌ.

وإلى الجدُّ، كأبي عبيدةً بنِ الجرَّاحِ، هو عامرٌ بنُ عبدِ اللهِ الجرَّاحِ.

وإلى الأجنبيّ بسبب، كالمقدادِ بنِ الأسودِ، عمرٍ و الكنديّ، يفال له: ابن الأسود لأنه كان في حِجْرِ الأسودِ بنِ عبدِ يغوثَ فتَبَنَّاه.

والمنسوبون إلى خِلافِ الظاهِرِ، كأبي مسعودٍ والبدريِّ، لم يَشْهدُها بلُ نَزَلها، وسليمانَ التميميِّ، نَزَل فيهم، وليس منهم.

والمبهَمُونَ رجلٌ أو امرأةٌ، كحديثِ ابنِ عباسٍ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُا: «أنَّ رجلًا قالَ يارسولَ اللهِ؛ الحجُّ كل عامِ؟ » (٢)، وهو الأقرَعُ بنُ حابِسٍ (٣).

الثاني: مَنْ سُمِّيَ بِالكُنيةِ ولا اسمَ له: كأبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ - أحد

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:١١٣].

<sup>(</sup>٢) أحرجه أبو داود [٧٢١]، ابن ماجه [٢٨٨٦] من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُ عَنْهُمَا.

قال الخطيب: الرجل السائل لرسول الله صكّاللّه عَلَيْهِ وَسَلّم كان الأقرع بن حابس بن عقال من ولد زيد مناة بن تميم الحجة في ذلك: ما أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد سر حنبل، حدثنا أبي، حدثنا روح، حدثنا زمعة عن ابن شهاب، عن أبي سنان الدؤلي على ابن عباس: أن رسول الله صكّاللّه عَلَيْهِ وَسَلّم قال: «إن الله كتب عليكم الحج» فقال الأقرع بن حابس يارسول الله أفي كل عام؟ قال: «بل حجة ولو قلت: نعم لوجبت» «الأسماء المبهمة»

<sup>(</sup>٣) ينظر ١١لكاشف عن حقائق السنن؟ [١/٤٠٤]

الفقهاء السبعة - اسمُّه: أبو بكر، وكنيتُه: أبو عبد الرحمن [١٨٠/ ب].

ومَن لا كُنيةً له غيرً الكُنيةِ التي هي اسمه: كأبي بالالي،

ومَنْ عُرِفَ بالكُنيةِ، ولَم يُعْرَفُ أَلَهُ اسمٌ أم لا؟ كأبي أناس -- بالنون -- ، وأبي مُوَيْهِبةً مَوْلي رسول اللهِ صَالِاللهُ عَليْه وَسَالِهِ ،

ومَنْ لُقَّبَ بِكُنيَتِه، وله غيرُها اسمٌ وكنيةٌ: كأبي ترابِ عليّ بنِ أبي طالب، وأبي الحسن.

ومَن له كُنيتانِ أو أكثرَ: كابنِ جريجٍ أبي الوليدِ وأبي خالدٍ، ومنصورِ الفراويِّ أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم(١).

الثالثُ: اللقبُ الذي يكرهُه الملقَّبُ لا يجوزُ، وما لا [يَكْرَهُه] " يجوزُ، كمعاويةَ الضالُ، ضَلَّ في طريقِ مكةَ فلُقِّبَ ضالًا، وعبدِ الله بنِ معاوية الضعيفِ؛ لضغفِ جِسمِه، وغُنْدُرٌ لقبُ جماعةٍ، كلُّ منهم محمدُ بنُ جعفرِ ".

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص:١٠٢-٢٠٣]، «المنهل الروي» [ص:١١٦]، «المقنع في علوم الحديث» [٢/ ٥٧٢].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١ ٤٠٤]

<sup>(</sup>٣) ينظر االمنهل الروي، [صي:١١٨].

### الفصلُ الرابعُ في أنواع شتًى

### الأولُ: معرفَةُ الموالي:

والأهمُّ معرفَةُ الموالي المنسوبينَ إلى القبائل مطلقًا، كفُلانِ القرشيِّ، ويكونُ مولَى لهم، ثُمَّ مَوْلى العَتاقَةِ، وهو الغالَبُ، ثُمَّ مَوْلى الإسلامِ، كالبخاريُّ الإمامِ مَوْلى الجُعْفِيِّينَ؛ لأنَّ جدَّه كان مجوسيًّا، فأسلَمَ على يدِ البمانيُّ الجُعْفِيِّ، ومنهم مَوْلَى الجِلْفِ، كمالكِ بنِ أنسٍ، وهم (١) أصْبَحِيُّونَ البمانيُّ الجُعْفِيِّ، ومنهم مَوْلَى الجِلْفِ، كمالكِ بنِ أنسٍ، وهم (١) أصْبَحِيُّونَ جِمْيَرِيُّون مَوالِ لتَيْم قريشِ بالجِلْفِ،

### والثاني(٣): معرفةُ الأوطانِ:

مَن كانَ مِن أهل قريةٍ وبلْدةٍ، فيجوزُ أن يُنسبَ إلى القريةِ، وإلى البلدةِ، وإلى البلدةِ، وإلى البلدةِ، وإلى البلدةِ، وإلى الأقليمِ، ثُمَّ مَنْ كانَ ناقِلَةً مِن بلدٍ إلى بلدٍ، وأرادَ الانتسابَ اليهما، فليبدَأُ بالأولِ، فيقولُ مِنْ مصر إلى دمشقَ: المصريّ ثُمَّ الدمشقيّ.

قال ابنُ المباركِ: «مَن أقامَ في بلدةٍ أربعَ سنينَ نُسِبَ إليها»(١٠).

### والثالثُ (٥): التاريخُ والوفاةُ:

الصحيحُ في سِنِّ سيدِنا رسولِ اللهِ صَلَّى لَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحِبَيْهِ أَبِي بكر وعمرَ رَضِيَ لِللهُ عَنْهُمَا ثلاثٌ وسِتُّون.

<sup>(</sup>١) في الأصل: «والثاني» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٥٠٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ١٢٢]، «المقنع في علوم الحديث» [٢/ ٢٠٠].

<sup>(</sup>T) في الأصل: «والثالث» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/٥٠٤].

<sup>(</sup>٤) يبطر «التقريب والتيسير» [ص:١٢٣]، «المقنع في علوم الحديث الرا ٢٧٤].

<sup>(</sup>٥) والأصل: "والرابع" والتصويب من "الكاشف عن حقائق السنن" [١/٥٠٤].

وقُبِضَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ ضُحَى الاثنينِ لاثْنَيْ عَشْرَةً خَلَتْ مِن ربيعِ الأولِ سنة إحدى عَشْرَةً.

وأبو بكر رَضَاً لِللهُ عَنْهُ فِي جُمادَى الأُولَى سنَةَ ثلاثَ عشْرَةً.

وعمرُ [١٨١/ أ] رَضِوَالِلَهُ عَنْهُ في ذي الحجة سَنَةَ ثلاثٍ وعِشْرِينَ.

وعثمانُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ في سَنَةِ خمسٍ وثلاثينَ، ابن اثنتينِ وثمانينَ سنةً، وقيل: تسعينَ.

وعليٌّ رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ في رمضانَ مِن سَنَةِ أربعينَ، ابن ثلاثٍ وستينَ، وقيل: أربع وخمسينَ.

وطلحة ، والزبيرُ في جُمادَى الأُولى سَنَةَ سِتٌ وثلاثينَ، وقيل: كانا ابني أربع وستينَ، وقيل غيرُه.

وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ سنةَ خمسٍ وخمسينَ على الأصحِّ، ابن ثلاثٍ وسبعينَ.

وسعيدٌ سنة إحدى وخمسين، ابن ثلاثٍ أو أربعٍ وسبعين. وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ سنة اثنتينِ وثلاثينَ، ابن خمسٍ وسبعينَ. وأبو عبيدة سنة ثماني عَشْرَة، ابن ثمانٍ وخمسينَ.

وصحابيًّان عاشا ستينَ سنةً في الجاهليةِ، وستينَ بالإسلام، وماتا بالمدينة سنَةَ أربعِ وخمسين: حكيمُ بنُ حزامٍ وحسانُ بنُ ثابتٍ<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>۱) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:٣٨٧-٣٨٣]، «التقريب والتيسير» [ص:١١٧-١١٨].

### وأصحابُ المذاهبِ المتبوعةِ:

سفيانُ الثوريُّ، ماتَ بالبصرةِ سنَةَ إحدى وستينَ ومائةٍ، [ومولدُه سنةَ سبع وتسعينَ.

ومالكُ بنُ أنسِ بالمدينةِ سنَةَ تسعِ وسبعينَ ومائةٍ ](١) قيل: وُلِدَ سنَةَ ثلاثٍ أو إحدى أو أربع أو سبع وتسعينً.

وأبو حنيفَةَ مات ببغدادَ سنةَ خمسينَ ومائةٍ، وكان ابنَ سبعينَ.

والشافعيُّ بمِصرَ آخِرَ رجبٍ سنةَ أربعٍ ومائتينِ، ووُلِدَ سنةَ خمسينَ ومائةٍ.

وأحمدُ بن حنبل ببغدادَ في ربيعِ الآخِرِ سنةَ إحدى وأربعينَ ومائتينِ، ووُلِدَ سنةَ أربع وستينَ ومائتينِ،

### وأصحابُ الأصولِ المعتمدةِ:

البخاريُّ، وُلِدَ يومَ الجمعةِ لثلاثَ عشرةَ خَلَتْ مِن شوالِ سنةَ أُربِعِ وتسعينَ ومائةٍ، وماتَ ليلةَ الفطرِ سنةَ ستَّ وخمسينَ ومائتينِ بقريةٍ مِن قُرى بُخارَى.

ومسلمٌ، مات بنيسابورَ لخمسٍ بَقِينَ [١٨١/ ب] مِن رجبٍ سنَةَ إحدى وستينَ ومائتينِ، ابنَ خمسِ وخمسينَ.

وأبو داودَ، بالبصرةِ في شوالٍ سنة سبع وسبعينَ ومائتينِ.

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٠٦].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٣٨٤]، «التقريب والتيسير» [ص:١١٨].

والترمذيُّ، بترُمِذ لثلاثَ عشرةَ مضتْ مِن رجبِ سنةَ تسعِ وسبعينَ ومائتينِ.

والنَّسائيُّ، سنةَ ثلاثٍ وثلاثمائة.

والدارقطني، ببغدادَ في ذي القعدةِ سنة خمسٍ وثمانينَ وثلاثمائة، ووُلِدَ فيها سنَةً ستَّ وثلاثمائة.

والحاكم النيسابوريُّ، مات بها في صَفَرٍ سنَةَ خمسٍ وأرْبَعْمائة، ووُلِدَ بها في ربيعِ الأولِ سنةَ إحدى وعشرين وثلاثمائة.

وأَبُو نعيمِ الأصفهانيُّ، وُلِدَ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وثلاثمائة، ومات في صَفَرٍ سنةَ ثلاثينَ وأربعمائة.

وابنُ عبدُ البرِّ حافِظُ المغربِ صاحبُ «الاستيعاب»، وُلِدَ في ربيع الآخِرِ سنَةَ ثمانٍ وستينَ وثلاثمائةٍ، وتُوفِّي بشاطِبَةَ سَنَةَ ثلاثٍ وستينَ وأربعمائة.

والبيهقيُّ، وُلِدَ سَنَةَ أربعٍ وثلاثينَ وثلاثمائة، ومات بنيسابورَ في جُمادي الأُولي سَنَةَ [ثمانٍ وخمسين وأربعمائة،

والخطيبُ البغداديُّ، وُلِدَ في جُمادَى الآخِرَةِ سَنَةً](١) اثنتينِ وتسعينَ وثلاثمائةٍ ببغدادَ في ذي الحجةِ سنةَ ثلاثٍ وستينَ وأربعمائةٍ (١).

#### **\$ \$ \$**

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السن» [١/ ٧٠٤]. (٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٤٠٦ -٧٠٤].

#### خاتمة

### في آدابِ الشيخ، والطالب، والكاتِب

اعلم: أنَّ عِلْمَ الحديثِ علمٌ شريفٌ، يُناسِبُ مكارِمَ الأخلاقِ، ومحاسِنَ الشَّيَمِ، ويُنافي مساوِئَ الأخلاقِ، ومَشائِنَ الشَّيَمِ، وهو مِن عُلومِ الآخِرَةِ، لا مِن عُلومِ الدنيا، فَمَن أرادَ التصدي لإسماعِ الحديثِ أو استماعِه، أو لإفادة شيءٍ مِن علومه أو لاستفادتِه، فليُقَدِّمْ تصحيحَ النيةِ وإخلاصَها، وليُطَهِّرُ قلبَه مِنَ الأغراضِ الدنيويةِ وأدناسِها، وليُحذَرْ بَلِيَّةَ حُبِّ الرئاسةِ، ورُعوناتِها، وطَلَب مالٍ، وغيرِ ذلك مما لا يُراد به وجهُ اللهِ تعالى (۱).

يجِبُ للمتصدِّي لإسماع الحديثِ أن يَبْلُغَ أربعينَ، وفيه مجتمعُ الأشُدِّ، نُبِّئَ رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو ابنُ أربعينَ، ويجوزُ دونَه [١٨٢/أ] إذا تأهَّل له لبَرَاعتِه في العِلْم، واحتيجَ لِمَا عندَه، كمالكِ رَضِيَّالِلَّهُ عَنْهُ فإنه تصدَّى له، وله نيِّفٌ وعشرون سنةً، وقيل: سبعَ عشرة، والشافعيُّ رضى الله عنه أَخَذَ عنه العِلْمَ، وهو في سِنِّ الحداثَةِ، وغيرُهما ممَّنْ لا يُحْصَى (١).

ومَنْ خُشِيَ عليه الخرفُ والتخليطُ أَمْسَكَ، لا إِن لَم يُخْشَ، كأنسِ بنِ مالكِ، وسَهْلِ بنِ سعدٍ، رَضَيَّالِلَّهُ عَنْهُمَا فإنهما حدَّثا بعدَ مجاوزةِ الثمانينَ، وكالحَسَنِ بنِ عرفةَ، فإنه حدَّثَ بعدَ المائةِ.

وينبغي أن لا يُحدِّثَ في بلدٍ فيه مَنْ هو أَوْلَى مِنْهُ لِسِنِّهِ وعِلْمِهِ، وإذا طُلِبَ مِنْهُ لِسِنِّهِ وعِلْمِهِ، وإذا طُلِبَ مِنْهُ ما يَعْلَمُه عِندَ أَوْلَى منه أَرْشَدَ إليه.

<sup>(</sup>١) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص: ٢٣٦]. (٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢٠٠].

ولا يَمْتَنِعُ مِنْ تحدِيثِ مَن لا تَصِعُّ نيتُه؛ قَإِنَّه يُرْجَى له تَصحِيحُها وَأَنْ يَحْرِصَ على نَشْرِهِ.

وإذا أرادَ مَجْلِسَ التحديثِ فلْيَقْتَدِ بالإمامِ مالْكِ رَضَيَّكُوعَنَهُ ولْيَتُوضَأَ، وللبُسَرُحُ لِحْيَتَه ويَتَطَيَّبُ، ولْيَجِلِسْ على الصَّدْرِ بوقارِ وهَيْيَةٍ، و فَيُحَدِّثُ قِي الْطَرِيقِ، ولا تعظيمًا لحدِيثِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلا يُحَدِّثُ فِي الْطَرِيقِ، ولا تعظيمًا لحدِيثِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلا يُحَدِّثُ فِي الْطَرِيقِ، ولا قائمًا، وإن رَفَعَ أحدٌ صوته في مَجلِسِهِ زَجَرَه، ويُقْبِلْ على الحاصرين كلَّهِم، ولْيَقْتِثُ بقراه وَحسنِ الصوتِ، فيصِحُ مِنْ غيرِ هدرٍ، ولا سَرْدِيمنعُ مِنْ أَمْرائُ بعضِه للسامعين، فإن فَعَلَ ذلك كُرة إن لم يُفْحِشُ فيه، بحيثُ يقوتُ سماعَ الكثيرِ، ثُمَّ الشيخُ يُبَسُولُ، ويدعو، ويقولُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ الكثيرِ، ثُمَّ الشيخُ يُبَسُولُ، ويدعو، ويقولُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ الانتقانِ على سيدِ المرسلينَ، كلَماذكرَهُ الذاكرونَ، وكلَماغَقَلَ عَنْ والسلامُ الانتقانِ على سيدِ المرسلينَ، كلَماذكرَهُ الذاكرونَ، وكلَماغَقَلَ عَنْ السلامُ المنافونَ، اللهمَّ صلَّ عليه، وعلى آيه، وصافر النيينَ، وآلِ كلَّ وسافر النيينَ، وآلِ كلَّ وسافر الصالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلونَ، ثم يُثني على شيخِه بما هو الصالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلونَ، ثم يُثني على شيخِه بما هو إلى أمْ، أو صفةٍ، أو وَصْفٍ فِي بَدَنِه، وإن كان له شيوخٌ فيختارُ أعلاهم سندًا، وأقصرَهم مننًا.

ويُستحَبُّ أَن يَتَّخِذَ مُسْتَمْلِيًا رفيعَ الصوتِ، يُبَلِّعُ عنه إِذَا كثُرَ الحِبعُ على نحو كرسي، ثم يَخْتِمُ إملاءَه بشيءٍ مِنَ الحكاياتِ، والنوادِر، والإنشاداتِ في الزهدِ، والآدابِ، ومكارِمِ الأخلاقِ، وإذا قصرَ المحدثُ عنِ التخريجِ أو أَشْغِلَ عنه استعانَ ببعضِ الحفاظِ في التخريج عنه.



### الفصلُ الثاني

### في آداب الطالب

قد سَبَقَ الكلامُ في السِّنِّ الذي يَبتدِئُ فيه الطالبُ بسماعِ الحديثِ، وليَبدأَ بسماعِ أرجحِ شيوخِ بلدِه إسنادًا وعلمًا ودينًا وشهرةً، ويُقَدِّمُ الأعلى فالأعلى، وطَلَبُ العُلُوِّ في الإسنادسنَّةٌ بالغَةٌ، ومِنْ ثَمَّ استُحِبَّتِ الرِّحْلةُ فيه.

قال الإمامُ أحمدُ رَضَيَالِتَهُ عَنْهُ: ﴿ طَلَبُ الإسنادِ العالِي سُنَّةٌ عَمَّن سَلَفَ ﴾(١).

وقيل لِيَحْيَى بنِ مَعينِ رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ - في مرَضِ مَوتِه -: ما تَشتهي؟ قال: «بيت خالٍ، وإسناد عالٍ» (٢٠).

قال مُحمد بنُ أَسْلَمَ: «قُرْبُ الإسنادِ قُرْبَةٌ إلى اللهِ»(٣).

وفائدتُه: بُعْدُ تَطَرُّقِ الخَلَلِ إلى كُلِّ راوٍ، وإنما كان العلوُّ مرغوبًا فيه لكونِه أقربَ إلى الصحةِ وقلَّةِ الخطاِ؛ لأنَّ ما مِنْ راوٍ مِن رجالِ الإسنادِ إلا ويُحتَمَلُ أن يكونَ الخطأُ مِن جهتِه سهوًا أو عمدًا، فكلَّما كثرتِ الوسائطُ وطال السندُ كَثُرتُ مظانُّ التجويزِ، وكلَّما قلَّتْ قلَّتْ (١٠).

والعلوُّ المطلقُ: ما انتهى إلى النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثُلاثيَّاتِ البخاريِّ. والعُلُوُّ النسبيُّ: ما انتهى إلى إمامِ مِن أَئمةِ الحديثِ، وإن كثرَ العددُ منه إلى رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهذا عالٍ بالنسبة إلى ذلك الإمام، أو إلى

<sup>(</sup>١) ينظر االجامع لأخلاق الراوي، [١١٧].

<sup>(</sup>٢) ينظر المقدمة ابن الصلاح؛ [ص:٢٥٦].

<sup>(</sup>٣) ينظر «الجامع لأخلاق الراوي» [١١٥]. (٤) ينظر «نزهة النظر» [ص:١٤٧].

المصنف، كصحيح البخاري ومسلم، وإمَّا بتقدم وفاة الراوي.

قال ابنُ الصلاحِ: «مثالُه: عن شيخٍ، أخبرني به عن واحدٍ، عن البيهقيّ، عن الحاكم، أعلى مِن روايتي لذلك [١٨٣/١] عن شيخٍ، أخبرني به عن واحدٍ، عن أبي بكر بنِ خلفٍ، عنِ الحاكم، وإن تساوَى الإسنادانِ في العدد، لتقدُّم و فاةِ البيهقيّ على و فاةِ ابنِ خلفٍ، بنحوِ تسع وعشرين سنةً.

أو بتقدُّم السماع: وهو أن يَسمَعَ شيخانِ مِن شيخٍ، و سماعُ أحدِهما مِن ستينَ سنةً مثلًا، وسماعُ الآخرِ مِن أربعينَ سنةً. فإن تساوَى [السندُ إليهما]" في العددِ وعدم الواسطةِ فالأولُ أعلى "(٢). انتهى.

ثُم إذا فَرَغَ مِن ذلك ارتَحلَ، فإنه مِن دَأْبِ الحفاظ المبرِّزِين، ولا يحمِلُه الشَّرَهُ على التساهل في السماع والتحمُّل فيخل بشيءٍ من شروطِه، وليُعَظِّمُ مَنْ سَمِعَ منه إجلالًا للعلْم، ويتحرَّى رضاهُ، ولا يُضجِرْهُ، ولا يُعِلَّهُ.

قال الزهريُّ: «المجلسُ إذا طال كانَ للشيطانِ فيه نصيبٌ»(٣).

فإذا فازَ بفائدةٍ أرشدَ غيرَه إليها، فإنَّ كتمانَ ذلك شؤمٌ، وحرمانٌ؛ لأن بَرَكَةَ الحديثِ إفادتُه ونَشْرُه، وبه ينمُو.

ولا يمنعُهُ الحياءُ والكبرُ مِنَ السعيِ في التحصيلِ، وأُخْذِ العلمِ ممن هو دونَه في سِنَّ، أو نَسَب، أو منزلَةٍ، وليصبِرْ على جفاءِ شيخِه، وليَعْتَنِ بالأهمَّ فالأهمُّ، ولا يُضَيَّعُ زمانِه في الإكثارِ مِنَ الشيوخِ لمجرَّدِ الكثرةِ،

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من المقدمة ابن الصلاح؛ [ص:٢٦٢].

<sup>(</sup>٢) اسقدمة ابن الصلاح» [ص:٢٦١-٢٦٢]

<sup>(</sup>٣) ينظر االجامع لأخلاق الراوي، [١٣٨٥]

وليكتب وليسمع ما يقع له مِن كتاب أو جزء بكمالِه، ولا ينتَخِب منه لغيرِ ضرورة، ولا يَقتصِر على السماع والكَتْب، دون المعرفة والفهم، بلْ يتعرفُ صحتَه، وضعفَه، ومعانيَه، وفقهَه، وإعرابَه، ونصَّه، وأسماء رجالِه، ويعتني بإتقانِ مُشْكلِه، حفظًا وكتابة، ويُقَدِّمُ الصحيحين، وهما صحيحُ البخاريُّ، وصحيحُ مسلم؛ لأنهما أصحُّ الكتبِ بَعْدَ كتابِ اللهِ تعالى، ويُقدِّمُ أولَهما لكونِه على المعتمدِ أرجَحُهما؛ لتقدم مصنفِّه في الفنِّ، وقِدَمِه واختصاصِ لكونِه على المعتمدِ أرجَحُهما؛ لتقدم مصنفِه في الفنِّ، وقِدَمِه واختصاصِ صحيحِه بمزيدِ مِنَ الصفاتِ، وانتشارِ عِلمِه، وقيل: مسلمٌ، وقيل: هما سواءٌ، ثُم سننُ أبي داود، والجامعُ للترمذيِّ، والسننُ للنسائي [١٨٣/ ب]، والسننُ لابن ماجه القزويني (١٠).

وقد امتازَ كلُّ واحدٍ مِن هذه الكتبِ بخصوصيةٍ، فالبخاريُّ بقوَّةِ استنباطِه، ومسلمٌ بجَمْعِه للطرقِ في مكانٍ واحدٍ على كيفيةٍ حسنةٍ، وأبو داود بكثرةِ أحاديثِ الأحكامِ، حتى قيل: إنه يكفي الفقية، والترمذيُّ ببيانِ المذاهبِ والحُكْمِ على الأحاديثِ والإشارةِ لما في البابِ مِنَ الأحاديثِ، والنسائيُّ بالإشارةِ للعللِ وحُسنِ إيرادِه لها(٢).

قال السخاويُّ: «وأمَّا ابنُ ماجه ففيه الضعيفُ كثيرًا، بلُ والموضوعُ، ولذا توَقَّفَ بعضُهم في إلحاقِه بها، وقال: لو جُعِلَ بدله «مسندُ الدارمي» لكان أولى، فليحرِصِ الطالبُ على سماعِه، وليعْلَمُ أنه على الأبوابِ أيضًا، بِخِلاف ما أوهَمَتْه التسميةُ، ثُم المسانيدُ كـ «مسند الإمام أحمد» فإنه ليس فيه شيءٌ موضوعٌ، و «الموطأ» لمالكِ، و «مسند الشافعي»، و «مسند عبد بن

<sup>(</sup>١) ينظر «التقريب والتيسير» [ص: ٨٢]، «المنهل الروي» [ص: ١٠٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص:٧٧].

حميد» و «مسند الطيالسي»، وأبي يعلى، وغيرِه، وكذا يحرِص على سماعِ باقي السننِ ك «السنن الكبرى» للنسائي و «سنن الدارقطني»، والبيهقي، فهي أكبر كتب السنةِ مطلقًا، ثم تسمعُ المعاجمُ، وهي الكتبُ المصنفةُ على حروفِ المعجمِ في شيوخِ المصنفِ ك «المعجم الأوسط» و «الصغير» للطبراني، أو في أسماء الصحابة ك «المعجم الكبير» له أيضًا، وهو أعظمُها، و أوسعُها» (١٠).

ويسمعُ من التواريخ «تاريخ البخاري»، وابنِ أبي خيثمةً، ومِنْ كُتُبِ الجرحِ والتعديلِ: كتاب ابنِ حاتم، ومِن مُشكلِ الأسماءِ: كتاب ابنِ ماكولاً(٢).

ويشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهّل له معتنيًا، فقل مَن تميّز في علم لم يُصنّف، ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان: أجو دُهما على الأبواب، كما فعلَه البخاريُّ ومسلمٌ، فيذكرُ في كلِّ بابٍ مِن ما عنده فيه، ثُم على الأسانيد، فيجمع في ترجمة كلِّ صحابي ما عنده مِن حديثه، صحيحه وضعيفه، ويرتبُ بالسابقة، فيقدمُ العشرة، ثُم أهل بدر [١٨٤/ أ]، ثُم الحديبية، ثُم مَن هاجرَ بينها وبين الفتح، ثم أصاغرَ الصحابة، ثم النساء، بيدأ بأمهات المؤمنين (٣).



<sup>(</sup>١) ينظر «الغاية في شرح الهداية» [ص:٧٧-٧٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٩ · ٤ - ٠ ٤].

<sup>(</sup>٣) ينظر المصدر السابق.

### الفصلُ الثالثُ:

#### في أداب الكاتب

قيل: أولُ مَن كتبَ وصَنَّفَ من السلفِ: ابنُ جريج، وقيل: مالك، وقيل: الربيعُ بنُ صبيحٍ، ثمَّ انتشرَ التدوينُ، وظهرتْ فوائدُه.

وعلى الكاتب صرف الهمة إلى ضبطِه وتحقيقِه شَكْلًا ونطقًا، مِن غيرِ مَشْقِ ولا تعليق، بحيث يؤمّنُ اللَّبسُ معه، فلو لم يكنْ في إعجامِ الخطِّ وهو نقطُه وضبطُه إلَّا السلامةُ مِن إعجامِه، وهو التباسُه، بحيثُ لا يقدِر كلُّ أحدِ على قراءتِه، لَكُرِه.

وقيل: إنما يُشكَلُ المشكلُ، ولا يَشتغِلُ بتقييدِ الواضحِ فقد كَرِهَه بعضُ العلماءِ، لكن قال عياض: «الصوابُ أنه يشكل الجميع لأجلِ المبتدئ، وغير المعرب»(١).

قال السخاويُّ: " وَهَذَا هُوَ اللَّائِق في زمنِنا بلِ الذي أرّاهُ الْآن الِاقْتِصَار في الضبطِ على روايةٍ واحدةٍ، ويعتني بضبطِ الملتبسِ مِن أسماءِ الرجالِ؛ لأنه نقلٌ محضٌ، لا مَدْخَلَ للأفهامِ فيه مثلُ: "يربد" بضم الموحدة فإنه پَشتبه بديزيد" ولذلك قال بعضُهم: أولى الأشياء بالضبط الأسماءُ؛ لأنه ليسَ قبله ما يدلُّ عليه، ولا بعدَه كذلك، ولا مَدْخَلَ للقياس فيه"(").

فيضبط المشكلَ في المتنِ، ويبيَّنُه في الحاشية، ولا يُعَلِّقِ الخطَّ تعليقًا، ولا يُدَقِّقُه؛ فإنّ الخطَّ علامةٌ فأحسنُه أَبْيَنُه، وعن بعضِهم: «اكتُبْ ما ينفَعُك

(Y) «الغاية في شرح الهداية» [ص: ٨٨].

(١) االإلماعة [ص: ١٥٠].



وقتَ حاجتِك إلى وقتِ الكبر وضعْفِ البصرِ» ولا يصطلحُ رمزًا لا يعرفُه غيرُه، إلا أنْ يُبَيِّنَ مرادَه، إما بأوَّلِ الكتاب أو بآخِرِه (١٠).

ويعتني بضبطِ مختلِفِ الرواياتِ وتمييزِها، فيجعلُ كتابَه على روايةٍ، ويلجِقُ البقية بالحاشيةِ، وما كان مِن نقصٍ أعلمَ عليه، أو خلافٍ نبَّه عليه، ويسمِّي راويَه، مبينًا، [١٨٤/ ب] ويجعلُ بين كلَّ حديثين دائرةً، فقد فَعَلَ ذلك جمعٌ منهم: أحمدُ، وابنُ جرير، واستَحَبَّ الخطيبُ أن تكونَ مهملةً، فإذا قابَل نَقَطَ وَسَطَها؛ لتكونَ إشارةً إليه (٢).

ولا يَفْصِلْ بين المضافِ والمضافِ إليه في سطرين، فلا يكتبُ (رسول) في سطر و «الله» في سطر و «الله» في سطر و «الله» في آخر، وكذا يتجنّبُ مثل ذلك في «عبد القادر» ونحو، من أسماء الصفات، وإذا كتب اسمَ اللهِ تعالى أتبَعهُ بالتعظيم، ك «عز وجل» ونحو، اسمُ الرسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أردَفه بالصلاة والتسليم، ولا تسأمْ مِنْ تَكُرادِه وإن لم يكن في الأصل، ومَنْ أغفل ذلك حُرِمَ حظًا عظيمًا، ولا يرمُزْ (٣) بهما، وكلَّما كَتَب، صلى بلسانه أيضًا، وكذلك الترضي والترحم على الصحابةِ والعلماءِ، ويُكره الاقتصارُ على الصلاةِ دونَ التسليم، وبالعكسِ (١٠).

وعليه مقابَلَةُ كتابِه بأصلِ شيخِه، وإن كان إجازةً، أو بأصلِ أصلِ شيخِه

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص:٩٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر «مقدمة ابن الصلاح» [ص:١٨٧]، «التقريب والتيسير» [ص:٦٨]، «المنهل الروي» [ص:٩٣].

<sup>(</sup>٣) في الأصل: «ولا بد» والتصويب من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٠١٠].

<sup>(</sup>٤) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٩٣ - ٩٤].

المقابَلِ به أصلُ شيخِه، أو بفرع مقابَلِ بأصلِ السماعِ المقابلَةَ المشروطة، وأفضلُ المقابلَةِ المشروطة، وأولى وأفضلُ المقابَلَةِ أن يُعادِ ضَ كتابَه بنفسَه مَعَ شيو خِه حالَ السماع، وهو أولى مِنْ مقابَلَتِه مع نفسِه، وما أحسنَ قولَ القائِلِ: «مَن كَتَبَ ولم يُعَابِل فلْيَرْمِ به في المزابِلِ " (").

وإذا أخرجَ الملحق، أي: الساقط، فليخُطَّ مِن موضِع سفوطِه مِن السعلِ خطًّا صاعدًا قليلًا معطوفًا يسيرًا إلى الجهةِ الملحقِ قُبالَتَه في الحاشية، وجهةُ اليمينِ أولى، إلا أن يكونَ في آخِرِ السطرِ، فين جهةِ الشمالِ، وليكتبُ صاعدًا إلى أعلى الورقة، لا نازلًا إلى أسفلها؛ لاحتمالِ سفْطِ آخَرَ بعدَه، ثم إن زادَ الملحق على سطرِ ابتداً سطورَه مِن جهةِ طرَفِ الورقةِ، إن كان في يمينِها، بحيث تنتهي سطورُه إلى أسطرِ الكتابِ، وإن كان في الشمالِ ابتداً يمينِها، بحيث تنتهي سطورُه إلى أسطرِ الكتابِ، وإن كان في الشمالِ ابتداً الأسطرَ مِن جهةِ أسطرِ الكتابِ، ثم يكتبُ في انتهاءِ اللَّحقِ "صَحَّ" ".

ولا بأسَ بكتابةِ [١٨٥/أ] الفوائدِ المهمَّةِ على الحواشي، لا بينَ الأسطرِ"، ومِن شأنِ المتقنينَ الاعتناءُ بالتصحيح، بأن يكتُبَ فيما عُرْضَةُ الشك، أو الاختلافِ لفظةَ «صَحَّ» ليدلَّ على صحةِ روايتِه (٤).

والتضبيبُ - وقد يُسمَّى التمويضُ - أن يَمُدَّ خطَّا أولُه كرأسِ الصادِ، ولا يُلصق بالممدودِ عليه على ثابت نقلًا فاسدِ لفظًا أو معنَّى، وعلى ضعيفِ أو ناقصٍ، ومِنَ الناقصِ موضعُ الإرسالِ أو الانقطاعِ، وربما اقتصر بعضُهم

<sup>(</sup>١) ينظر الغاية في شرح الهداية ا [ص: ٨٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٩٤ - ٩٥]، «الكاشف عن حقائق السنن» [ ١٠٤٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر «المنهل الروي» [ص: ٩٥].

<sup>(</sup>٤) ينظر «مقدمة أبن الصلاح» (ص: ١٩٦]، «التقريب والتيسير» [ص: ٧٠].

على صورةِ اص افي علامة التصحيح، فأشبهتِ الضبة، ويوجدُ في بعضِ الأصولِ القديمةِ في إسنادِ فيه جماعةٌ عُطِفَ بعضُهم على بعضٍ علامةٌ تشبيهُ الضبةَ بين أسمائِهم وليست ضبةً بل كأنَّها علامةُ الاتصالِ(١).

فإذا وقع في الكتاب خطأ وحقّقه، كتب عليه «كذا» صغيرة، وكتب في الحاشية: «صوابه كذا»، فإن وقع فيه ما ليسَ منه نَفَى بالضربِ بخطً بين مختلطًا به، ويتركه ممكن القراءة، ويسمّى الشّق، وقيل: لا يَخلِطُه بالمكتوب، بل يكونُ فوقه معطوفًا على أولِه وآخِره، وقيلَ: يكتب الا في أولِه أو «إلى» آخِره".

فإن كان الضربُ على مكرِّدٍ، قال القاضي عياض: (إن كان المكررانِ في أولِ السطرِ ضربَ على أولِهما؛ صيانة أولِ السطورِ ، وأواخرِها، فإن كان أحدُهما في أول سطرٍ ، والآخرُ في آخِرِه ضَربَ الآخرَ ، لأنَّ الأولَ أولَى بالمراعاةِ الآنَ ، وقيل: يُبقِي أحسنَهما وأبينَهما ضربَ الآخرَ ، لأنَّ الأولَ أولَى بالمراعاةِ الله أو الموصوفُ أو الصفةُ رُوعي صورةً ، فإن تكرَّرَ المضافُ أو المضافُ إليه أو الموصوفُ أو الصفةُ رُوعي التسالُهما، وأما الحكُ فكرِهم أهلُ العِلْم للتَّهْمَةِ (1).

ويجوزُ أن يختَصِرَ «أخبرنا» و «حدَّثنا» والاقتصارُ على الرمزِ فيهما، فيكتبُ مِن «أخبرنا» ثلاثة أحرفِ الأولَ والأخيرَيْنِ، فيصير «أنا»، وربَّما ضمُّوا لذلك الباء الموحدة فيصيرَ «أنبا» ومِن (حدثنا» ثلاثة أحرف متوالية مِن آخِرِها فيصيرَ (ثنا» [١٨٥/ ب] أو يقتصرَ على الحرفينِ الأَخِرَينِ فيكون

<sup>]. (</sup>٢) ينظر المصدر السابق.

<sup>(</sup>٤) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» [٢١١].

<sup>(</sup>١) ينظر «المنهل الروي» [ص:٩٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر االإلماع [ص:١٧٢].

هذا؟ [وَكَذَا اقْتَصَرَ المحدُّثُونَ على «أرنا» من «أخبرنَا»](١)، وعلى «دثنا» من وحدثناً»، واصطلحَ بعضُ العَجَمِ على «أخ» من «أخبرنا» و «ح» من «حدثنا»، وأما «أنبأنا» فلا تُختصرُ خوفَ الإلباس (١).

وإذا كان للحديثِ إسنادان فأكثرُ، كتبوا عند الانتقالِ مِن إسناد إلى إسنادٍ مسمَّى وح ، مفردةً مُهمَلَةً، إشارةً إلى التحويلِ، مِن أحدِهما للآخرِ، فيتلفَّظُ بِهِا المحدثُ عندَ الوصولِ إليها فيقولُ (ح) في القراءة (٢).

قال ابن الصلاح كَاللَّهُ: ﴿ لَم نسمَعُ مَن نعتمدُ عليه بيانَ أمرِها، وجدتُ بخطُّ جماعةٍ مِنَ الحفاظِ بدلًا عنها ﴿ صَعَ صريحةً فيكون ﴿ ح ، رمزًا مِن ﴿ صح ، لئلًا يُتوهَمَ أن حديث هذا الإسنادِ سقطَ، ولئلًا يُوكَب الإسنادُ الثاني على الإسنادِ الأولِ، فيُجعلا إسنادًا واحدًا.

وعن بعضِ الأصفهانيين: أنها مِن التحولِ مِن إسنادٍ إلى إسناد، وقيل: مِن حائلٍ، أي: تحوُّلٍ بين الإسنادين، وليستُ مِنَ الحديث، فلا يُلفظ بشيء عند الاتتهاء إليها في القراءة، (٤).

قال بعضُ المتأخرين: هي إشارةً إلى قولنا «الحديث»، وقال بعضُ البغداديين: مِن العلماءِ مَن يقولُ إذا انتهى إليه في القراءة «حا» مقصورة، وهذا هو المختارُ الأحوطُ الأعدلُ (٥٠).

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من الغاية في شرح الهداية ١ [ص: ٩٣].

<sup>(</sup>٢) بنظر (الغاية في شرح الهداية) [ص: ٩٣].

٣) ينظر «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي [١/ ٤١١]، «الغاية في شرح الهداية» [ص: ٩٤].

<sup>(</sup>٤) دمقدمة ابن الصلاح؛ [ص:٣٠٢ –٤٠٢].

<sup>(</sup>٥) ينظر ١٤ الكاشف عن حقائق السنن اللطيبي [١ / ١١].

وينبغي للطالب أن يكتُب بعدَ البسملةِ اسمَ الشيخ الذي سَمِعَ الكتاب منه، وكُنيته، ونَسَبَه، ثُم يسوقَ ما سمعه منه، ويكتبَ أسماءَ مَن سمِعَ معه، وتاريخَ السماع، ولا بأسَ بكَتْبِهِ آخِرَ الكتابِ(١).

وينبغي أن يكونَ التسميعَ بخطِّ شيخٍ موثوقٍ به، معروفِ الخطِّ، ولا بأسَ أن لا يكتُبَ المُسمِعَ خطَّه بالتصحيحِ، ولا بأس أن يقتصِرَ على إثباتِ سماعِه بخطِّ نفسِه، إذا كان موثوقًا به، وعلى الكاتب التحري في بيانِ السامعِ، والمسموع، والمسمِع، ويتجنبُ التساهلَ فيمن يثبتُ اسمَه (٢).

والحذر مِن إسقاطِ بعضِ السامعين لغرضِ فاسدٍ، وإذا لم يحضُر مثبتُ السماع مجلسًا، فله أن يعتمِد في حضورِهم على خبر الشيخ، أو ثقةٍ حَضَرَه [السماع مجلسًا، فله أن يعتمِد في كتابه قبُحَ منه كتمانُه، أو منعَه نسخة، أو نقل سماعَه، [وإن كان سماعُه] (ا) في كتابِه بخطِّ صاحبِ الكتابِ لزمَه إعارتُه إياه؛ لأنَّ في خطِّه يدلُّ على رضاه، وإلا لم يَلزَمْه، هكذا قال الأئمةُ الأجلِّةُ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يكتب السماع في كتاب لم يُصَحَّحُ تصحيحًا الأجلَّة، ولا ينبغي لأحدٍ أن يكتب السماع في كتاب لم يُصَحَّحُ تصحيحًا مرضيًّا، كي لا يغتر بصحته، إلا أن يبين كونَ النسخةِ غيرَ مقابَلَةٍ، وإذا سمع كتابًا كَتَب: بلغ في المجلسِ الأولِ والثاني إلى آخِرِه، وكذا إذا قابَل (1).

تتمة: إذا سمِعَ الطالبُ شيئًا، أو قرأه واعتنى بضبطه كما مرَّ، و فَهِمَ مِن معناه ما يُسُر له، فليعملُ بما عَلِمَ؛ لأن ثمرةَ العلمِ العملُ به، وليستعملُ ما يمكنُه

<sup>(</sup>١) ينظر «الجامع لأخلاق الراوي. [٢/ ٢٦٨ -٢٦٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر (مقدمة ابن الصلاح) [ص: ٥٠٧ - ٢٠٠].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من «الكاشف عن حقائق السنن» [١/ ٢١٦].

<sup>(</sup>٤) \* المنهل الروي، [ص: ٩٧]، (الكاشف عن حقائق السنن، [١/ ١٢٤].

استعمالُه مِنَ الحديثِ في أنواعِ العباداتِ، والآدابِ، فذلك زكاةُ الحديثِ، كما صرَّح به بِشرٌ الحافي رَضِيَالِلَّهُ عَنهُ حيث قال: «يا أصحاب الحديثِ أدُّوا زكاةَ هذا الحديثِ، اعمَلُوا مِن كلِّ مائةِ حديثِ خمسةَ أحاديثٍ، (۱).

قال عمرُو بنُ قيسِ المُلائيُّ كَاللهُ: «إذا بلغك شيءٌ مِن الخبرِ فاعملُ به ولو مرةً تكُنْ مِن أهلِه بل ويكونُ العملُ به سببًا لحفظِه»(٢) كما قال وكيعٌ كَاللهُ: «إذا أردتَ حفظَ الحديثِ فاعملُ به»(٣)، والله تعالى أعلم.

وليكنُ هذا آخِرَ ما أولاه مددُ الجدودِ، وما أملاه مِدادُ القلمِ المشهودِ، وصلى الله على خاتَمِ الرسلِ الكرامِ، وعلى آلِه وصحبِه، صلاةً وسلامًا أُعِدُّهما وقايةً ليومِ الزحامِ، آمين.



<sup>(</sup>١) «الجامع لأخلاق الراوي» [١٨١]، «شعب الإيمان» للبيهقي [١٦٦٦].

<sup>(</sup>٢) "الزهد؛ لأحمد [٧٥٠]، "الجامع لأخلاق الراوي، [١٨٢].

<sup>(</sup>٣) «المخلصيات» [٢٠٢]، «أخبار لحفظ القرآن» لابن عساكر [١١].

ولفظه: «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به».

### فهرس الأيات القرآنية

الآية رقمها الصفحة الحجر الحجر وقمها الصفحة الحجر الحجر الحجر إنّا لَهُ لَمَا يُوفِطُونَ ٩ ٩ النجم النجم ومَنَوْةَ الثَّالِئَةَ ٱلْأَخْرَىٰ قَلْ ٢٠ ٨٠ ٨٠

### فهرس الأحاديث النبوية

٦٤	، الله عليه وسلم	احتجم رسول الله صلى
۸٠	* * * * * * 7 * 5 7 * 5 7 * 6 7	إذا رويتم عني حديثا
۹۱	ذان وليها	إذا نكحت المرأة بغير إ
٦٤	وم	أفطر الحاجم والمحج
۹٩		إن بلالا ينادي بليل
۹٠.	ب على أحد	إن كذبا علي ليس ككذ
، ۲٥	٣٩	إنما الأعمال بالنيات.
	••••••••••••••••	
۲۵،	ν٤	البيعان بالخيار
٦٠	جدا	جعلت لنا الأرض مس
117	**************************************	ذكاة كل مسك دباغه.
006	٤٨	طلب العلم فريضة
٦٤		كان آخر الأمرين
٦٦	لى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير	كان أصحاب النبي صا

### بغية الطالبين لمعرفة اسطلاح المحدثين

٠٧٠٧٢	كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله كذا
٧٣	كلوا البلح بالتمر
٦٣	كنت نهيتكم عن زيارة القبورك
o £	لاتباغضوا ولاتحاسدوا
۸١	لاسبق إلا في نصل
٦٣	لاعدوى
٦٩	لانكاح إلا بولي
٦٣	لا يورد ممرض على مصح
00	للسائل حق وإن جاء على فرس
٥٨	اللهم أعني على ذكرك
٥٩	المتبايعان بالخيار
٥٧	من صام رمضان
٧٨	من كثرت صلاته بالليل
11.644	من كذب علي متعمدا
٥٨	نحن قوم لنا شرف

	بفية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين -
1 • V	نضر الله عبدا سمع مقالتي
٧١	هل تدرون ما أضحك رسول الله
171	يا رسول الله؛ الحج كل عام؟

### فهرس الأعلام

11V	أبيّ بن عمارة
١٣٠،١٢٦،٦٨،٤٨	أحمد بن الحسين البيهقي
	أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري
	أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي
	أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسي الم
	أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك
£	أحمد بن شعيب النسائي
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ٥٩ ا
179,170,117,771,071,071	أحمد بن محمد بن حنبل ١٤٠
110	الأحنف بن قيس
171	الأسود بن يزيد النخعي
171	الأقرع بن حابس
177,118,77,71	أنس بن مالك
117	أويس
٦٢ ٢٢	ايوب السختيانيا
171	بلال بن حمامة

### بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

بلال بن رباحبالال بن رباح
جابر بن عبدالله الأنصاري بابر بن عبدالله الأنصاري
حسان بن ثابت ثابت
الحسن البصريا
الحسين بن إسماعيل المحامليا
الحسين بن عبد الله الطيبي المحسين بن عبد الله الطيبي
الحسين بن مسعود البغوي١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حکیم بن حزام
حماد بن سلمة ١١٢،٦٢
حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ٢٦، ٦٥، ٤٤
الربيع بن سليمانالربيع بن سليمان
الزبير بن العوام النربير بن العوام
زید بن ثابت تابت
سعدبن أبي وقاص ۱۲٤
سعيد بن المسيب ١١٦، ١١٥، ١١٥، ١١٥، ١١٥،
سعیدبن زید تا ۲۲
سفيان الثوري ٣٤، ٧٩، ٤٣

### . بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

سلام بن أبي الحقيق ١١٧
سلام بن محمد بن ناهض المقدسي ١١٧
سليمان التميمي
سليمان بن أحمد الطبراني
سلیمان بن پسار
سهل بن سعد
سيار بن أبي سلامة
الشافعيا
شعبة بن الحجاج
طلحة بن عبيد الله
عامر الشعبي
عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي
عبد الرحمن بن عوف عبد الرحمن بن عوف
عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده
عبد الرحمن بن مهدي
عبد الرحيم بن الحسين العراقي١٠٨
عبدالله بن أحمد بن حنبل
عبدالله بن الزبير

### بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المعدثين

٦٧	عبدالله بن الزبير الحميدي ٢٠٠٠ عبدالله بن الزبير الحميدي
	عبدالله بن المبارك عبد الله بن المبارك
	عبد الله بن سلام
	عبد الله بن عباس ١٠١١٤،٨٠،٥٠٠
	عبدالله بن عمرعبد الله بن عمر
	عبدالله بن محمد الضعيف
	عبدالله بن محمد بن سنان الروحي
	عبد الله بن مسعودع
70	عبد الله بن مسلم بن قتيبة
	عبدالله بن مسلمة القعنبي
	ء عبد الملك بن جريجعبد الملك بن جريج
	عبد الملك بن حبيب الجوني
	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
	عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح٧٢،٦٠،٥٩،٥٢،٤٧، ٢٥،٩٥،
	127,120,000,000,000,000,000,000,000,000,000
11	عروة بن الزبير
٤٤	علقمة بن وقاص الليثي
١٢	على بن أبي طالبطالبعلى بن أبي طالب

# . بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

177,114,77	علي بن عمر الدار قطي
33,3/1,771,37/	عمر بن الخطاب
118	عمرو بن العاص
144	عمرو بن قيس الملائي
171	عوذ بن عفراء
177	عياض بن موسى اليحصبي
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	القاسم بن سلام
110	القاسم بن محمد
	قيس بن أبي حازم
177,174,177,170,177	مالك بن أنس ٤٤ ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٧١
£ £	محمد بن إبراهيم التيمي
ξο	محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة .
<b>£ Y</b>	محمد بن إدريس الشافعي
144	محمد بن أسلم
141,140,144,48,44,81	محمد بن إسماعيل البخاري
11V	محمد بن السائب الكلبي
<b>E</b> Y	محمد بن المثنى
114	محمد بن بشار

#### بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

111	محدد بن جعفر بن محمد بن الهيشم.
نادي	محمد بن جعفر بن محمد بن كباية البعا
ابوري ا	محمد من جعفر بن محمد بن مطر النيس
144	محمدس جعفر غندر
	محمد بن حبال أنبستي
119	محمد بن حصن بن خالد الطرسوسي.
	محمد بن سلام
	محمد بن صيرين
142.121.1.4.1.2.49	محمد بن عبد الرحمن السخاوي
V,311,011, 111, 177, 177	محمد بن عبد الله الحاكم . ٦٦،٤٣ ، ١
17.	محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري
17.	محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري
11V	محمدين عبد الوهاب بن سلام الجبائر
V9	محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي
	محمد س عيسى الترمذي
	محمد بن کثیر
۱۰۸	محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري
	محمد ب مسلم الزهري

## - بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المعدثين

4 •	محمد بن موسى بن عثمان الحازمي
ξξ	محمد بن يزيد بن ماجه
1.9.11.77.09.28	محيي الدين النووي
118 311	مسروق بن الأجدع
141,140,41,41, 84	مسلم بن الحجاج
171	معاذبن عفراءمعاذبن
177	معاوية الضال
٠٠٠٥٢	معمر أبو عبيدة
171	معوذ بن عفراء
171	المقداد بن الأسود الكندي
177	منصور الفراوي
۸۱	المهدي أمير المؤمنين
17.	موسى بن سهل بن عبد الحميد الجوني
0 •	نافع مولى ابن عمر
١٣١، ١٢٦، ٧٣، ٥٨	النسائيا
70	النضر بن شميل
ξξ	يحيى بن سعيد الأنصاري
11.44	يحيى بن محمد شرف الدين المناوي .

### بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

179	بحیی بن معین
171	بزيد بن سليم الخزاعي
٤٣ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بزيدبن هارون
177. 117.00	بوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالب



### فهرس الكنى

118311	أبو الدرداء
177	أبو أناس
119	أبو بكر البغدادي القطيعي
178.177.118	أبو بكر الصديق
٥٧	أبو بكر الصوفي
ξξ	أبو بكر بن أبي شبية
٧٦٢٧	أبو بكر بن أبي مجاهد
171	أبو بكر بن عبد الرحمن
177	أبو بلال
170.77	أبو حنيفة
١٢٥،٧٣،٥٨،٤٣	أبو داود السجستاني
1 • 9	أبو داود السنجي
11V	أبو سعيد الخدري
۸١	أبو سعيد المداتني
110	أبو سلمة بن عبد الرحمن
117	أبو عبدالله بن خفيف
178.171	أبو عبيدة بن الجراح

# بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المعدثين

١	۲	١				b 1	1 1	4		ъ	9	ı	0. 1	b 1	. 4	. 3	9	ņ	ħ	ŧ	٠	n (	l d		*	h	4	Æ	a	ā	d	9,		9 1	6	1 1		ě	1	ú	4	1	á		¢		gl	4	• •	i	Ļ	Ş	į	) <del>-</del> =	Ļ	j	١.	<b>3</b>	و	<b>A</b>	e Contra	ų d		5	1
١	١	¢	>	В	a i		. 1	. 0	1 10		4	h	4	0 (		- 4	4	à	è	ŝ	0	o. (	1 4	16			4	į.	B	4	•	is -	4	á i	6 1		- 0	i d	4	¥		á	1	ā	Æ	3Í	4	d	e é	١ -	¥	ľ	Ķ	1	,	) Pq	ل	1	۴	1	Au	-4		<u>بۇ</u>	1
١	١	ŧ		b	ų ·	ty 1	6 9	y ()	4	4	b	ı,	1	h 1	1 1	. 6	*	b	6	ß.	1	6 (	ı lı	ı	b	6	b	ā	ń	7	à	•	<b>a</b> 1	0 (	b (	i	- 4		4	4		å	ń	5	6	d	4	dt -	۱ (	Ş	ja P	نو	М,	J	1	¥	1	4	ji.	e <sub>s</sub> el	وا	j.d	,	٠,	
	۲																																																												-		-		
١	۲	•	ĺ	à	4	٠.	0-1		, 1		•		6.1		. 6	. 6			٠	6	<b>5</b> ·		. 6	6		٠	٠	b		4	4	•	h ·	1 1	1	1 9	4		*	,			Æ		Œ	A	4	<b>6</b> (		4	نہ	l	+	Å	بما	0	4	Y	١,	-	لي	ú	,	بو	1
١	١	į		4	*	1	۲		1		•	6		. (		. 10		4	ě	6-	p. 1	h 1			8	•			•	• 1	Br (	•	0 4				٠				•	*		d.	#	e.	ø				L	•		و.	و.	J	از	1		یر	,	A		ىپ	,



اصطلاح المعدثين	لمعر فة	الطالبين	بغية	
-----------------	---------	----------	------	--

# فهرس النساء

١	١	•	7	•	•	• •		•			,		•	• 4	,	-	• •		•		<i>a</i> (			•	er e					• 4			•		4	٠			4 0	- 41	# 1		7	<u>כי</u>	_	لنب	ت	ند	٠,	4.	4	عف	-
١	١	1	٤		•					• •				• (	P #		• •		-		4	a 4			. 1	b d						4	• •		•	٠		- 4		. 40	•	د	بل	و!	خ	- 4	ت	بث	4	ج	ų.	ند	÷
١	1	1	٤	(	,	١	١	1	1	4	4	1	٩	6	1	1	٣									• •					. (	•	٠			*				. 10			ک,	ز.	پ	' بر	١.	ت	ب	ā		اد	ء
١	4	١,	٦		6	١	9	, '	١			, ,		•			•	•				•	• •		•	• •		•	•	*		•	•		٠	•	• 1		• (	ن	.4	>		الر		با	ء	ت		ا پ	رة	•	ء
١	1	١.	٦	١.		*	# (	. 4					-	•	. 4	. 4	ф						• •		•		• •				•			• •				• •		• •			•	• •	• •		• •	p	دا	ر.	لد	1	۱م

### فهرس الكتب الواردة في الكتاب

الصفحا	الكتاب
٩٠	الأحكام (قواطع الأدلة)
177	الاستيعاب
177	التاريخ الكبير
11A	تقييد المهمل
77	التمهيد
۸۲	الدر الملتقط في تبيين الغلط.
119	الزهدا
171	سنن ابن ماجه
171	سنن أبي داود
171	سنن الترمذي
17Y	سنن الدارقطني
144	السنن الكبرى للبيهقي

## . بغية الطالبين لمعرقة اصطلاح المحدثين

الكتاب	لصفحة
سئن النساني	14.1
شرح البووي على مسلم	4.
صحيح البحاري	14.
صحیح مسلم ۱۰۷۱ .	171
الفائق الفائق الفائق المنائق المنائق الفائق المنائق المن	20
الكشف عن حقائق السنن ١٩٠٦٥	
مسند أحمد ا	141
مسند الدارمي	121
مسند الشافعي ٢١	171
مسند الطيالسي	171
مسند عبد بن حمید	171
المصابيح	٤V.
معالم السنن معالم السنن	77.
المعجم الأوسط ٢٢	144
المعجم الصغير المعجم الصغير	144
المعجم الكبير المعجم الكبير	144
الموطأا	141
النهاية المناسبة المن	70

### فهرس الموضوعات

		المقدمة
٧	*************************	أولًا: ترجمة المؤلف، وفيها:
		ثانيًا: دراسة الكتاب، وفيها:
١.	********************	ترجمة الإمام المناوي رَحْمَهُ ٱللَّهُ
1 .	*********************	اسمه، ونسبه:
11	*******************	ولادته:
11	ب العلم:	نشأته، وذكر شيوخه ورحلته في طل
1 7	*****************	ثناء العلماء عليه:
۱۳	*********************	المناصب التي تقلدها:
۱۳		زهده:
١٤	**************************************	محنته:
		كراماته:
		مؤلفاته:
۲.	**********************	وفاته:

# بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين

الفصلُ الثاني في معرفَةِ التابعينِ١٥
الفصل الثاني في معرفهِ التابعينِ
الفصلُ الثالثُ في الكُنَّى والأسماءِ والألقابِ١٧
الفصلُ الرابعُ في أنواعٍ شتَّى
خاتمةٌ في آدابِ الشيخِ، والطالبِ، والكاتِبِ ٢٧
الفصل الأول في آدابِ الشيخِ ٢٧
الفصلُ الثاني في آدابِ الطالبِ
الفصلُ الثالثُ في آدابِ الكاتبِ

### فهرس الفهارس

	٤																																																					
1	٤		١			•		•			•			•		•		4	•	٠		•		•					•		. 4				*					4	- (	-		2		0	-	7	11	4	7	71	نو	
	٤																																																					
١	0	•	۲		•	*	*	*				•	٠	*	•	*	•	•		•	•	•	<b>*</b>			• 1					. 4	. *		•	•			* (		ė	÷				_	9	ک		11	4	۳	H	نه	
1	٥	1	٤		•	•	•	•	*	•	*		•	ŵ	•	•	*	•	•	•	•		•	*	* •					 				•	•	*	•		• •		*		• •	1	=	L	••	-	11		٠	H	نه	
1	٥	4	9	•	•		•	*			•	•		*	•	•	•	•	•	٠	•	•	•	•			•	• •		 		•	•			•	•	•	• •	i de	•	er i		_	•	ند	:5	<	)	,	,	7	ن	
	٥																																																					

**\$ \$ \$**